جمهورية العـــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة البصـــرة
كليـــة الإدارة والاقـــتصاد
قسم الاقتصاد

دور القطـــاع الخـــاص في الاقتصـــاد العراقـــي للمـــدة (2002-2008)

رسالـــة تقدمـــت بها

بـيـداء رزاق حسيـن الزيـــدي

إلى مجلس كليـــة الإدارة والاقتصاد في جامعـــة البصـــرة وهي جزء من متطلبـات درجـــة الماجستيـــر في عـــلوم الاقتصـــاد

بإشـــراف

الأستاذ الدكتور نبيـل جعفـر عبـد الـرضا

1432هـــ 2011 م

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University of Basrah
College of Admin. & Econ.

The Role of private sector in Iraqi Economy for the period (2002-2008)

A thesis

Submitted to the council College of Administration and Economics, University of Basrah as Partial Fulfillment Of Requirements for Master Degree in Economic sciences

By
Baeda Razzaq Hussein

Under Supervisor of
Prof.Dr. Nabeel Jafaar Abdlridha

2011

Abstract

This study aimed to seek the reasons of private sector weakness in Iraq , and present the suggestions concern with the subject . The private sector is still weak ,it can't depend on it , as alone , to raise investment rates , and dealing with unemployment problem so , it is the function of the state to take care to support the private sector , in order to help itself to grow and develop . that is because this sector considered to be the valuable source in generating the income , and changing .

The productive base , reconstruction , and develop the public services . The Hypothesis of the study sags "The policies of the reformation in Iraq can't support the importance and allocation of the private sector , in order to participate in taking out its role in guiding the economic development process in Iraq".

The result of testing the hypothesis showed the study that the reasons of private sectors weakness in Iraq are the bad economic policies that the state used .

Finally , The study showed that the result of the study will serve the decision makers in economic policies to adopate the *policy that is move positive to activate and develop the private sector in Iraq .*

المحتـــويات

الموضـــــوع	الصفحة
الآيــة القرآنيـة	أ
الإهـــداء	ب
الشكر والتقـدير	ج
قائـمة المحتــويات	خ - ذ
قائـمة الجداول والأشكـال	ر- ز
المقــدمـة	4-1
الفصــل الأول : الجانـب المفاهيمــي والفكــري للقطــاع الخــاص	5-39
المبحث الأول : مفهــوم ونشــأة القطــاع الخــاص .	14-7
أولاً : مفهوم القطـاع الخــاص.	7
ثانياً : نشأة القطـاع الخــاص في البلدان المتقدمـة .	9
ثالثاً : نشأة القطــاع الخــاص في البلدان الناميـة .	12
المبحث الثاني :التأصيـل الفكــري للقطاع الخــاص في الفكــر الاقتصادي.	21-15
أولاً : الفكـر الإسلامــي .	15
ثانياً : الفكـر الرأسمالــي .	17
ثالثاً : الفكـر الاشتراكــي .	19
المبحث الثالث : دور القطــاع الخــاص فــي دول مختــارة .	39 -22
أولاً : الاقتصـاد المصـري .	22
ثانياً : الاقتصـاد الأمريكــي .	33

الفصل الثاني : واقـــع القطـــاع الخـــاص فـي العـراق .	89-40
المبحث الأول : التطور التاريخي للقطاع الخـــاص في العـراق .	46- 42
المبحث الثاني : حجم القطـاع الخـــاص في الاقتصاد العراقي وأهميته .	72 - 47
المبحث الثالث :العوائق التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في العراق.	73-89
أولاً : القطاع الزراعي الخـــاص .	73
ثانياً : القطاع الصناعي الخـــاص .	75
ثالثاً : القطاع التجاري الخـــاص .	76
رابعاً : القطاع المصرفي الخـــاص .	79
خامساً :قطاع البناء والتشييد الخـــاص .	81
سادساً : قطاع النقل الخـــاص .	84
سابعاً : قطاع التعليم الخـــاص .	86
ثامناً : القطاع الصحي الخـــاص .	87
تاسعاً : القطاع السياحي الخـــاص .	88
الفصل الثالث : أهميـة القطـاع الخـــاص الوطنـي فـي العـــراق .	141-90
المبحث الأول : المرتكـزات الأساسيـة للقطـاع الخـــاص في العـــراق .	101-92
أولاً : توافـر الاستقـرار السياسـي والأمنـــي .	92
ثانياً : البيئـة التشريعيـة والقانونيـة المناسبـة .	94
ثالثاً : رأس المـال .	98
رابعاً : الحكـم الصـالـح .	100

المبحث الثاني :دور الخصخصة في تطوير القطاع الخاص في العراق.	102-111
أولاً : مفهوم الخصخصة وأساليبها.	102
ثانياً : آلية تنشيط دور القطاع الخاص في العراق .	104
ثالثاً : أنموذج الخصخصة التنظيمية لبعض شركات القطاع العام في العراق.	110
المبحث الثالث : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق .	112 – 124
أولاً : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأساليبها .	112
ثانياً : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق .	116
ثالثاً : أنموذج الشراكة في العراق .	118
المبحث الرابع :السياسات المقترحة لتطوير القطاع الخاص الوطني في العراق .	125- 141
أولاً : القطاع الزراعي الخاص .	125
ثانياً : القطاع الصناعي الخاص .	127
ثالثاً : القطاع التجاري الخاص .	129
رابعاً : القطاع المصرفي الخاص .	131
خامساً : قطاع البناء والتشييد الخاص .	133
سادساً : قطاع النقل الخاص .	134
سابعاً : قطاع التعليم الخاص .	137
ثامناً : القطاع الصحي الخاص .	138
تاسعاً : القطاع السياحي الخاص .	139
الاستنتاجات والمقترحات	142-147
أولاً : الاستنتاجات .	143 – 144
ثانياً : المقترحات.	145 - 147
المصادر	148-163

قائـــمة الجـــداول

رقم الجدول	اسم الجـدول	الصفحة
1	مساهمة الاستثمارات الأجنبية الخاصة(الداخلة والخارجة) للبلدان المتقدمة والنامية للمدة (2002-2008)0	10
2	الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في اقتصادات البلدان المتقدمة (دول مختارة) للمدة (2005-2008) .	11
3	بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي .	24
4	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2008) .	26
5	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الخاص حسب القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2008) .	27
6	مساهمة الاستثمارات الخاصة في الاستثمارات الكلية على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2008) .	29
7	التوزيع النسبي للاستثمارات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2008).	30
8	مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2007) .	32
9	بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي للمدة (2005-2008) .	35
10	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2002-2008) .	48
11	التوزيع النسبي للناتج المحلي الخاص في العراق مصنف حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة (2002-2008) .	49
12	مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت وحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة(2002-2008) .	51
13	التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق مصنف حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة (2002-2008) .	52

14	عدد الدور السكنية والعمارات السكنية والتجارية الجديدة المنجزة من قبل القطاع الخاص في العراق للمدة (2002-2008) .	53
15	عدد إجازات البناء الممنوحة للقطاع الخاص في العراق للمدة (2002-2008) .	54
16	عدد العاملين في أبنية وإنشاءات القطاع العام والخاص وحسب أصنافهم في العراق للمدة (2002-2008).	56
17	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة العاملة والمتوقفة مصنفة حسب المحافظة في العراق لسنة 2008 .	58
18	تطور استيرادات القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2002-2008) .	60
19	عدد المستشفيات الخاصة والحكومية والصيدليات والمختبرات الأهلية في العراق للمدة (2002-2008) .	63
20	عدد الطلبة في الجامعات الحكومية والكليات الأهلية في العراق للمدة (2002-2008).	64
21	عدد الفنادق والغرف والأسرة المخصصة للنزلاء في العراق للمدة (2002-2008) .	66
22	القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة في العراق للمدة (2004-2007) .	70
23	الأرقام القياسية ونسب التغير السنوي لأسعار المواد الإنشائية المستخدمة في القطاع الخاص في العراق للمدة (2002-2007) .	83

قائمة المخططات

رقم المخطط	اسم المخطط	الصفحة
1	الخطوات اللازمة لتسجيل شركة في العراق .	97

المقـــدمـــة

الفصل الأول

الجانب المفاهيمي والفكري للقطاع الخاص

المبحث الأول : مفهوم ونشأة القطاع الخاص .

المبحث الثاني : التأصيل الفكري للقطاع الخاص .

المبحث الثالث : دور القطاع الخاص في دول مختارة .

الفصل الثاني

واقـــع القـطاع الخـــاص فـي العـــراق

المبحث الأول : التطـور التأريخي للقطـاع الخـاص في العراق .

المبحث الثاني : حجم القطـاع الخـاص في الاقتصاد العراقي وأهميته .

المبحث الثالث : العوائق التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في العراق.

الفصل الثالث

أهمية القطاع الخاص الوطني في العراق

المبحث الأول : المرتكزات الأساسية للقطاع الخاص في العراق .

المبحث الثاني : دور الخصخصة في تطوير القطاع الخاص في العراق .

المبحث الثالث : الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق .

المبحث الرابع : السياسات المقترحة لتطوير القطاع الخاص في العراق .

الاستنتاجات والمقترحات

المصـــــــادر

المقـدمـة

تشير تجارب التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، إذ يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات في تنفيذ استراتيجيات الدولة وتنويع مصادر الدخل ، ولكن نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها القطاع الخاص الوطني في العراق، أدت إلى عدم استقراره ُوتبعثر مكوناته ُ، مما أفقده ُالفرصة لتكوين فلسفة خاصة وثابتة به ، انعكس هذا الأمر على محدودية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية ، على الرغم من أن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضه ُ من تطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية والتنافسية ، إلا إن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية حجمت وكبلت من إمكان أداء دوره ُ في تعزيز النمو الاقتصادي ، إذ لم تفلح السياسات الاقتصادية في رسم مسارات حقيقية بين القطاعين العام والخاص فالاقتصاد العراقي ذو طابع ريعي يعتمد على النفط كمورد رئيس للموازنة ، مما أوجد هذا الأمر قطاعا ضعيفا" تعوزه العديد من القرارات التي تجعله قادرا" على مسايرة عملية التنمية الاقتصادية ، وبما إن الاقتصاد العراقي بدأ بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003 إلا إن مايجدر الأخذ به هو إن تستند عملية الإصلاح إلى رؤية اقتصادية جديدة يكون للقطاع الخاص الوطني دور المحرك الرئيس مع بقاء الدور الرقابي للقطاع العام فاعلا"، للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن اجل التعرف على الدور الايجابي للقطاع الخاص (آلياته وإجراءاته) في التطور الاقتصادي تناولت الدراسة تجربة الاقتصاد المصري والاقتصاد الأمريكي حيث الأول يعد من الدول النامية التي لها تجربة بعملية الخصخصة ، والثاني من الدول المتقدمة ذات التطور الاقتصادي الكبير نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بفعل آليات عمل القطاع الخاص ، لذا يمكن الاستفادة من تلك الإجراءات على الاقتصاد العراقي للمرحلة القادمة ليسهم في تشجيع الاستثمارات وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني .

أهميـــة البحث :

تأتي أهمية البحث بأنها تواكب مرحلة حاسمة من مراحل تطور الاقتصاد العراقي ، في ظل التوجه نحـــو اقتصاد السوق لإحداث تغيرات إيجابية في الاقتصاد العراقي بما يقلل من الوزن النسبي للاعتمـــاد علـــى القطاع النفطي في توليد الإيرادات الضرورية .

مشكـــلة البحث :

تتلخـــص مشكلة البحث في ضعف أداء القطاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وما قـــد يصيبه في المستقبل بما يؤدي إلى تحجيم دوره وهذا مايتناقض مع التوجهات الحكومية في جعـــل القطـــاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي وقطاعا" معولا" عليه في التنمية الاقتصاديـــة.

هـدف البحث :

1- استعراض أهم نقاط قوة القطاع الخاص العراقي وانعكاساتها على الاقتصـــاد العراقي .

2- بيان نـــقاط ضعفه وعوائقه وتأثيرها في الاقتصـــاد العراقي .

3- إيجاد المعالجات والحلول التي تقتضي تأهيل القطاع الخاص للنهوض به بما يتلاءم مع دوره المأمول.

فرضـية البحث :

((لم تؤد السياسات الاقتصادية في العراق إلى تعزيز موقع وأهمية القطاع الخاص لكي يؤدي دورا رياديا في قيادة عملية التنمية الاقتصادية في العراق)) .

منهجـية البحث :

استنـــدت الباحثة إلى المنهج الاستقرائـــي في دراسة وتحليل أداء القطاع الخاص في العراق وتحديد أهـــم عوائقه ومن ثم اقتراح السياسات اللازمة لتفعيله وتطويره .

مـــدة البحث :

تم تحديد الإطار الزمني للمدة (2002 - 2008) وذلك لمقارنة دور القطاع الخاص قبل وبعـــد التغييـــر السياسي والاقتصادي في العـــراق .

هيكـــلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة فصول تناول الفصـــــل الأول الجانب المفاهيمي والفكري للقطاع الخاص ،انصرف المبحث الأول إلى مفهوم القطاع الخاص ، وفي المبحث الثاني تناول التأصيل الفكري للقطاع الخاص فـــي المدارس الاقتصادية ، وتضمن المبحث الثالث دور القطاع الخاص فـــي دول مختـــارة وتنـــاول تجربـــة الاقتصاد المصري والاقتصاد الأمريكي .

أما الفصـــــل الثاني فقد تناول واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ، ابتدأ المبحث الأول بـــالتطور التاريخي للقطاع الخاص في العراق ، وبينّ المبحث الثاني حجم وأهمية القطـــاع الخـــاص الـــوطني فـــي الاقتصاد العراقي ، وركز المبحث الثالث على تحديد أهم العوائق التي يعاني منها القطـــاع الخـــاص فـــي العراق .

أما الفصـــــل الثالث فقد تناول أهمية القطاع الخاص الوطني في العراق ، فتناول المبحـــث الأول أهـــم مرتكزات القطاع الخاص في العراق ، فيما تناول المبحث الثاني دور القطاع الخاص في تنشـــيط عمليـــة الخصخصة في العراق ، أما المبحث الثالث فتناول الشراكة بين القطاعين العام والخـــاص فـــي العـــراق، وتناول المبحث الرابع السياسات المقترحة لتطوير أداء القطاع الخاص في العراق .

وأخـــيرا" توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنـــتاجات والمقترحات التي تراها الباحثـــــة ضـــرورية من اجل تطوير القطاع الخاص الوطني في العـــراق .

الفصل الأول

الجانب المفاهيمـي والفكـري للقـطاع الخـاص

تمهيـد

يمثل القطاع الخاص احد المحاور المهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، نظراً لما يتمتع به القطاع الخاص من مزايا وأمكانيات كبيره تؤهله لأداء دور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي جعل منه محور رئيس في عملية التغيير وإعادة التكييف والهيكلة التي تبناها العديد من دول العالم ، بل يمكن القول إن القطاع الخاص أصبح يمثل القوة المحركة للعجلة الاقتصادية والتجارية في العالم المعاصر ويمثل الكيان الفاعل في العمليات الإنتاجية والخدمية .

لذا سيتناول الفصل الأول المباحث التالية :-

المبحث الأول : مفهـوم القطاع الخـاص ونشأتـه .

المبحث الثاني : التأصيـل الفكـري للقطاع الخـاص.

المبحث الثالث : دور القطاع الخـاص في دول مختـارة.

المبحث الأول

مفهوم ونشأة القطاع الخاص

أولاً : مفهوم القطاع الخاص

تناولت الكثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية توضيح مفهوم القطاع الخاص ، وبالرغم من تعدد التعاريف وتباينها فإنها تلتقي في تعريفهُ في إطار السمات العامة التي يتسم بها وكذلك في إطار الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد إلى جانب القطاعات الأخرى ، وجاءت تسميات وتعابير عدة للقطاع الخاص ، وهذا ناتج عن اختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه ، فمنهم من يرى القطاع الخاص حسب نوع الملكية فتسمى الملكية الفردية أو قد تسمى الملكية الخاصة ، أو حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقوم به هذا القطاع كأن يكون النشاط الخاص أو النشاط الفردي . وقد ترتبت التسمية على أساس التسميات القطاعية للنظام الاقتصادي المعني فيسمى القطاع المملوك للدولة بالقطاع العام ويسمى القطاع الذي يديره الأفراد والجماعات بالقطاع الخاص ، أو قد تكون التسمية حسب التقييم المؤسسي للاقتصاد المعني فقد تسمى المنشأة الخاصة التي لا تسيطر عليها الدولة أي غير مملوكه لها ، وما يعود إلى الدولة فيطلق عليه بالمنشأة العامة .

وعلى هذا الأساس عُرف بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة ، إذ يشمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المنشآت الخاصة ، والأفراد والمنظمات التي تهدف إلى تحقيق الربح والتي عادةً ما تسمى بالقطاع الخاص[1]، وكمعنى اصطلاحي تنموي يعني ذلك القطاع الذي يضم المنشآت التي لاتسهم الحكومة في رأس مالها ويملكها بالكامل شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو أجنبي[2]، ويعرف أيضاً بأنهُ مجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، ذات الصيغة الفردية والأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساساً على المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية السوق وحركته، أي إن كل نشاط إنتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلب داخلي وخارجي على المبادرة الشخصية التي يقوم بها كل فرد أو أسرة أو مؤسسة

(1) Badly Shier , the economy today , Ninth Edition, American university,Egpt, 2006 , p22 .

(2) مجيد مسعود ، دليل المصطلحات التنموية ، (الطبعة الأولى ، دمشق ، دار المدى ، 2004) ، ص 67 .

وتخضع لقراراته الكاملة في اختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه [1]، وعرفه آخرون بأنه ذلك القطاع الذي يشير إلى النشاط الاقتصادي لمجموعة من الأفراد الذين يهدفون من وراء نشاطهم إلى تحقيق الربح على أن يكون هذا المشروع ذا عائد مرتفع ، وما يحصل عليه الأفراد من أرباح تعود إليهم بعد اقتطاع الضريبة من هذه الأرباح [2] ، ويعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار على وفق اعتبارات الربحية المالية [3]، ويمكن تعريفه بأنه جزء من الاقتصاد تكون أنشطته تحت رقابة وسيطرة الوحدات غير الحكومية وهدف هذه الوحدات هو الحصول على أقصى ربح ممكن من خلال استخدام مواردها وقدراتها كافة بكفاءة عالية .

يستنتج من التعاريف السابقة ، إن القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق الذي له الدور الرئيس في الإنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة ، ويمثل الأساس القانوني للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به هذا القطاع في ملكيته الخاصة التي تميزه عن سواه من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي هذا السياق ، فأن كثيراً ما يحدث خلط كبير بين مفهوم القطاع الخاص ومفهوم آلية السوق،لكون السوق الآلية الأساسية لتخصيص الموارد والملكية الخاصة هي الشكل العائد في ملكية الأشياء[4] فقد يؤدي القطاع العام دوراً قيادياً في الحياة الاقتصادية مع الاعتماد الكبير على آلية السوق للاستفادة من مزاياه الاقتصادية سواء من جانب تفضيلات المستهلكين (الطلب) أم من جانب المنتجين (العرض)، فضلاً"عن إن القطاع العام قد يعتمدعلى هيكل الأسعار النسبية كمؤشر لأوضاع التوازن الاقتصادي العام وعلى العكس من ذلك فأن القطاع الخاص أحياناً يأخذ مساراً مغايراً دون أن يكون لآلية السوق سوى دورشكلي فيجري عقد الصفقات بين المتعاملين الكبار دون أدنى اعتبار لتفضيلات المستهلكين أو لهيكل الأسعار النسبية، ويظن بعضهم أن اقتصاد السوق يعمل في غياب الحكومة غير أن للحكومة دوراً مهماً في وضع قواعد السوق من خلال المجال التنظيمي، فيضمن

---

(1) برهان الدجاني ، دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، في عباس النصراوي وآخرون ، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) ، ص84 .

(2)William Benton , the new Encydopedia Britannica , New York :San Francisco ,1973 , p87 .

(3) أحمد الكواز ، بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، **2009**) ، ص4.

(4) بول جريجوري وروبرت ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، ترجمة طه عبد الله منصور ، (المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، 1994) ، ص 425 .

تنفيذها للتغلب على ما يسمى بفشل السوق[1] ، بمعنى آخر لابد وأن تتدخل الحكومة لوضع الشروط والحدود على النشاط الإنتاجي كضمان توفير المنافسة المشروعة وحماية المستهلكين والحد من الاحتكار ومحاربته وضمان الاعتبارات الصحية والأمن وغير ذلك ، وهكذا فأن نظام السوق لا يمكن أن يقوم دون دولة قوية ومؤثرة قادرة على وضع الضوابط والقواعد السليمة التي يتم من خلالها النشاط الإنتاجي .

ثانياً : نشـأة القطاع الخـاص في البلدان المتقدمـة

بدأت نشأة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة مع نشأة النظام الرأسمالي ، الذي استند إلى مبدأ حرية التملك وحرية العمل والمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي ، إذ يمثل القطاع الخاص أهم وجوه علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي ، الذي استغرقت نشأته ُثلاثة قرون هي السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إذ سميت هذه الفترة (بالتراكم المسبق)[2] ، ويمكن معرفة المظاهر الأولى للرأسمالية من خلال نزعة تراكم الثروة في بعض الدول الأوربية، ويعد اكتشاف البرتغاليين لخطوط التجارة الخارجية الأوربية في مطلع القرن السادس عشر والمحاولات الجادة للسيطرة الأوربية على ثروات الشرق أهم أدوات تكوين المجتمع الرأسمالي[3]، وهكذا بدأ عهد يتسم بهيمنة القطاع الخاص، وبخاصة ً بعد قيام الثورة الصناعية (الرأسمالية الصناعية) عام 1776 التي أخذت تنتج سلعا ً نمطية بتكلفة منخفضة نسبيا ً وذات إنتاجية عالية ، بوصف الرأسمالية نظاما" يتصف بزيادة الإنتاج وتزايد معدلات نموه وأن ظهور المشروعات الخاصة أخذت بالتزايد مع تطور نمو الرأسمالية التي أدت فيما بعد إلى تعاظم الثراء فيها وخلق أسواق عالمية وقيام مشروعات صناعية كبيرة تدار من قبل رجال الأعمال، أدى ذلك إلى توسع السوق الداخلي على حساب السوق الخارجي وبقيادة القطاع الخاص ، وبناء ً على حسابات رائد المدرسة النقدية ملتون فريدمان لعام 1939 كان حوالي ربع النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة تسيره ُوتراقبه الحكومة مما يبقى

(1) صقر احمد صقر ، التنمية الاقتصادية ، (الكويت ، مؤسسة التقدم العلمي ، 2004) ، ص[204] .

(2)جان كانال،أصول الرأسمالية (بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر)،ترجمة أنطوان حمصي، (دمشق،دار الطليعة الجديدة ،2006)، ص[11] .

(3) سالم توفيق ألنجفي ، حول مسالة الرأسمالية (رؤية للقرن الحادي والعشرين) ، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص [14] .

على ثلاثة أرباع الاقتصاد كقطاع خاص[1]، والذي أخذت مساحته في التوسع عن طريق الشركات المتعددة الجنسية والتي تعد النموذج الشائع لمؤسسات القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ، انكلترا، فرنسا ،اليابان ، ألمانيا والتي تعد أحد أسس اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة [2] ، إذ تقوم المنظمات المالية (الصندوق والبنك الدوليان) بفرض شروط فتح أسواق الدول أمام السلع الأجنبية لقبولها كعضو ينظمْ إليها في المنظمة العالمية ، وهذا الأمر يجعل الولايات المتحدة والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية لضعف إمكانية التنافس لدى البلدان النامية ، إذ كشفت السنوات الأخيرة عن قوة اتجاه البلدان المتقدمة نحو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة(الداخلةوالخارجة)التي وجدت لها موطئ قدم في البلدان النامية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وكما موضح ذلك في جدول(1) ،الذي يشير إلى استحواذ البلدان المتقدمة على أكبر حصة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخاصة (الداخلةوالخارجة)ونحو(68.0%) و(84.2%)لعام 2008 على التوالي، مقارنة مع نسبة الاستثمارات الخاصة للبلدان النامية التي لم تتجاوز عن نسبة(39.5%) عام 2004 بالنسبة للاستثمارات الخاصة الداخلة إليها.

جدول (1)

مساهمة الاستثمارات الأجنبية الخاصة (الداخلة والخارجة) للبلدان المتقدمة والنامية للمدة (2002- 2008)

(%)

السنوات	نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة الداخلة			نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة الخارجة		
	الدول المتقدمة	الدول النامية	الاقتصادات الانتقالية	الدول المتقدمة	الدول النامية	الاقتصادات الانتقالية
2002	70.8	27.4	1.8	89.9	9.2	0.9
2003	64.4	32.1	3.5	90.1	8.0	1.9
2004	56.2	39.5	4.3	85.4	13.0	1.6
2005	63.8	33.0	3.2	85.2	13.3	1.5
2006	66.7	29.3	4.0	82.2	16.0	1.8
2007	68.1	27.3	4.6	84.8	12.7	2.5
2008	68.0	28.2	4.7	85.2	11.7	3.1

المصدر :- الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2008، الشركات عبر الوطنية والقدرة على المنافسة ، نيويورك،2009 ، ص[2] .

(1) غريغوري كلارك ، الاقتصاد العالمي:نشأته ،وتطوره ومستقبله، ترجمة أمين الأيوبي، (بيروت،الدار العربيةللعلوم، 2009) ، ص[310] .

(2) محمد طاقة ، مأزق العولمة ، (الطبعة الأولى ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص[55] .

وقد ساعد ذلك البلدان المتقدمة على تكوين رؤوس أموال ضخمة استفادت منها ليس فقط كقوة اقتصادية لبلدانها بل أكسبتها قوة سياسية كبيرة تتداخل وتتشابك مع القوة الاقتصادية للبلدان المتقدمة التي وجدت من أجـل خدمة مصالح رجال المال والأعمال [1] ، فقد بلغت الأهمية النسبية لحجم رصيد رأس المال للقطاع الخاص للبلدان المتقدمة مابين (70.6%-83.8%) بالنسبة للعينة المختارة من الدول المذكورة في جدول (2) ، فعلى سبيل المثال سجلت استراليا أعلى مساهمة وصلت نحو(1170.6) مليون دولار وبنسبة (83.8%)، تليها ايطاليا نحو(1998.0) مليون دولار وبنسبة (81.1%) وكما يظهر ذلك في جدول (2) .

جدول (2)

الأهمية النسبية لحجم رصيد رأس المال للقطاع الخاص إلى إجمالي حجم رصيد رأس المال في اقتصادات البلدان المتقدمة (دول مختارة) وللمدة (2005-2008) **مليون دولار**

الدول	تكوين رأس المال الثابت الخاص	تكوين رأس المال الثابت الكلي	النسبة (%)
استراليا	1170.6	1396.0	83.85
كندا	1263.6	1572.4	80.36
فرنسا	1877.4	2538.5	73.96
ألمانيا	1360.4	1924.5	70.69
ايطاليا	1998.0	2462.6	81.13
السويد	2335.5	3056.4	76.41

المصدر :- البنك الدولي ، قاعدة بيانات القطاع الخاص لمجموعة الدول المتقدمة ، متاح على شبكة الانترنت :- .
http://www.data.worldbank.org\topic

(*) القيم المذكورة هي متوسط المدة (2005-2008) .

ومن خلال هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في البلدان المتقدمة ، فليس غريباً قيام هذه الدول بتجنيد مؤسساتها وأجهزتها لخدمة مصالح القطاع الخاص لبلدانها وحرصها على تعزيز موقعه بشتى السبل الممكنة .

(1) هيل عجمي جميل ، تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان المتقدمة وآثارها المتوقعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 8، العدد 28 ، 2001 ، ص47 .

ثالثاً : نشـأة القطاع الخـاص في البلدان الناميـة

بدأت ملامح ظهور القطاع الخاص في البلدان النامية تحديداً في منتصف القرن الثامن عشر، مع بداية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث للبلدان المتقدمة ، من خلال نشاط المبادرات الفردية لبعض التجار وبرؤوس أموال ضئيلة في إقامة أعمال محدودة نسبياً ، إلا إنها كانت مهمة قياساً بما يجري من العمليات التجارية ، ويبدو واضحاً أن بداية نمو القطاع الخاص كانت ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة التي نما قطاعها الخاص على قاعدة عريضة وقوية من دعم الرأسماليين التجار[1]، وفي القرن العشرين بعد إن شرعتْ البلدان النامية في الحصول على استقلالها من الاستعمار الغربي ، اتجهت إلى وضع سياسات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي ظل حكومات وطنية حاولت أن تنجز عمليات التنمية بتدخلات واسعة ، مما دفع بالأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية وإتباع التوجيه المباشر متأثرة بذلك النهج الاشتراكي للاتحاد السوفيتي التي عززت مفاهيم دور القطاع العام وهمشت دور القطاع الخاص إن لم يكن إلغاؤهُ نهائياً [2] .

وفي ضوء التطورات الاقتصادية الهائلة في البلدان المتقدمة ، اتجهت البلدان النامية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، إذ أدركت أن القطاع الخاص لايمكن الاعتماد عليه في ذلك، لكونه ُلا يتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة وتردده في انجاز المشاريع ، فكان الهم الأساسي للسلطات هو تحقيق تنمية تعتمد على التصنيع الثقيل ورصد الأموال اللازمة للتنمية ولكن النتيجة كانت عكس ذلك، فقد تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية وتدهورت معدلات التبادل التجاري ، فلم يكن أمام البلدان النامية من حلول لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها إلا تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت مسميات إصلاحات اقتصادية وتكيفات هيكلية وبإدارة عليا من(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بهدف تنشيط اقتصادها وتخفيف القيود التنظيمية والتي تتضمن مجال توسيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخفض مستويات التدخل الحكومي [3] .

---

(1) عبيدة محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية ، (الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة جرير ،2004) ، ص 43 .

(2) منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2008) ، ص 8 .

(3) أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، (الطبعة الأولى ، بغداد ، بيت الحكمة ،2002) ، ص57 .

ففرضت شروطاً رئيسة على البلدان النامية منها [1] : -

1- إطلاق المبادرة الفردية دون شرط أو عوائق للانفتاح على آلية السوق العالمية.

2- التصحيح الهيكلي للقطاعات الاقتصادية بما يتماشى مع التقسيم الدولي للعمل ولآلية السوق العالمية .

3- الحد من تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد، وربما يتطلب ذلك خصخصة مشروعات القطاع العام.

وهكذا تحولت معظم البلدان النامية ، وعلى مدى ثلاثين عاماً الماضية ، من نموذج النمو بقيادة الدولة إلى النمو المعتمد بدرجة أكبر على القطاع الخاص، فتبنت تلك الدول سياسات أكثر استقرارا" للاقتصاد الكلي وزادت من حجم انفتاحها للتجارة والاستثمارات الخاصة، فأدت هذه الإصلاحات إلى تحول هيكلي خلال (1989-2006) انعكس في زيادة دور القطاع الخاص الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من (9.8%) عام 1989 إلى(64.8%) عام 2006 وبمعدل زيادة سنوية بلغت (11.1%) [2] .

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملموساً في بيئة القطاع الخاص لبعض البلدان النامية ذات الأداء المتميز مثل ماليزيا والفلبين والصين والهند التي بدأت بفتح مكاتب خارج بلدانها لمتابعة جهود الترويج للاستثمار ودعم شركات القطاع الخاص فيها بحكم تزايد حرية الحركة عبر الحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات وحركة رجال الأعمال بفعل تحرير الأسواق وانتهاجها سياسات اقتصادية منفتحة ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإجرائية والقانونية لعمل القطاع الخاص[3] ، إذ أصبحت ممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية أسهل من ذي قبل فثلث البلدان النامية نفذت عددا كبيراً من الإصلاحات في(2008-2009) ، وللمرة الأولى يأتي بلد من أفريقيا جنوب الصحراء (رواندا) ، بالمرتبة الأولى في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى العالم ، فضلا عن انضمام خمسة من البلدان النامية (مصر، ليبريا، مولدوفيا، جمهورية قيرغيزستان ، وطاجاكستان)إلى رواندا في قائمة البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم[4] ،

---

(1) عبيدة محمد فاضل الربيعي ، مصدر سابق ، ص55 .

(2) تقرير تمويل التنمية العالمية 2007 ، متاح على شبكة الانترنت :-

http:// data. bank aldawl-org/ global- development Finace.com .

(3)البنك الإسلامي للتنمية ،دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وأفاق ، ندوة حول القطاع الخاص ودورة في التنمية في الدول النامية ، الواقع وأفاق المستقبل ، القاهرة ، مايو ،2003 ، ص10 .

(4) البنك الدولي ، تقرير أنشطة ممارسة الأعمال 2010 ، نيويورك ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ، 2010 ، ص8 .

ولكن على الرغم من ذلك فإن البلدان النامية لم تحقق المستوى المطلوب لتفعيل دور القطاع الخاص فيها بسبب العوائق التي تواجه القطاع الخاص ومنها عدم الإعفاء الكمركي والرسوم الضريبية المرتفعة ، والقيود الإدارية وطول تعقيد إجراءات التصديق على الوثائق وطول مدة الإجراءات الحدودية والقيود الفنية والكمية وارتفاع تكاليف النقل وصعوبة الحصول على تأشيرات السفر وغيرها [1] ، وتزايدت معاناة القطاع الخاص في البلدان النامية وخصوصاً بعد الركود الاقتصادي الذي تعرضت له اقتصادات البلدان المتقدمة خلال الأزمة المالية عام 2008 وما رافقها من معدلات بطالة عالية ، إذ لجأت البلدان المتقدمة إلى تطبيق إجراءات لحماية قطاعاتها الإنتاجية وللحد من تسريح العمال بوضع قيود على الاستيراد ، وقيود وإجراءات تجارية دفاعية وغيرها من القيود التي تعوق من انسياب التجارة إلى البلدان النامية[2] ، إذ أدت تلك الإجراءات إلى تقليص حجم عائدات صادرات البلدان النامية ، خصوصاً وأن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات الصادرات في توفير العملة الأجنبية وفي توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها وخصوصاً مشاريع البنية التحتية الضخمة وفي المقابل لا نجد أي من الدول النامية وبخاصة الدول العربية قد وضعت إجراءات ذات اثر مماثل بهدف حماية منتجاتها الوطنية أو للضغط في النظام التجاري العالمي ، بل بدأت البلدان النامية تتجه نحو التحرير والانفتاح نحو أسواق البلدان المتقدمة إذ لم تتجاوز عدد الإجراءات الحمائية التي طبقتها الدول العربية حوالي(15) إجراء فقط[3]. وعليه فكل هذه الممارسات جعلت القطاع الخاص في البلدان النامية ينمو ببطء وبدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر .

(1) الأمم المتحدة ، تقرير الوضع الاقتصادي العالمي و آفاق 2008 ، نيويورك ، 2008 ، ص15 .

(2) نيال فرغسون ، الفرق بين أزمتي 1929 و 2008 ومعالجتها ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 335 ، بيروت ، 2008 ، ص82 .

(3) اليكساندرا ميل برداية و ماري ماكفاي ، التطوير المستدام للقطاع الخاص سعياً لتحقيق نتائج ملموسة للفقراء دليل (2008/2007) ، واشنطن ، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ، 2008 ، ص55 .

المبحث الثاني

التأصيل الفكري للقطاع الخاص في الفكر الاقتصادي

أولاً: الفكر الإسلامي

اقر الإسلام الملكية الخاصة ووضع أصولها مستنداً في ذلك إلى القران الكريم، فهو يعترف بحق المالك في الانتفاع بملكه، وحق التصرف فيه وحمايته من كل اعتداء.

وقد دعا الإسلام إلى التزاوج بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع لأنه السبيل الوحيد لإيجاد التوازن في المجتمع [1] ، ويعني هذا أن القطاع العام والقطاع الخاص يسيران جنباً إلى جنب في الاقتصاد الإسلامي من اجل إدارة التنمية الاقتصادية ، إلا انه يحدد مسؤوليات كل قطاع والتزاماته دون إفراط ، وبما يتفق والمصلحة العامة للمجتمع الإسلامي . فهو لا يقر سياسة تقوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص أو العكس فكلاهما أصل يكمل الآخر، وكلاهما مقيد للصالح العام[2]، وانسجاماً مع هذه النظرة ، يقوم الاقتصاد الإسلامي على التنسيق بين حق الفرد في ممارسة الحرية الاقتصادية ، وحق الجماعة في تنظيم هذه الحرية ،على وفق مجموعة ضوابط والتزامات نذكر منها[3]: -

1- رفع يد الفرد عن ممتلكاته إذ كان لايحسن إدارتها ، وينتدب له من يقوم بذلك نيابة عنه ، ذلك لأن وظيفة الفرد أن يستخدم موارده فيما يحقق مصالحه التي هي جزء من مصالح الأمة .

2- توجيه القطاع الخاص نحو المجالات الأكثر أهمية للمجتمع ، والتي تحقق السياسة الاقتصادية الكفوءة ، التي تقوم على إنتاج الضروريات أولاً ، ثم الكماليات ثانياً ، وتسلك الدولة في دورها التوجيهي هذا ما تراه مناسباً لجعل القطاع الخاص يحقق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج .

3- عدم التصرف في المال الخاص تصرفاً يؤذي الغير، وهنا يستفاد من الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار) ، حيث أن الاقتصاد الإسلامي يتميز عن المناهج والأنظمة الوضعية بالحرية

---

(1) تقي الدين النبهاني ، النظام الاقتصادي في الإسلام ، (بيروت ،دار الأمة ، 2004) ، ص74 .

(2) إسماعيل إبراهيم البدوي ، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، (الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 2006) ، ص34 .

(3) يوسف إبراهيم يوسف ، النظام الاقتصادي الإسلامي ، (قطر ، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والنشر ،2000) ، ص221 .

المنضبطة الموجهة ، والحرية المرشدة الهادفة ، فالإنسان حر طالما انه ُ ينفع ولا يضر، وهذه الحرية تجعل مزاولة النشاط الاقتصادي أكثر موضوعية في تحقيق المنفعة الفردية وتنظيم المصلحة المجتمعية [1] .

4- مراقبة قيامها بواجبها الاجتماعي من حيث عدّها حقاً معه ُ مسؤولية وليس حقاً مطلقاً [2] ، أي يقع على عاتق الفرد الذي يتمتع بملكيته الخاصة أن يلتزم بالإنفاق للفقير والمريض.... الخ بوصفه حق الله ينفقه ُ ليتحقق الضمان الاجتماعي .

5- أن يتم الحصول على الملكية الخاصة بالطرق الشرعية للاكتساب، كالعمل في الزراعة والصناعة...الخ أو الهبات أو الإرث أو الوصية أو نحو ذلك .

يتضح مما سبق، أن للدولة دوراً مهماً في دعم القطاع الخاص، وبخاصة ً في وظيفة الرقابة على الأنشطة الاقتصادية كتحديد أسعار بعض السلع والخدمات حماية ً للمصالح العامة ومحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة... الخ ، وفي الوقت ذاته تعمل على تحفيز ومساعدة القطاع الخاص على القيام بدوره بكفاءة ضمن قيود المصلحة الاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها، وبهذا فأن الاقتصاد الإسلامي يقيم قاعدتهُ الاقتصادية على أساس المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيحدد إبعاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ويسمح للقطاع الخاص بممارسة نشاطاتهُ من جهة أخرى .

يستنتج مما سبق ، أن القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي لايمكن أن يؤخذ بمعزل عن القطاع العام ، فهما مطالبان بالأداء الاقتصادي الكفوء العادل فلا مزاحمة من قبل الدولة للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ولا تهميش لدوره في العملية الاقتصادية ، ومطالبان أيضا ً بتوفير فرص عمل للعاطلين، ورفع مستويات المعيشة لديهم، وبما ينسجم مع مستلزمات السياسة الاقتصادية .

---

(1) صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، (القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006) ، ص386 .

(2) نبيل جعفر عبد الرضا ، دور الدولة في الفكر الاقتصادي ، المدى الاقتصادي ، 2006 ، ص 2 ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت : - http : // almadapaper . html .

ثانياً :- الفكـر الرأسمالـي

تكونت فكرة المذهب الفردي (الملكية الخاصة) في الفكر الرأسمالي، مستندة إلى القانون الروماني الذي أعطى للملكية الخاصة هويتها الرسمية [1] ، إذ فتح الباب ببعض أفكاره أمام المذهب الفردي، لكل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود بحكم ملكيته ُالخاصة بمعنى أن يكون لأي مالك فعل ما يشاء بملكه بأستعمال المال المملوك له ُوباستغلاله وبالتصرف فيه تصرفا ماديا ًوقانونيا ً ، فهو يقرر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تتدخل فيها الدولة ولا تحدها إلا الضرورة القصوى[2] .

وعلى هذا الأساس نهض الفكر الرأسمالي مرتكزا ًعلى الملكية الخاصة التي يمكن أن توجد في نظم أخرى غير النظام الرأسمالي ، إلا أن دافع الربح فيها لا يمكن أن يوجد إلا في ظل اقتصاد رأسمالي ، ودفاعهم عن الربح هذا يجد تبريرا ً له ُ في نظرية الرفاهية الاجتماعية ، فالفرد وهو يسعى لتحقيق أكبر قدرمن الربح ، يحاول زيادة إنتاجه ُوتحسينه ُكما ًونوعا ًمما يصب في المصلحة العامة ، وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات للمجتمع . لذلك فأن المفكرين الرأسماليين اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحدا أساسه ُالحرية الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، دون تدخل من جانب الدولة ، أي تقليص دورها حتى اقتصر على مفهوم الدولة الحارسة التي تؤدي خدمات الدفاع والأمن والعدالة .

وعليه لابد من استقراء آراء وأفكار المؤيدين للملكية الخاصة (القطاع الخاص)عبر مراحل الفكر الرأسمالي وبداية مع الفكر الكلاسيكي، فقد أخذ الكلاسيك بالنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والاستهلاك والإنتاج بدافع الربح النقدي ،مستندا ًفي ذلك إلى فروض المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بسيادة المنافسة التامة، وتميز المنتج والمستهلك بالرشد الاقتصادي، وتساوي الادخار مع الاستثمار عبرسعرالفائدة وحيادية النقود ومرونة الأجور والأسعار ووجود قانون ساي في الأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المكافئ له ُ[3] .

---

(1)جون كينيث جالبريث،تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر،ترجمة احمد فؤاد بليغ ،(الكويت،عالم المعارف،2000)،ص34 .

(2)توفيق المديني ، وجه الرأسمالية الجديد ، (دمشق ، اتحاد الكتاب للعرب ، 2004) ، ص91.

(3) سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات النقدية والمالية ، (الكويت ، شـركة كاظمـة للنشـر والتوزيـع ،1982)،ص193 .

تأسس على تلك الفروض أن تكون السياسة الرشيدة تتمثل بالحرية الاقتصادية من خلال دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وهو أقدر من الدولة على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي ، إذ إن العرض يخلق الطلب المساوي لهُ عند أي مستوى من التشغيل والإنتاج ، ونتيجة للتمسك بحرفية الفكر الكلاسيكي في إدارة السياسات الاقتصادية وقعت أزمة الكساد(1929-1933) وجاءت نظرية كينز التي عبر فيها عن مرحلة تطور الرأسمالية وهي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمتزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية [1].

إذ جاءت نظريتهُ من أجل المحافظة على الحرية الفردية واقتصاد السوق ، فكينز لم ينتقد النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي، وإنما هو يثق في هذا النظام بوصفه باعثاً للنشاط الاقتصادي الفردي وللحرية الاقتصادية وحق التملك إلا انه يُرى من الأهمية إيجاد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة والتوجيه من جانب الدولة على بعض الميادين والأنشطة الاقتصادية [2].

أما المدرسة النقودية التي كان رائدها الأول ميلتون فريدمان، فلديها تفسير آخر للقطاع الخاص في النظام الرأسمالي، إذ رأوا أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام، وأن الحرية الاقتصادية شرط حاسم لضمان نمو اقتصادي مستقر[3]، ويمكن أن يتم ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية، وعن طريق إعطاء القطاع الخاص التسهيلات والضمانات المختلفة والسماح بانتعاش الأسواق الحرة وتشجيع حرية التجارة والتصدير وتقليص تدخل الدولة التي بإمكانها أن تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والقيام بدور فاعل في تسيير الحياة الاقتصادية .

وبذلك فأن مبدأ تطبيق دعه يُعمل ، السماح لليد الخفية بالعمل، بحيث تكون أسعار السوق مرشدا" لعملية تخصيص الموارد، ستكون كفيلة في تطور المجتمعات اقتصادياً ، وحسب مقولة النقــوديين (إن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة) [4] ، وهو التأكيد على أن تحرير الأسواق وانفتاحها وإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيس سوف يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي، وهكذا انتشر فكر هذه المدرسة وتبنت أفكارها الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية بوصول رونالد ريغان

(1) مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، 2008) ، ص 253 .

(2)عبد علي كاظم المعموري،تأريخ الأفكار الاقتصادية،(العراق ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، **2007**)،ص141.

(3) رمزي زكي ، التضخم في العالم الغربي ، (نيقوسيا ، دار الشباب للنشر ، 1986) ، ص 204 .

(4) Charles ,Block ,Essay of the history of the United States ,New York ,MacMillan, Geronod publishing , 1990 .p19.

عام 1983 إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ طبق أفكار النظرية النقدية في معالجة الركود المرافق للتضخم الذي أصاب الدول الصناعية ، وقد قاد هذا التوجه نحو إعادة الاعتبار لدور القطاع الخاص بعد فشل النظرية الكينزية في حل مشكلة الركود التضخمي الذي تعاني منه المنظومة الرأسمالية ، وقد تزامن ذلك مع سقوط منظومة الدول الاشتراكية وتزايد أعباء المديونية الخارجية للدول النامية واشتراط الدول الدائنة على تلك الدول ضرورة تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، التي تنطوي على تشجيع القطاع الخاص عن طريق خصخصة المشروعات العامة ، كل ذلك أسهم في تفعيل دور القطاع الخاص في الفكر الرأسمالي .

ثالثا : الفكـر الا شتراكـي

ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين متعارضتين وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر ، وسيطرته ُعلى مفاهيم السياسة والحكومات ، إذ طبقت هذه عند نجاح ثورة أكتوبر عام1917 في روسيا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظاما" سياسيا" واقتصاديا" واجتماعيا" في الاتحاد السوفيتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، مرتكزا ً في ذلك على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي، وانعدام المنافسة التجارية ،من أجل تحقيق الكفاية في الإنتاج وإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول بأسلوبْ يتسم بالعدالة بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب ومساهمته ُفي العملية الإنتاجية ، دعا هذا الأمر مفكري الاشتراكية ، إلى الاستنتاج بأن الدولة هي الوحيدة القادرة على قيادة عملية التنمية ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتدخل رجال المال والأعمال في النشاط الاقتصادي لا تخدم إلا هدفا" واحدا"هو تحقيق الربح السريع ، وليس من أجل توفير و إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع ولكن الحقيقة عند بعض من المفكرين الاشتراكيين كونهم لم يشككوا في انجازات النظام الرأسمالي في مجال الإنتاج ، بل أنهم ُ أشادوا بهذه الانجازات ((لقد خلقت الرأسمالية خلال

سيطرتها التي لم تتجاوز مائة عام من قوى إنتاج قدراً أكبر وأضخم مما خلقته كُل الأجيال السابقة مجتمعة))[1] ، ولكنهم رأوا أن نقاط الضعف للنظام الرأسمالي تكمن في : -

1- الاعتماد الكلي على القطاع الخاص في الاقتصاد .

2- عدم التوزيع العادل للدخل .

3- إن النظام الاقتصادي معرض للأزمات والبطالة وهذا الأمر لم يدخلهُ الكلاسيكيون بنظريتهم.

4- الاحتكار .

لذا كانت صيغ الاشتراكية الأولى تحتم على إلغاء دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي دون السماح لهُ بالمشاركة في العملية الإنتاجية، مستعيناً بدور الدولة (التخطيط المركزي) للقيام بذلك . ولكن هذه الصيغة قد تبلورت فيما بعد عندما انتصر التيار الإصلاحي على التيار المحافظ ، إذ تم الجمع بين مفهوم الاشتراكية ومفهوم الرأسمالية بمفهوم واحد هو(الاشتراكية السوقية)، أي إن الدولة تملك موارد الإنتاج ولكن هناك تبادلا" للسلع والخدمات في السوق دون تدخل من قبل المخططين المركزيين [2] ، وطبق هذا النموذج (اشتراكية السوق) في الاقتصاد الصيني من خلال المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد [3] ، وبمعنى آخر اعتماد أسلوب التخطيط الشامل مع إعطاء حرية واسعة لآليات السوق في ممارسة دورها بالإنتاج الصناعي والزراعي وممارسة النشاط التجاري والاستثماري والخدمي وبهذا فهي لم تحل الدولة محل السوق ، بل أكملته وضمنت أن للسوق مكانا" غير أنها أبقته في المكان الصحيح [4] ، لذا أعطت الدولة اهتماماً متزايدا" للقطاع الخاص من خلال تحديد الدور الذي ترغب فيه بأن يضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية ، فقد أضحى القطاع الخاص مسؤولاً عن إنتاج (57-65%)من

(1)Merks, Karl and Fredrik engles ,The communist , New York , modern reader Paper pacs,1964,p10 .

(2)Morris Goldstein and Nicholas Lardy , Chain's Exchange Rate Policy Dilemma , Institute for international Economics , 2006 , p 33 .

(3) نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (14) ، العدد (14) ، كانون الأول 2004 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ص6 .

(4) عاطف قبرصي ، إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ،معهد التخطيط القومي-بمشاركة المركز البرلماني الكندي لمكافحة الفقر ، القاهرة 13-11 تشرين الثاني ، 2001 ، ص133 .

الناتج غير الزراعي في العالم ، ومنذ عام 1995 تراجعت الشركات التي تتحكم بها الدولة من (300) ألف شركة إلى نحو (150) ألف شركة ، ومن نتائج هذا التحول الاقتصادي في الصين ، ارتفاع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد إلى أكثر من(9.8%)عام 2006 ،في حين كان نحو(7.3%) عام 2001 [1] ، أما حجم التجارة الخارجية الصينية فقد وصل إلى أكثر من (950) مليار دولار أمريكي عام 2005 محتلاً بذلك المرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وفي نهاية عام 2006 وصل الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية بحدود(850) مليار دولار أمريكي محتلاً المركز الثاني بعد اليابان مباشرةً [2]، وبهذا أصبح الاقتصاد الصيني أكبر مصدر في العالم ، ورابع أكبر اقتصاد على الصعيد الدولي .

وأخيراً يستنتج ، إن الاشتراكية لوحدها غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، كما لوحظ ذلك في الرأسمالية أيضاً ، فالمزاوجة بينهما بنظام اقتصاد السوق الاشتراكي يمكنه تُحقيق ذلك ، عن طريق تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ومهماته التي تتمثل بتطوير دور السوق في توزيع الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة ، وزيادة حيوية المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية ، وتحسين أداء الحكومة في الإدارة والخدمات العامة .

(1) Albert Keidel , The Economic Basic For Social unrest in China , George Washington University USA , 2007 , p.15 .

(2) Kui – Wail , China's Capital and productivity Measurement using Financial Resources Economic growth center , February 2007 , p.7 .

المبحث الثالث

دور القطـاع الخـاص فـي دول مختـارة

أولاً: الاقتصـاد المصـري

يمثل الاقتصاد المصري مثالا واضحا لتعظيم دور القطاع الخاص ليصبح شريكا أساسيا في تحقيق التنمية وفي تمويل عدد كبير من مشروعات التنمية الاقتصادية ، إذ اعتمد الاقتصاد المصري على القطاع الخاص منذ منتصف القرن العشرين وتحديدا عام 1952 ، فقد كان يقوم بامتلاك وإدارة القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والبنوك والتجارة ، ويقتصر نشاط القطاع العام على القيام بأداء الخدمات العامة كالكهرباء والماء والدفاع[1]، وقد عملت الدولة على تقديم الضمانات الممكنة لتهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص ، إذ أصدرت القانون رقم 430 لسنة 1953 الذي يعفى أرباح الشركات المساهمة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة سبع سنوات ، وقانون رقم 26 لسنة 1954 الذي يعني تبسيط إجراءات إنشاء الشركات وخفض القيمة الاسمية للسهم لجذب صغار المدخرين ، كما فرضت ضرائب كمركية لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية،غير إن الدولة بدأت عام 1960 بإتباع سياسات التأميم للمشاريع والمؤسسات المختلفة وتحويل ملكيتها للقطاع العام[2] على حساب تقليص دور القطاع الخاص المصري في النشاط الاقتصادي ، وهكذا استمر القطاع العام المصري مهيمنا" على النشاط الاقتصادي مثل أغلب الدول النامية التي بدأت تعاني من مشكلات عديدة نتيجة توسع القطاع العام بشكل غير طبيعي ، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية التي بدأ الاقتصاد المصري يعاني منها والتي نجمت عن الحروب مع إسرائيل (حرب حزيران عام 1967 وحرب تشرين عام 1973) التي أدت إلى زيادة الأعباء المالية والمشكلات الاقتصادية الأخرى [3]، مما دفعت بالحكومة المصرية إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنتْ عام1973 والتي استهدفت إعادة وتنشيط دور القطاع الخاص وتحفيز

---

(1) عثمان محمد عثمان ، التنمية في مصر خلال خمسين عام ، (مصر ، وزارة التنمية ،2008) ، ص 8 .

(2) محسن حسان ، برنامج خصخصة قطاع الأعمال في مصر ، في تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، العدد 7 ، 2001 ، ص219 .

(3) علي احمد البلبل وآخرون ، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد 9 ، 2004 ، ص9 .

الموارد المالية القومية للاتجاه نحو الاستثمار، وقد شرع القانون رقم 43 لسنة 1974 الذي يضمن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وغيرها من القوانين الهادفة إلى تشجيع الاستثمار والشركات المساهمة ، ولكن عاب على سياسات الانفتاح الاقتصادي اعتمادها على مصادر تمويل غير وطنية أدت بدورها إلى زيادة المديونية الخارجية لتصل إلى 15 مليار دولار عام 1979 بعد إن كانت نحو 6 مليارات دولار عام 1973[1]، ونظراً لتفاقم المشكلات الاقتصادية التي أخذت تؤثر في النشاط الاقتصادي ، كانخفاض أسعار النفط إلى13 دولار للبرميل الواحد عام 1986، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.7%) وارتفاع عجز الموازنة إلى(23%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع التضخم ليصل إلى(25 %) بعد أن كان بحدود (17%) خلال خمس السنوات السابقة للعام نفسه [2].

اتضحت الضرورة الماسة للإصلاح الاقتصادي، إذ وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي عام 1987استهدف تشجيع القطاع الخاص وتذليل العقبات أمام توسعهُ ، وجاءت نتائج التطبيق لهذا البرنامج ايجابية، كما يتضح ذلك من الجدول(3) ،إذ انخفض معدل التضخم إلى(11 %) عام 2008 بعد إن كان (25%) عام 1988 ، ذلك نتيجة قيام الحكومة بتحجيم الطلب على السلع والخدمات من خلال امتصاص السيولة من السوق ، وكذلك انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فبعد أن كان (20%) أصبح (3%)عام 2008، وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات من جهة إذ حدثت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرات النفط ، وإن استحداث الضريبة على المبيعات عام 1991 أسهم بشكل واضح في زيادة عوائد الدولة [3].

فضلا" عن ذلك ، قيام الحكومة المصرية بسلسلة من الإجراءات لغرض التحول من اقتصاد حمائي إلى اقتصاد تنافسي ، كان آخرها صدور القانون رقم 91 لسنة 2005 منطلقاً من أن الإصلاح الضريبي الكفء هو الذي يساعد على إيجاد مناخ جيد للاستثمار ، إذ تم تخفيض معدل الضريبة من (40%) إلى(20%) ، وتخفيض الحدود القصوى للضريبة الكمركية[4] ، بما يساعد على إحداث

---

(1) سعد طه علام ، التخطيط مع حرية السوق ، (الطبعة الأولى ، مصر ، **2003**) ، ص[27] .

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ، (أبو ظبي ، دار الفجر**2002**)، ص[189-195] .

(3) عبد الفتاح الجبالي ، السوق الديمقراطي ، (واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، **2006**) ، ص[7] .

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا (2008-2007)، الأمم المتحدة ، نيويورك، ص[7].

التوازن بين تنشيط حركة التجارة الدولية من جهة وفتح مجالات التصدير أمام المنتجات المصرية من جهة أخرى ، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات فقد سنت العديد من القوانين التي تدعم هذه العملية منها قانون (14) لسنة2004 الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار[1] ، إذ كان لتلك القوانين الأثر الواضح في تدفق الاستثمارات إلى مصر .

جدول (3)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

(%)

المؤشرات	1988	2008
معدل التضخم	25	11
معدل النمو الحقيقي	3	9
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	20	**3**
الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي	19	45

SOURCE :- Central Bank of Egypt , The Egyptian Cabinet information and Decision support Center , various issues, Cairo , 1988-2009, p.18-20 .

ومن جانب آخر زاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 19%إلى 45% في السنتين2008 و 1988 ، وهو ما أدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية بنسبة 50% لتنقل مصر من مجموعة الدول ضعيفة التنمية البشرية إلى المتوسطة [2]، فضلاً عن تصدرها المركز العاشر على مستوى بلدان العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام 2007[3].

إن تلك السياسات والإجراءات الإصلاحية للحكومة المصرية هي بلا شك حققت انجازات مهمة كالنمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مؤشرات التنمية البشرية وغيرها ، إلا إن الاقتصاد المصري مازال يعاني من ارتفاع معدل البطالة ونسبة الفقر لأن سوء توزيع الدخل والثروة قد أدت إلى إن تكون هناك فئتان فئة واسعة الثراء مقابل فئة محرومة ومهمشة ، إذ بينت الأرقام الرسمية في مصر أن عدد العاطلين تراوح بين(20 - 30%)عام 2008 أما الفقر فأن نحو

(1) البنك الأهلي المصري ، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 57 ، العدد 4 ، 2005 ، ص13 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2008 ، واشنطن ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009 ، ص15 .

(43.9%) من المصريين يعيشون على أقل من دولارين يوميا" إي إن أغنى(20%) من السكان يحصلون على(43.6%) من الدخل القومي، في حين أفقر (20%) لا يحصلون إلا على(8.6%) من الدخل القومي [1]، وهذا ما زاد الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ثانياً: حجم القطاع الخاص في الاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد المصري خلال المدة من (1991-2008) تطورات مهمة ، اتسمت بالكثير من التغيرات التي طرأت على بيئة أعماله ، ويمكن توضيح ذلك من خلال أهم المؤشرات وكما يلي:

1- تطور نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

اتسم الناتج المحلي للقطاع الخاص بالتزايد المطرد في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وللمدة من (1991-2008) ، إذ بلغت نسبة مساهمته (62.8%) عام 2008 مقابل(54.6%) عام 1991 وكما يتضح ذلك من الجدول(4) ، ويعكس التوزيع القطاعي للناتج المحلي للقطاع الخاص استحواذ القطاعات السلعية المتكونة من قطاعات الزراعة والصناعة والنفط ومنتجاته والكهرباء والتشييد، النسبة الأكبر إذ ارتفعت الأهمية النسبية لهذه القطاعات من(52%)عام 1991 إلى (54.0 %)عام 2008 ، مقابل(35.0%) للقطاعات التوزيعية و(11%) للقطاعات الخدمية عام 2008، وقد جاءت مساهمة القطاع الصناعي الخاص بالدرجة الأولى إذ ارتفعت من (13.4%) عام 1991 إلى (22.0%) عام 2008 ، كما يوضحه ذلك جدول (5) ، وقد يرجع التزايد الحاصل في نمو مساهمة القطاع الصناعي الخاص نتيجة تفعيل السياسات الصناعية الرامية للنهوض بمعدلات أداء هذا القطاع ومنها توفير الأراضي للمشاريع الصناعية وبأسعار منخفضة ، كذلك إقامة المناطق الصناعية في البلد وتزويدها بكامل المرافق والخدمات ، فضلاً عن تنمية المناطق المخصصة للنشاط الصناعي ، من خلال استخدام تقنيات حديثة دافعة لجهود التصدير [2]

(1) البنك الدولي ،تقرير أنشطة ممارسة الأعمال2007، نيويورك ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ،2007 ، ص10 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2008 ، مصدر سابق ، ص271.

(3) وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007-2008 ، القاهرة ، وزارة التنمية ، 2009 ، ص40 .

جدول (4)
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر خلال المدة (1991-2008) بالأسعار الثابتة لعام 1981
(مليار جنية) %

السنوات	القطاعات السلعية		القطاعات التوزيعية		القطاعات الخدمية		الناتج المحلي الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الناتج الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %			
1991	9890.1	52	5842.8	30.7	3268.8	17.1	19001.7	34766.6	54.5
2002	17270.7	51.6	11277.6	33	5277.7	15.4	33826	53115.4	63.6
2003	17583.2	50.9	11728.1	33.5	5352.1	15.6	34663.4	54760.9	63.2
2004	18170	49.8	12795	34.9	5690.1	15.3	36655.1	57075.9	64.2
2005	19934.4	51.8	12887.4	33.5	5718.0	14.7	38539.8	59701.5	64.5
2006	20527.2	50.3	14635.5	35.2	5718.0	14.5	40880.7	63839.4	64.0
2007	23016.1	52.5	16622.4	37.9	4265.8	9.6	43904.3	68340.1	64.2
2008	26158.1	54.0	16928	35.0	5287.9	4	48374	76137.3	62.8

المصدر :-
١- وزارة التنمية الاقتصادية ، سلسلة البيانات الأساسية للناتج والاستثمار والتشغيل للمدة (1991-2007) ،القاهرة ، وزارة التنمية ، 2008 ، ص[50] .
٢- وزارة التنمية الاقتصادية ،تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007-2008 ، القاهرة ، وزارة التنمية ،2009 ، ص[42] .

ولهذا شهدت صادرات الصناعة التحويلية ارتفاعاً من (1950.1) مليار جنيه إلى (3155.0) مليار جنيه خلال المدة (2003_2008) ، فيما ارتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد الخاص من (3.5%) عام 1991 إلى (6.2%) عام 2008 نتيجة النمو الاقتصادي المتسارع في القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك التوسع في بناء المجمعات العمرانية الجديدة وتزايد الطلب على وحدات الإسكان التي شهدتها مصر خلال هذه المدة [1] .

جدول (5)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الخاص حسب القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة(1991-2008) (%)

القطاعات الاقتصادية	1991	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة والغابات والصيد	27.7	22.8	22.5	21.6	22.1	21.4	21.6	21.0
الصناعة والتعدين	13.4	21.1	21.1	20.6	22.5	20.5	22.5	22.0
النفط ومنتجاتهُ	7.4	1.9	1.8	1.8	1.4	2.0	2.0	3.8
البناء والتشييد	3.5	5.8	5.5	5.8	5.8	6.4	6.4	6.2
القطاعات السلعية	52	51.6	50.9	49.8	51.8	50.3	52.5	54.0
النقل والمواصلات	7.2	9.9	10.1	10.8	8.2	11.2	13.6	8.9
البنوك والتأمين	20.9	20.7	20.6	20.1	20.8	19.6	19.9	19.9
قطاع تجارة الجملة والمفرد	2.6	2.4	2.8	3.9	4.5	4.4	4.4	6.3
القطاعات التوزيعية	30.7	33	33.5	34.8	33.5	35.2	37.9	35.0
ملكية دور السكن	7.3	7.2	7.4	6.8	6.6	6.5	1.7	4.4
خدمات التنمية الاجتماعية	9.8	8.2	8.2	8.6	8.1	8.0	7.9	6.6
القطاعات الخدمية	17.1	15.4	15.6	15.4	14.7	14.5	9.6	11

المصدر:- وزارة التنمية الاقتصادية ، سلسلة البيانات الأساسية للناتج والاستثمار والتشغيل والأجور للمدة 1991-2008 ، القاهرة ، وزارة التنمية ، 2008 ، ص[20] .

(*) قطاع الكهرباء لم يذكر مع القطاعات لكونه يعود إلى القطاع العام بنسبة 100% .

(1) وزارة التجارة والصناعة ، نقطة التجارة الدولية ، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لعام 2008 ، القاهرة ، وزارة التجارة ، 2009، ص[3] .

2- تطور نصيب القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية

أفضى التحسن الملموس في الأداء الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحرير الاقتصاد وزيادة قدرته ُالتنافسية والاندماج في الأسواق العالمية وتوسيع دائرة الاعتماد على المبادرات الفردية في جميع القطاعات إلى التزايد المطرد في نسبة الاستثمارات الخاصة التي أدتْ إلى زيادة الاستثمارات الكلية كما في الجدول (6) ، إذ ارتفعت الاستثمارات الكلية من (32.4) مليار جنيه عام 1991 إلى (199.5) مليار جنيه عام 2008، ويمكن إرجاع سبب تزايد الاستثمارات الكلية إلى زيادة الاستثمارات الخاصة التي ارتفعت من (11.7) مليار جنيه عام 1991، إلى(134.0) مليار جنية عام 2008 والتي كانت نتيجة سياسة الإصلاح الهيكلي التي تبنتها مصر التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وصولا ًإلى تحقيق معدلات نمو مختلفة [1]، مما ساعد في ذلك توافر مناخ موات للاستثمار الخاص وفي مقدمة ذلك تغير السياسة الاقتصادية بإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في جهود التنمية في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وفي ظل تبني الدولة لسياسة الخصخصة وما تعنيه من اتساع نطاق الملكية الخاصة للأصول الرأسمالية الأمر الذي شجع القطاع الخاص لكي يؤدي دورا" فاعلا" في دفع عجلة الاستثمار ، إذ قام باستثمارات كبيرة في مختلف مجالات التنمية استجابة لتوافق بيئة الاستثمار ، مما أدى ذلك إلى ارتفاع عدد شركات الاستثمار نحو (6000) شركة عام 2008 مقارنة مع (1184) شركة عام 1991[2].

أما على مستوى التوزيع القطاعي للاستثمارات الخاصة ، تركزت في القطاعات السلعية إذ ارتفعت نسبة مساهمته ُمن (53%) عام 1991 إلى (56 %) عام 2008 ، محتلاً بذلك القطاع الصناعي النسبة الأكبر نحو(26.6%) وكما في الجدول (7) ، وكما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات التوزيعية من (21.5%) عام1991 إلى (26.7%) عام 2008 ، مستفيداً بذلك من السياسات والإجراءات التي ثبتت فاعليتها في بث روح التفاؤل في مجتمع رجال الإعمال وتأكيد حرص الحكومة على تهيئة فرص النمو كافة للاستثمارات الخاصة ولعل مايؤكد ذلك إنشاء

---

(1) مختار عبد المنعم خطاب ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة " تجربة مصر" ، في التعاون الاقتصادي بين القطرية والعولمة ،(الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفارس ، 2003) ، ص93 .

(2) عثمان محمد عثمان ، التنمية في مصر خلال خمسين عام ، مصدر سابق ، ص20 .

جدول (6)
مساهمة الاستثمارات الخاصة في الاستثمارات الكلية على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر خلال المدة (1991-2008) بالأسعار الثابتة لعام 1981
(مليار جنيه) %

السنوات	القطاعات السلعية		القطاعات التوزيعية		القطاعات الخدمية		الاستثمار الخاص	الاستثمار الكلي	نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %			
1991	6.2	52.9	2.4	21.0	3.0	25.8	11.6	32.4	36.1
2002	16.0	50.3	6.7	21.1	9.0	28.3	31.7	67.5	47.1
2003	17.8	52.9	5.9	17.5	9.8	29.6	33.5	68.1	49.4
2004	20.3	53.9	7.8	20.9	9.0	25.2	37.1	79.5	46.6
2005	25.3	54.4	9.6	21.1	11.4	24.5	46.3	96.4	48.1
2006	36.3	54.4	16.9	25.8	13.0	19.5	66.2	11.5	57.3
2007	60.0	61.6	19.6	20.1	17.6	18.3	97.2	155.3	62.6
2008	74.5	56.3	35.7	26.7	22.8	17	133.0	199.5	67.1

المصدر :-
١- وزارة التنمية الاقتصادية ، سلسلة البيانات الأساسية للناتج والاستثمار والتشغيل للمدة (1991-2007) ،(القاهرة ، وزارة التنمية ، 2008) ، ص[40] .
٢- وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007-2008 ، (القاهرة ، وزارة التنمية ، 2009) ، ص[95] .

وزارة الاستثمار لتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتبني هيأة الاستثمار مفهوم النافذة الواحدة لتسيير إجراءات استصدار الموافقات والتراخيص [1] ، وهكذا فإن الحكومة المصرية عززت من دور القطاع الخاص وجعلته السبيل الوحيد في إحداث التنمية الاقتصادية كبديل عن دور القطاع العام ، الذي انحسر دوره ليكون تكميليا" أو تسهيليا" للقطاع الخاص ، وبذلك كانت تخصيصاته في موازنة عام 2008 لا تتجاوز (10%)من إجمالي الإنفاق الاستثماري ، فيما يتراوح نصيب القطاع الخاص من (90%) من إجمالي التخصيصات الاستثمارية في مصر [2] .

جدول (7)

التوزيع النسبي للاستثمارات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة (1991-2008)

(%)

القطاعات الاقتصادية	1991	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة والغابات والصيد	11.9	18.5	9.4	10.7	9.1	7.9	5.5	3.8
الصناعة والتعدين	23.9	10.4	10.0	8.1	9.0	12.0	34.1	26.6
النفط ومنتجاته	15.6	10.7	27.4	33.0	34.6	29.2	20.0	23.0
الكهرباء	0.0	6.2	1.9	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0
البناء والتشييد	1.6	4.8	4.2	2.1	1.7	5.6	2.0	2.9
القطاعات السلعية	53.2	50.6	52.9	53.9	54.4	54.7	61.6	56.3
النقل والمواصلات	12.7	11.0	10.0	14.0	14.5	19.1	14.5	19.4
البنوك والتأمين	2.4	2.3	2.0	1.6	1.9	1.9	2.1	3.7
قطاع تجارة الجملة والمفرد	5.8	7.8	5.5	5.3	4.7	4.8	3.5	3.6
القطاعات التوزيعية	21.0	21.1	17.5	20.9	21.1	25.8	20.1	26.7
ملكية دور السكن	24.3	24.3	21.1	19.4	20.6	15.7	11.8	9.5
خدمات التنمية الاجتماعية	1.8	4.4	8.4	5.8	3.9	3.8	6.2	7.5
القطاعات الخدمية	25.8	28.3	29.6	25.2	24.5	19.5	18.3	17

المصدر :- وزارة التنمية الاقتصادية ، سلسلة البيانات الأساسية للناتج والاستثمار والتشغيل للمدة (**1991-2008**) ، القاهرة ، وزارة التنمية ، **2008**) ، ص[40] .

(**1**) وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة عام 2007 -2008 ، (القاهرة ، وزارة التنمية ، 2009) ، ص[15] .

(2) البنك المركزي المصري،شعبة البحوث والتطوير والنشر، المجلة الاقتصادية ، المجلد 48 ، العدد 1 ، 2007 /2008 ، ص[25].

3- تطور نصيب القطاع الخاص في تشغيل العمالة

أدى تزايد الإنفاق الاستثماري إلى تنامي الطاقات الإنتاجية ، ومن ثم اتساع سوق العمل ويأتي هذا الانجاز الملموس في مستويات التشغيل دلالة على قدرة الاقتصاد على توسيع مجالات العمل في القطاع الخاص، الذي أخذ بالتزايد في معدلات مساهمته ُفي تشغيل العاملين في النشاط الاقتصادي وكما موضح ذلك في الجدول (8) .

إذ ارتفعت نسبة مساهمة تشغيل العمالة في القطاع الخاص من(61.5%) عام 1991 إلى(69.8%) عام 2007 أي ما يعادل نحو14 مليون عامل ، إلا أن هذه المساهمة المرتفعة للقطاع الخاص في توفير فرص العمل لم تنعكس ايجابيا" على تقليل نسب البطالة ، إذ تشير دراسة أعدها مركز الأرض لحقوق الإنسان عن البطالة في مصر، إلى أن أتباع الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي قد أدى إلى تفاقم معدلات البطالة نتيجة الاستعانة بالعمالة الوافدة لسوق العمل[1] ، إذ ارتفعت نسبة العمالة الوافدة إلى مصر من (61%) عام 1991 إلى (80%) عام 2008 مقابل التخلي عن تعيين الخريجين [2]، والتي ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد نحو(5.3) ملايين ويزداد الأمر تعقيدا" بسبب تزايد طالبي العمل سنويا" ، إذ إن الجامعات المصرية تخرج نحو (160) ألف خريج سنويا" وتصل إعداد خريجي الشهادات فوق المتوسطة إلى (600) ألف ، ناهيك عن الذين يتسربون من التعليم ، الذين يتوقعون دخولهم إلى سوق العمل ، والذين يقدرون بحوالي (350) ألف [3] .

---

(1) طارق نوير ، ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل "حالة مصر" ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، **2009**) ، ص[2] .

(2) وحدة الدراسات والبحوث المصرية ، العنف والفقر والجريمة ارتباك المجتمع ، البطالة تلتهم المجتمع ، **2006**، ص[22]. متاح على شبكة الانترنت :- www.sharkiqonline . com

(3) الحركة المصرية من اجل التغيير، **2005** ، ص[180]، متاح على شبكة الانترنت :- www . harakmariia .org

جدول (8)
مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة على مستوى الأنشطة الاقتصادية في مصر خلال المدة (1991-2007)

(١٠٠٠ عامل)

السنوات	القطاعات السلعية		القطاعات التوزيعية		القطاعات الخدمية		أعداد العاملين في القطاع الخاص	عدد العاملين الكلي	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة
	عدد العاملين	النسبة %	عدد العاملين	النسبة %	عدد العاملين	النسبة %			
1991	5735	67.7	1415.7	16.7	1297.4	15.6	8448.1	13742	61.5
2002	7961.7	68.2	2272.3	19.3	1470.2	12.5	11704.2	17674.0	66.2
2003	8173	67.5	2374.5	19.9	1511.8	12.6	12059.3	18079	66.8
2004	8397	67.5	2478.3	19.8	1583.8	12.7	12460	18508	67.3
2005	8650.3	66.8	2580.6	19.9	1685.0	13.3	12915.9	19003	67.0
2006	8964	66.4	2732.9	20.2	1769.9	13.4	13457.6	19540	68.8
2007	9260	65.4	2998.8	21	1864.8	13.6	14044.2	20120	69.8

المصدر :-
١- وزارة التنمية الاقتصادية ، سلسلة البيانات الأساسية للناتج والاستثمار والتشغيل للمدة (1991-2007) ، القاهرة ، وزارة التنمية ، 2008 ، ص[50] .

ثالثاً : الاقتصـاد الأمريكـي

اعتمدت الولايات المتحدة منذ نشأتها على إرساء النظام الرأسمالي الحر وجعل القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد ، إذ تفوقت السوق الأمريكية عام 1950 بما يقارب تسع مرات عن أقربْ سوق منافسة لها وهي السوق البريطانية ، لذلك صنف الاقتصـاد الأمريكي بأنهُ اقتصاد سوق،إذ يقوم السوق بتنظيم الغالبية العظمى من قراراتهُ الاقتصادية دون تأثير خارجي من قبل السلطات الحكومية ذات الدور المحدود ، وهذا مايؤكدهُ انعـدام وجود جهاز لتخطيط الاقتصـاد الكلي في الولايات المتحدة [1] .

ويعد الاقتصاد الأمريكي أقوى وأكبر اقتصاد في العالم ، فالولايات المتحدة تصنف ضمن البلدان المرتفعة الدخل وتأتي بمقدمة دول العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (14.093) تريليون دولار عام 2008 ، وهو يشكل (30%) من الناتج المحلي العالمي ، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج (بالأسعار الجارية) نحو (46.350) دولار عام2008 ، أما إجمالي حجم تجارتها الخارجية لعام 2005 فكانت (2949.8) مليار دولار ، بواقع (1170.2) مليار دولار للصادرات و(1779.6) مليار دولار للواردات [2] ، ويعول في ذلك على القطاع الخاص الذي يتمتع بمرونة أكبر وبخاصة في القطاع المالي مقارنة مع نظيرتها في أوربا الغربية واليابان في اتخـاذ القرارات لتوسيع دائـرة نشاطه وزيادة رؤوس أمواله التي وصلت إلى(16979.6) مليار دولار ، بنسبة مساهمة (90.1%) من حجم رصيد رأس المال الثابت الكلي لعام 2005[3]، إذ تعد المؤسسات المالية الأهم في الولايات المتحدة في تمويل القطاع الخاص، إذ قدمت المصارف التجارية (40%) من التمويل الخارجي إلى القطاع الخاص عام 2006 [4] وبفعل القوانين الجديدة المتعلقة بكمية رأس المال الذي ينبغي أن تحتفـظ به المصارف مقابل القروض ، تشجعت المصارف وقامت بالبحث عن أشكال جديدة من الأعمـال ونمت النشاطات الاقتصادية بصـورة

---

(1) بول جريجوري وروبرت ستيوارت ، مصدر سابق ، ص255 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام **2009**، واشنطن ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **2010** ، ص**195** .

(3) Council Of Economic Advisers Economic Indicator , Government printing office ,Washington ,2005 , p.3 .

(4)Economic Report of the president ,Transmitted to the congress, Washington , February, 2006 ,p18.

فائقـة ، إذ قامت المصارف باستخدام شبكة فروعها وقاعدة زبائنها لبيع القروض وجمعها كسند ، ثم بيعها بعد ذلك في السوق المالية ، ومن خلال هذه الطريقة أدت تلك المصارف دوراً مهماً في تغذية النمو الحديث لـ (سوق الأوراق المالية)[1]، وكل ذلك كان يدار من قبل القطاع الخاص من مصارف ومؤسسات خاصة، كما أدت المصارف الاستثمارية دوراً أساسياً في تعزيز دور القطاع الخاص الأمريكي إذ أنتجت لنفسها رسوماً بمئات ملايين الدولارات مساهمة في تنامي أهمية الأسواق في مجالي الأسهم والسندات ، التي شجعت على جذب رؤوس أموال هائلة نحو السوق الأمريكية بسبب ارتفاع عائدات الاستثمارات المالية التي تفوق العائدات في كل من الاتحاد الأوربي واليابان[2] ، وقد أسهم جذب هذا الحجم الكبير من رؤوس الأموال الأجنبية ، في جعل الأسواق الخاصة قاطرة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة .

إن القوى الدافعة لتوسع القطاع الخاص أدت إلى ارتفاع ربحية الشركات المالية التي زادت من استثماراتها من (23.2%) عام 1991 إلى(60.8%) عام 2006، وفي الوقت ذاته أسهمت الشركات غير المالية بزيادة استثماراتها في رأس المال الثابت ، وعبر إنفاق سنوي ارتفع من (420) مليار دولار عام 1991 إلى (1960)مليار دولار عام 2006 [3] ، إذ استحوذت صادرات تكنولوجيا السلع المتقدمة النسبة الأكبر بعد أن بلغت نحو(30.1%) من إجمالي الصادرات عام 2006 وبلغت وارداتها من تلك السلع نحو (14.6%) كما في الجدول (9) ، وقد أدت السياسات الاقتصادية ومن بينها السياسة المالية ، دورا مهما في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الضرائب على الدخول الشخصية من(56.2%) عام 2002 إلى (34.5%) عام 2005 [4]، والتي أدت إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم زيادة الطلب الكلي في الآجل القصير ، وزيادة العرض الكلي في كل من الأجلين المتوسط والطويل، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي(الاستهلاكي والاستثماري) فهو يميل عادةً إلى الارتفاع بمعدلات عالية إذ بلغ الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات كنسبة من الناتج

---

(1) تريفور ايفانز ، مواطن الضعف في الصرح الاقتصادي ، ترجمة نور الأسعد وماري سعادة ، في الولايات المتحدة (الصقور الكاسـرة في وجـه العدالة والديمقراطية) ، (بيروت ، شركة المطبوعات ، 2006) ، ص193 .

(2) بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، في العرب والعولمة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص209 .

(3)The World fact Book , Central Intelligence Agency ,USA , 2007, various pages .

(4) Office of Management and Budget , Budget of the United States government ,Fiscal year 2006,USA , 2006 ,P.14 .

المحلي الإجمالي نحو(28%) وعلى البحث والتطوير نحو (17%) لعام 2007 كما يتضح ذلك في جدول (9)، وتعمل هذه الزيادة على زيادة كل من العـرض الكلي والطلب الكلي، كما هو الحال مع الزيادة في الاستثمار الخاص ، أما السياسة النقدية فتعمل أيضاً على زيادة الاستثمار الخاص في مجال الإسكان وعن طريق تخفيض أسعار الفائدة التي ستعمل على تخفيض تكلفة رأس المال ، إذ انخفض سعر الفائدة من (5.2%) عام 2007 إلى (2.9%) عام 2008 ، كما في الجدول (9) ، فضلاً عن ذلك أدت الأسعار المنخفضة للفائدة إلى تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ومن ثم إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، مما يعني الحد من عجز الميزان التجاري الأمريكي .

جدول (9)

بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي للمدة من (2005-2008)

المتغيرات	2005	2006	2007	2008
صادرات السلع والخدمات (% من GDP)	79	82	80	77
واردات السلع والخدمات (% من GDP)	81	79	79	80
صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة (% من إجمالي الصادرات)	29.9	30.1	28.5	27.1
واردات سلع التكنولوجيا المتقدمة (% من إجمالي الواردات)	14.8	14.6	13.6	12.5
الإنفاق على البحث والتطوير (% من GDP)	15.6	14.6	17.7	13.6
الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات (% من GDP)	23	25	28	23
مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج (%)	0.9	2	1	1
مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج (%)	20.9	19	20	19
مساهمة قطاع التجارة والخدمات في تكوين الناتج (%)	78.2	79	79	80
سعر الفائدة (%)	2.8	4.6	5.2	2.9

المصدر :

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية عام 2009، (واشنطن ، برنامج الأمم المتحدة ، 2010) ،ص195-201 .

2- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 2008 ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت : -

http :// World Development Indicators.com .

كل ما تقدم أدى إلى تمكين القطاع الخاص في الاقتصاد الأمريكي من أداء دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك يمكن إيجازها بما يلي :-

1- العوامل التاريخية وتتمثل بـــما يلي :-

أ- استفادتها من مبدأ العزلة السياسية (مبدأ مونرو) الذي تبنته ُمنذ عام 1823 نسبة ًلرئيسها جيمس مونرو في ترتيب أوضاعها الداخلية والتخلص من التدخل الأوربي في شؤونها .

ب- انتقال الثورة الصناعية إليها، مع استفادتها من الحرب العالمية الثانية ، إذ ازداد نشاطها الصناعي واحتياطها من الذهب إلى ما يعادل ثلثي الاحتياطات المالية وأصبحتْ تنتج (50%) من الإنتاج الصناعي العالمي ، وزاد احتياطي رأس المال لديها من (895) مليار دولار عام 1945 إلى حوالي (38475) مليار دولار عام 2005 [(1)] .

ج- وجود المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) ، إذ تمتلك الولايات المتحدة (16.7%) من حق التصويت على قرارات الصندوق والبنك الدوليين مقارنة مع اليابان بنسبة (6.0%) وألمانيا (5.9%) وبريطانيا (4.8%)[(2)]، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تمتلك حق نقض قرارات البنك الدولي ، ففرضت على منظمة التجارة العالمية وألزمت الدول المنتمية لها بفتح الأسواق للتجارة الحرة وفرض العقوبات على الدول التي لا تفتح أسواقها، لتمكين اقتصادات الدول الصناعية من التحكم باقتصادات الدول النامية بطريقة غير عادلة.

د- وجود الدولار الذي يعد أحد المرتكزات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي، فهو أعطى للاقتصاد الأمريكي ميزة مهمة تتمثل بتحمل كل بلدان العالم أية مشكلة كبيرة تعصف به، كون الدولار الأمريكي العملة العالمية الأولى التي تسعر بها أغلب السلع الإستراتيجية بما فيها النفط .

---

(1) Economic Report of the president , Transmitted to the congress ,Washington, February,2003,p[5] **.**

(2) إحصاءات البنك الدولي ، قاعدة بيانات القطاع الخاص الأمريكي ، متاح على شبكة الانترنت :-

http:// ppi.world bank .org.

2- العوامل التنظيمية وتتمثل بما يلي :-

أ- يقوم النظام الاقتصادي الأمريكي على أساسين : النظام الرأسمالي الحر الذي يشجع القطاع الخاص مما أوجد مقاولات وشركات صناعية متعددة الجنسية تضمن تسويق المواد الصناعية لبلدان العالم ، ثم النظام الفيدرالي الأمريكي(*) الذي يخطط السياسات الصناعية ويوجهها في الأسواق الداخلية والخارجية ، إذ يقوم بتنظيم القطاع الخاص بثلاث طرق على أساس التنظيم القانوني وهي [1] :-

- المشروع الفردي : ويملكه ُ فرد واحد يتخذ فيه جميع قرارات الأعمال ويحصل منه ُ على جميع الأرباح أو يتحمل الخسائر التي يحققها المشروع ، وتظهر أهمية المشروع الفردي في الزراعة وتجارة التجزئة والخدمات.
- شركات التضامـن : ويملكها شركاء اثنين أو أكثر يتخذون قرارات الأعمال ويتقاسمون أرباح وخسائر المشروع ، وتظهر أهمية شركات التضامن في التمويل والتأمين والعقارات .
- الشركة المساهمة : ويملكها عدد من حاملي الأسهم ولها وضع قانوني كشخص اعتباري وصلاحية العمل كفرد واحد ومجلس الإدارة الذي ينتخبه ُحاملو الأسهم والذي يقوم بتعيين فريق من الإداريين المختصين لإدارة الشركة ، وتعد الشركة المساهمة من النوع المسيطر على جميع القطاعات الأخرى .

ب- تدخل محدود للدولة في الاقتصاد والذي لا يكون بارزا ً إلا عند حدوث الأزمات.

ج- التجديد المتواصل للبحث العلمي والتكنولوجي ، الذي أسهم في زيادة إنتاجية العمل بنسبة تتراوح مابين (80 - 90 %) عام 2005 [2] .

د- التنظيم الإقليمي الذي يتمثل بوجود شبكة من المدن ، تمتاز بشبكة مواصلات ضخمة تسهل حركة السكان واستغلالهم للموارد الطبيعية المتوافرة ، ومن ثم تفوق نشاطها الاقتصادي وازدهاره.

(*) النظام الفيدرالي الأمريكي : يعمل هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية على آلية عمل البنوك المركزية في الدول الأخرى من العالم . ويتكون من 1- مجلس رؤساء معين من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . 2- هيأة السوق المفتوحة الفيدرالية . 3- أثنا عشر بنك للاحتياطي الفيدرالي موزعة في أماكن مختلفة في أمريكا كل قسم له مجلس إدارة معين من قبل وزارة الخزانة الأمريكية . 4- العديد من البنوك الخاصة . 5 - عدد من المجالس الاستشارية يرأسه ُ حالياً برنانكي .

(1) بول جريجوري وروبرت ستيوارت ، مصدر سابق ، ص256 .

(2) Gilbert E.Metcalf , Energy conservation in the United States , Tufts University , USA ,2006 , P 6 .

3- العوامل الاقتصادية وتتمثل بما يلي :-

أ- القطاع الزراعي

يحتل الإنتاج الزراعي الأمريكي المراتب الأولى في الكثير من المنتجات كالذرة والقطن والقمح إذ تصل نسبة تصدير الولايات المتحدة من إنتاج الحبوب نحو (60%) [1] ، إذ إن الزراعة الأمريكية تعتمد على الأبحاث العلمية المتطورة مثل إيجاد أنواع جديدة من البذور، فضلاً عن اتساع الأراضي الصالحة للزراعة التي تصل إلى حوالي (57%) من المساحة الكلية ، ويسهم القطاع الزراعي الخاص بنسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 كمافي جدول (9)، وبالرغم من ضآلة هذه النسبة فإنها تسهم في تخفيف العجز التجاري وتطوير ودعم القطاع الصناعي بما توفره من مواد أولية كالقطن والتبغ والجلود... الخ وهنا يتضح التكامل الاقتصادي بين القطاعين[2] .

ب- القطاع الصناعي

يتميز القطاع الصناعي الأمريكي بالضخامة والتنوع إذ احتل المرتبة الأولى عالمياً في صناعة السيارات والطائرات والالكترونيات ، إذ تقدر مساهمة القطاع الصناعي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (19%) عام 2008 كما في الجدول (9) ، فضلاً عن ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من المنتجات الكهربائية والالكترونية .

ج- قطاع التجارة والخدمات

تعد الولايات المتحدة أول قوة تجارية كبرى ، وهي تتمركز على الاقتصاد التجاري العالمي ، إذ وصلت حصتها من التجارة العالمية نحو(18%) عام 2006[3] ، وتتكون معظم صادراتها من المواد الصناعية التي تسيطر على بنية التجارة الخارجية الأمريكية إذ تصل نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات إلى (80%) شكلت نحو (79%) بالنسبة للصادرات و(81%) للواردات عام 2005 كما يتضح ذلك في جدول (9) .

---

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في العالم، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2009 ، ص25 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008 ، مصدر سابق، ص201.

(3) **The World fact Book, Central Intelligence Agency, USA, 2006 various pages.**

يتضح مما تقدم ، أن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تتجه لتفعيل دور القطاع الخاص وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات تمثلتْ بتهيــئة المناخ الاستثماري اللازم على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يتطلب قدراً من الاستقرار في السياسة الاقتصادية وتحسين الإطار التشريعي من قوانين وأنظمة لحماية المنافسة وتوفير الضمانات للمستثمرين وتشجيعهم على الاستمرار في العمل على تدفق تلك الاستثمارات .

الفصل الثاني

واقــع القطــاع الخــاص فــي العــراق

تمهيد

يعد القطاع الخاص ذو دور ايجابي في التطور الاقتصادي من خلال دوره في زيـــادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل ، إلا إن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منهـــا الاقتصـــاد العراقي نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم التوازن في القطاعـــات الإنتاجيـــة والتنموية طيلة العقود الماضية، انعكست على أداء القطاع الخاص الوطني في العراق من أداء دورهُ الفاعل في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

لذا سيتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : التطور التاريخي للقطاع الخاص في العراق .

المبحث الثاني : حجم القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وأهميته .

المبحث الثالث : العوائق التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في العراق .

المبحث الأول

التطور التاريخي للقطاع الخاص في العراق

احتل القطاع الخاص مكانة متميزة في سلم اهتمامات الدولة وتحديداً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى عام 1950 والتي منحته الكثير من أشكال الدعم والعون المادي [1]، ولعل ضعف الإمكانات المادية للدولة مقارنة بإمكانات النخب في القطاع الخاص الذي تصدره كبار ملاك الأراضي والتجار وكبار المستثمرين من أصحاب الملكيات الضخمة ، تعد من أقوى الأسباب تفسيراً لأتساع دور وأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وقد اتضح اهتمام الدولة بالنشاط الخاص من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية الخاصة بتشجيع القطاع الخاص ومنها قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 114 عام 1929 الذي أسهم في تشجيع المستثمرين العراقيين ، إذ حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة خمس عشرة سنة وللعقارات لمدة عشر سنوات وإصدار قانون المصرف الصناعي رقم 12لسنة 1940 الذي أدى دوراً محورياً في تشجيع الحركة الصناعية بالبلد ،إذ تنوعت صناعته ُ لتشمل صناعة الزيوت والنسيج والجلود وغيرها من الصناعات الإنشائية كالإسمنت والطابوق وصناعة الشبابيك000 الخ[2]، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى ارتفاع العائدات النفطية ، حتى ظهرت مؤسسة وهيأة تهتم بتوظيف هذه العائدات في عمليات البناء والتطوير والتمويل أطلق عليها عام1950 (مجلس الأعمار) الذي قام بجملة من المشاريع الصناعية بشكل مباشر أو عن طريق شركات مساهمة يشترك فيها المصرف الصناعي مع القطاع الخاص، وكان لهذا الاتجاه أثر كبير في ظهور مشاريع صناعية كبيرة وجديدة مستفيداً من تأسيس اتحاد الصناعات العراقي عام 1959الذي هدف إلى العناية بتنظيم النشاط الصناعي وتنميته في القطاعات(الخاص،المختلط،التعاوني) وتعزيز هذا النشاط في عملية التنمية[3]، وإزاء هذا التنظيم لنشاط القطاع الخاص فقد قام رجال الإعمال بمبادرات مهمة بتأسيس الشركات المساهمة المحدودة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الشركات الخاصة من (27) شركة

---

(1) عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، (العراق ، بيت الحكمة ، 2001) ، ص143 .

(2) صبري زاير السعدي،التجربة الاقتصادية في العراق للمدة (1051-2006)،(بيروت،دار المدى للثقافة والنشر، 2009)، ص119.

(3) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3964 ، 20-9-2002 ، المادة (2) من قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم 43 لسنة 2002 .

عام 1929 إلى (225) شركة عام 1956 [1] ، ولتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نحو (80%) عام 1956 وفي تكوين رأس المال الثابت نحو (50%) ، فضلاً عن ارتفاع استثماراته مُن (4) ملايين دينار عام 1953 إلى (20) مليون دينار عام 1956 [2]، وهكذا كان التوسع في دور القطاع الخاص مدعماً من قبل الدولة وليس مزاحماً أو منافساً في نشاطاته الإنتاجية ،إلا إن هذا الوضع لم يستمر فبعد ثورة تموز عام1958 وسيطرة الايدولوجيات المختلفة والاتجاهات التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص وتوجيه مسار الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد المخطط وتبني التخطيط المركزي القائم على التوجه والرقابة المركزيين ، وكان على رأس تلك التوجهـــات إصدار قانون الإصلاح الزراعي عام 1958 ، والذي تم فيه تجريـــد كبار مالكي الأراضي الزراعية (الإقطاعيين)من معظم ملكياتهم الزراعية لغرض إنصاف المزارعين واستحداث نهضة زراعية [3] ، فضلاً عن إلغائها مجلس ووزارة الأعمار وأحلتْ مكانهُ مجلس ووزارة التخطيط ، الذي أصبح فيه القطاع العام المهيمن على الأنشطة الاقتصادية ، وخصوصا" القطاع الصناعي الذي اخذ بالتوسع التدريجي فأقيم العديد من المشاريع الصناعية العامة وعقد الاتفاقيات مع بعض الدول الاشتراكية ، وفي عام 1964 تعرض القطاع الخاص إلى ضربة قاصمة غير مبررة من الناحية الاقتصادية في حينها وهو تأميم جميع صناعات القطاع الخاص التي زاد رأس مالها على70 ألف دينار، وأصدرت الحكومة عدة قوانين أطلق عليها اسم(القوانين الاشتراكية) تم بموجبها رسم الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص ، بحيث أصبحت جميع قطاعات البنوك وشركات التأمين والمشاريع الصناعية الكبيرة كصناعة الاسمنت والغزل والنسيج وغيرها ضمن القطاع العام ولا مجال بعد ذلك لإنشاء شركات خاصة فيه، فيما عدا بعض المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تركت للقطاع الخاص واضعة حداً واطئاً لما يمكن أن يملكه الفرد من أسهم في أية شركة، وخصصتْ(25%) من أرباح الشركة إلى العمال في الإدارة [4]، مما أضعف من مساهمة

---

(1) إبراهيم خليل احمد العلاف ، الجذور التاريخية لنشأة وتطور القطاع الخاص في العراق حتى سنة 1964 ، في الاقتصاد العراقي (الواقع ، الإشكالية ، المستقبل) ، (الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2004)، ص9 .

(2) سيف الدين محمد خلف الحديثي ،القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ، في رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، (العراق ، مركز العراق للدراسات ، 2007) ، ص145 .

(3)عبد المنعم السيد علي ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، في القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1990) ، ص335 .

(4) Helen Chapin Hetz , Metz , Editor ,Iraq acountry study ,Washington D.C ,US government Office ,1990, p.148 .

القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية التي تديرها الدولة غياب الثقة والطمأنينة ولا يمكن للقطاع الخاص أن يعملْ (تحت أي شرط كان) في مجال غير آمن ، أن قوانين التأميم للقطاع الخاص والقرارات التقييدية التي رافقتها أفرزتْ مردودات عكسية كبيرة على الاقتصاد العراقي ، فقد دفعتْ الكثير من رأس المال الخاص والعديد منْ المديرين الجيدين ورجال الأعمال بالهروب إلى خارج العراق ، وهذا مايبرر أيضاً مخاوف الاستثمار الخاص التي تم تجميعها ضمن أطر ومجالات عمل لاتتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي من جهة ولا مع الإمكانات المالية للقطاع الخاص من جهة أخرى ، وبناءً على ذلك تغير دورْ الدولة من راعٍ لنشاط القطاع الخاص إلى منظم مباشر لبعض الأنشطة الاقتصادية للبلد وخاصة مشاريع البنية التحتية التي حظيت بأولوية استثمارية دعماً للقطاع الخاص ، هذه الحقيقة دفعت معظم الصناعيين ورجال الأعمال في العراق إلى التحول نحو عمليات الاستيراد بدلاً من الاستثمار في الصناعة وإدارة الأعمال الكبيرة بسبب تدني مستوى المخاطرة وقصر دورتها التجارية واستمرار الطلب عليها [1] ، ومع بداية عقد السبعينيات وتحديداً بعد تأميم النفط عام 1972هيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية كافة وبخاصة القطاع النفطي الذي أخذت عائداته بالتصاعد من 788 مليون دولار عام 1970 إلى 6534مليون دولار عام 1974 ثم إلى الذروة عام 1980 نحو 26296 مليون دولار[2] ونتيجة لذلك أصبح القطاع العام يحظى باحتكار مطلق على قطاع الصناعة النفطية والعديد من أنشطة الصناعة التحويلية المهمة ، في حين لم يسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في أنشطة استخراج النفط وفي قطاع الكهرباء والإدارة العامة وانحسرت أنشطتهُ وخاصة التجارية منها عندما تولت وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها وبذلك تراجع العمل التجاري للقطاع الخاص بشكل ملحوظ ، ومع قيام الحرب العراقية الإيرانية 1980 ، انخفضت إيرادات النفط من (26296) مليون دولار عام 1980 إلى (10039) مليون دولار عام 1981[3] مما أثر بشكل كبير في وضع التنمية لأن الحرب زادت من الأعباء المالية للدولة لقيامها بتسديد القروض التي قدرت ب 20 مليار دولار، فضلاً عن توجه الموارد البشرية للمجهود الحربي ، فقد نتج نقص في عرض السلع والخدمات وتدني مستوى الإنتاجية وانخفاض كفاءة الأداء في مقابل تزايد الإنفاق العسكري ، مما أدى إلى زيادة عجز

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية (2010 - 2014) ، (بغداد ، وزارة التخطيط ، 2010) ص204 .

(2) OPEC , Annual statistics Bulletin , 2006, Australia, p30 .
(3) OPEC , Annual statistics Bulletin , 2006,OP.CiT,P.33 .

الموازنة العامة والذي دفع الحكومة إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز مضيفة بذلك ديوناً أخرى لديونها السابقة ، ومع ظهور هذه الاختناقات والسلبيات في أداء القطاع العام، اتجهت الدولة عـــام1987إلى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وقد تأكد هذا الاتجاه بتطبيق بـــرنامج اقتصادي تم بموجبهِ[1] :-

1- بيع عدد كبير من المنشآت العامة إلى القطاع الخاص .

2- إطلاق الحدود العليا لرأس مال الشركات وتقديم القروض الميسرة .

3- إطلاق أسعار السلع الزراعية والعديد من السلع المصنعة .

4- السماح للقطاع الخاص بالدخول في نشاطات منافسة للقطاع العام .

وقد وجهت الحكومة سياستها المعلنة نحو التحرير بسلسة من الإجراءات الاقتصادية وإصدار القوانين التي منحت تسهيلات ومزايا للقطاع الخاص ومنها : قانون رقم 46 لسنة 1988 الذي أعطى المستثمرين العرب مجالاً واسعاً في الإعفاءات الضريبية والكمركية لمساعدتهم على المشاركة في التطوير الاقتصادي للبلد، والقانون التجاري رقم 45 لسنة 1989 الذي تضمن تشجيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط التجاري والوكالات التجارية للمساهمة في عملية التنمية[2]. عززت هذه الإجراءات من مكانة القطاع الخاص الوطني ووسعت من دورهُ في النشاط الاقتصادي وبذلك أعيد فتح الباب أمام ولوج القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط التجاري على أثر تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي[3]، دخل القطاع الخاص وبقوة في النشاط التجاري بعد عام 1991 أي بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، وتوقف صادراته النفطية التي تشكل النسبة الأكبر في الناتج المحلي للقطاع العام والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، مما أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (93.0%) عام 1995 مقارنة مع نسبة مساهمة القطاع العام التي بلغت (7.0%) [4] .

---

(1) فرهنك جلال ، واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومقترحات للتطوير والتوسيع ، في تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004) ، ص274 .

(2)حسن نوري الياسري ، الخصخصة ودراسة التجارب العالمية وأفاق تطبيقها في العراق ،الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ،ص 202.

(3) منذر جابر محمد ،الخصخصة والاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 11، العدد3 ، 2009 ، ص140 .

(4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية (2010-2014) ، مصدر سابق ، ص205 .

وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996 التي أسهمتْ في تعزيز الصادرات النفطية العراقية التي ازدادت من 88 إلف برميل عام 1996 إلى1.495 إلف برميل عام 2002[1] ، وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى (75%) عام 2002 مقابل انخفاض مساهمة القطاع الخاص إلى (25%) للعام نفسه ، وفي عام 1999 تم تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال مذكرة التفاهم إذ تم إبرام عدة عقود مع شركات أردنية وسورية وتركية لاستيراد مواد أولية للقطاع الخاص وكذلك تم توقيع عقد مع شركة نوراي داش التركية لاستيراد المكائن ، إلا إن العقد تم إيقافهُ بعد الظروف التي مر بها البلد عام 2003 [2] ، والتي عانى بعدها من انتكاسة جديـــدة نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة أما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو انعدام الطلب المحلي على منتجاتهُ بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ومما عزز من هذه الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف رجال الأعمال ، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان واستثمار أموالهم ، وابلغ دلالة على هذه الحقيقة ارتفاع حجم الاستثمارات لدول الجوار ، إذ بلغ عدد المستثمرين العراقيين في الأردن نحو3927 عام 2005، قدرت حجم استثماراتهم نحو345.7 مليار دينار عراقي للعام نفسه [3] ، ولعل غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي تعد من بين الأسباب الكامنة وراء ضآلة دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في العراق .

ونتيجة لذلك ، دخل القطاع الخاص بعد عام 2003 مرحلة الفوضى والتخبط وانعدام التخطيط على المستوى الوطني والمستوى القطاعي ولعل مايميز المدة من (2003-2008) ظاهرة التردد والتغير المستمر والمفاجئ أحياناً في السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية العامة ، ما اضعف الثقة بها وبالمؤسسات التي كانت تحاول تنفيذها وبالسلطة التي أصدرتها ، وفي حالة العراق اليوم حيث الحاجة لاستكمال وإقامة البنية الأساسية يتطلب فسح المجال أمام القطاع الخاص لكي يسهم في زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل وإعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية .

---

(1) OPEC , Annual statistics Bulletin , OP . CiT ، P.33 .

(2) هدى زوير الدعمي ، التنمية الاقتصادية في العراق مشاكل وحلول،(العراق،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،2006)،ص19 .

(3)David M.Walkerm Rebuilding Iraq Governance Security ,Recoust rection and financing challenges ,United States Covermance Account ability office , April, 2006 ,p.20 .

المبحث الثاني

حجم القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وأهميته

أولاً : حجم القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي

يُعدْ القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسة للاقتصاد الوطني ، وأن أي تقدم لمستوى هذا القطاع دليل على النمو العام لاقتصاد البلد ، ولكن استمرار العنف وتأخر إعادة الأعمار وتباطؤ الاستثمار وتحديدا" بعد عام 2003 لم يهيئ مناخاً ملائماً لنمو القطاع الخاص في العراق .

لذا من الضروري قياس حجم القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ، لمعرفة هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ولمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعية ،الصناعية،الخدمية) في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات ، ويمكن قياس ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها :-

1- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

نما الناتج المحلي الخاص بمعدل نمو سنوي موجب قدرة (46.5 %) عام 2005 بعدما كان بمعدل نمو سالب قدرة (26.2-%)عام 2003، وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من(25.0%) عام 2002 إلى (32.7%) عام 2005 وهو أعلى مستوى وصل إلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الخاص خلال المدة من 2002-2008 كما في الجدول (10) ، وقد يعود ذلك إلى التحسن النسبي في الوضع الأمني الذي انعكس ايجابيا" في تحقيق بعض النمو للقطاعات الاقتصادية إذ تركزت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في القطاعات التوزيعية بلغت نحو (40.7%) عام 2008 كما في الجدول(11) ساهم قطاع النقل وقطاع تجارة الجملة والمفرد بأعلى مستوى مساهمة مستفيدين من الانفتاح التجاري على الأسواق الخارجية وزيادة الاستيرادات ، أما القطاعات الخدمية فقد ارتفعت مساهمتها من (7.0%) عام 2002 إلى (30.3%) عام 2008 جاء ذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن الذي يعودْ مجملهُ إلى القطاع الخاص فقد ارتفع

جدول (10)
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2002-2008) وبالأسعار الجارية
(مليار دينار) %

السنة	القطاعات السلعية		القطاعات التوزيعية		القطاعات الخدمية		الناتج المحلي للقطاع الخاص	النسبة %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو للقطاع الخاص %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %				
2002	44.1	43.0	51.6	50.0	6.7	7.0	102.5	25.0	412.4	-
2003	28.4	37.6	39.6	52.4	7.5	10.0	75.6	29.3	258.8	-26.24
2004	48.7	29.6	73.0	44.1	43.5	26.3	165.3	30.0	534.8	118.65
2005	84.0	34.5	95.9	40.0	62.1	25.5	242.1	32.7	739.1	46.5
2006	98.2	34.3	97.1	33.7	90.1	32.0	285.5	29.7	960.6	18.0
2007	117.1	33.8	114.8	33.5	113.2	32.7	345.5	29.7	1119.6	21.0
2008	125.3	29.0	176.8	40.7	130.9	30.3	433.0	28.0	1566.7	25.3

المصدر :-
١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، (بغداد ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة ، صفحات مختلفة) .

من(3.5%) عام 2003 إلى (26.0%) عام 2008، ويعود السبب في تلك الزيادة إلى ارتفاع معدل الإيجارات للقطاع الخاص متأثراً بالظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003[1] وعودة الكثير من المهجرين من الخارج ، والذي انعكس في زيادة الطلب على الدور والشقق المعروضة للإيجار مقابل قلة المعروض من الوحدات السكنية ، إذ لم يشهد البلد أية مشاريع إستراتيجية في مجال الإسكان مما أسهم في ارتفاع أسعار الإيجارات ، فضلا عن ارتفاع كلف البناء المتمثلة بمواد البناء وأجور العمل. مما سبق يتضح إن مساهمة القطاع الخاص في العراق خلال سنوات الدراسة تتركز في القطاعات التوزيعية ، وان أدنى مساهمة للقطاع الخاص كانت في القطاعات الخدمية ، لذلك لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعراق وكانت هذه أعلى مستوى بلغت نحو (32.7%) عام 2005 .

جدول (11)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الخاص في العراق مصنف حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة (2002-2008)

(%)

الأنشطة الاقتصادية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	34.2	32.8	22.3	20.9	19.5	15.8	11.5
النفط الخام	0.1	0.1	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6
الصناعة	2.6	2.7	2.6	1.7	2.3	2.8	2.8
الكهرباء والماء	0.1	0.5	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7
البناء والتشييد	6.0	1.7	3.4	10.6	11.3	13.9	13.4
القطاعات السلعية	43.0	37.6	29.6	34.5	34.3	33.8	29.0
النقل والمواصلات	29.9	28.3	25.4	23.5	22.3	20.0	26.0
تجارة الجملة والمفرد	20.1	23.8	18.2	16.0	10.8	12.1	14.3
البنوك والتأمين	0.2	0.2	0.5	0.4	0.7	0.7	0.4
القطاعات التوزيعية	50.0	52.4	44.1	40.0	33.7	33.5	40.7
ملكية دور السكن	2.1	3.5	20.4	20.4	25.4	26.7	26.0
خدمات التنمية الاجتماعية	4.8	6.9	5.9	5.1	6.5	6.0	4.3
القطاعات الخدمية	7.0	10.0	26.3	25.5	32.0	32.7	30.3

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القوميـــة، ،(بغـــداد ، وزارة التخطيط ،سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،دائرة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2008 ،(بغداد ، وزارة التخطيط ، 2009) ، ص6 .

2- مساهمة القطاع الخـاص في تكوين رأس المال الثابت

شهد الاقتصاد العراقي نشاطاً استثمارياً مرتفعاً خلال المدة التي أعقبتْ عام 2003 ، بفعل تنامي الاستثمارات الحكومية وخاصة خلال المدة (2004-2007) ، إذ ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 432.7 مليار دينار عام 2004 إلى 3299.7 مليار دينار عام 2007 ثم انخفض إلى (1345.8) مليار دينار عام 2008 وكما يتضح ذلك في الجدول (12) ، في الحقيقة إن الزيادات في تكوين رأس المال الثابت خلال المدة (2004-2007) ليس بالواقع زيادات حقيقية ، بمعنى خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما هي تعويض وتغطية لآثار الدمار المادي والفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت قائمة أصلاً من الفترة السابقة [1] . أما بالنسبة لانخفاض تكوين رأس المال الثابت عام 2008 فيعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسب التنفيذ للمشاريع الاستثمارية من (74.5%) عام 2005 إلى (60.2%) عام 2008 ، والتي كانت بسبب عوامل عديدة منها عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية والفساد الإداري وإدراج المشاريع في جداول الموازنات الاستثمارية ومواقعها غير جاهزة من ناحية الأرض ، مما أدى إلى تأخر تسليمها إلى المقاولين ومن ثم تأخر تنفيذها[2] .

أن الطاقات الإنتاجية لعموم القطاعات الاقتصادية مازالت دون مستوياتها السابقة وبفارق كبير، إذ يلاحظ تذبذب واضح في مساهمة الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام ، لقد تبوأت نشاطات النفط الخام والكهرباء المراتب المتقدمة في نسبة مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت إذ تراوحت حصة قطاع النفط بين (10.3-40.4)% وقطاع الكهرباء (16.7-50.0)% ، وقد جاء ذلك نتيجة للأولوية الرئيسة التي منحت لإعادة تطوير وتأهيل هذين القطاعين من خلال تخصيص المبالغ الكبيرة للاستثمار في مجالاتهما وذلك لأهميتهما في تأمين موارد التمويل (وخاصة العملة الأجنبية) والطاقة لتحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز قدراتهُ[3] ، إذ خصصت لمشاريع قطاع النفط نحو (3) مليارات دولار عام 2007 ، وعلى مشاريع قطاع الكهرباء نحو2.77 مليار دولار للعام نفسه [4] ، وهي أعلى تخصيصات استثمارية مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،دائرة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2008 ، مصدر السابق ، ص15 .

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية ، تقرير الموازنة الاستثمارية لعام 2008 ومبالغ إطلاقْ الصرف ونسب التنفيذ ، بغداد ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2008 ، ص8-10 .

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقرير الاقتصاد العراقي 2008 ، مصدر سابق ، ص14 .

(4) وزارة المالية ، الموازنة الفيدرالية للعراق لعام 2007 ، بغداد ، 2007 ، ص13 .

جدول (12)
مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت على مستوى الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2002-2008) وبالأسعار الثابتة لسنة 1988
(مليار دينار) %

السنة	القطاعات السلعية		القطاعات التوزيعية		القطاعات الخدمية		تكوين رأس المال الثابت الخاص	النسبة %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %			
2002	1.9	3.3	4.0	7	53.1	89.7	59.1	18	331.8
2004	20.2	66.6	1.9	6.2	8.2	27.2	30.4	7.0	432.7
2005	3.1	13.3	3.3	14.1	16.7	72.6	23.3	2.7	865
2006	6.0	38.0	4.3	27.5	5.5	35.5	16.0	0.9	1649.8
2007	7.7	51.7	5.0	28.1	3.0	20.2	15.0	0.4	3299.7
2008	10.5	30.0	11.3	32.0	13.7	38.0	35.5	2.6	1345.8

المصدر :-

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، (بغداد ، وزارة التخطيط) ، جداول متفرقة ، سنوات مختلفة .

- علماً أن 2003 لم تحسب بسبب ظروف الحرب .

أما مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت فكانت متواضعة جداً ، إذ شهد تراجعاً من أعلى مستوى متحقق في عام 2002 نحو59.1 مليـــار دينار وبنسبة (18.0%) إلى 15.8مليار دينار وبنسبة (0.4%) عام 2007 وكما في الجدول (12) وسبب هذا الانخفاض يعود إلى عدم إقدام القطاع الخاص على الاستثمار إلا في مجالات محدودة معظمها تجارية[1] ، إذ يظهر من الجدول(13) انخفاض مساهمة القطاع الخاص في نشاط ملكية دور السكن من(89.1%)عام 2002 إلى(15.6%) عام 2007 .

جدول (13)

التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص في العراق وحسب الأنشطة للمدة (2002-2008)

(%)

الأنشطة الاقتصادية	2002	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة والغابات والصيد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفط الخام	0.0	0.0	0.0	0.0	3.7	1.0
الصناعة التحويلية	3.3	3.4	5.8	36.3	47.9	29.0
الكهرباء والماء	0.0	63.2	7.5	1.7	0.1	0.0
البناء والتشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القطاعات السلعية	3.3	66.6	13.3	38.0	51.7	30.0
النقل والاتصالات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تجارة الجملة والمفرد ومشابه	6.3	6.1	14.1	13.5	12.8	20.0
البنوك والتأمين	0.7	0.1	0.0	13.5	15.3	12.0
القطاعات التوزيعية	7	6.2	14.1	27.0	28.1	32.0
ملكية دور السكن	89.1	26.4	70.7	30.5	15.6	34.4
خدمات التنمية الاجتماعية	0.6	0.8	1.9	4.5	4.6	3.6
القطاعات الخدمية	89.7	27.2	72.6	35.0	20.2	38.0

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القوميـــة، ،(بغـــداد ، وزارة التخطيط ،سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة .

(*) لم تحسب بيانات 2003 بسبب ظروف الحرب .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص[206] .

إذ انخفض عدد الدور السكنية المنجزة من قبل القطاع الخاص من (24401) عام 2002 إلى (10761) عام 2008 كما في الجدول (14)، ويعود ذلك إلى عدم تسهيل منح الإجازات للقطاع الخاص لإنشاء الأبنية السكنية فقد تراجع عدد الإجازات الممنوحة للقطاع الخاص من (62599) إجازة لعام 2002 إلى (23134) إجازة عام 2008 وكما في الجدول(15) ، وقد لوحظ أيضا" انخفاض نسب تنفيذ عدد الإجازات للأبنية من نسبة انجاز (100%) عام 2002 إلى (39%) عام 2003 ثم ارتفعت فيما بعد إلى (54%) عام 2008 ، جاء ذلك بعد تحسن الوضع الأمني للبلد مما انعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى (2.6%) عام 2008 كما يتضح في جدول (12) ، وقد تم التوصل إلى نسب تنفيذ عدد الإجازات بإتباع الخطوات الآتية [1] :-

1- الأبنية التي اكتمل بناؤها خلال السنة(نسبة الانجاز100%) .

2- الأبنية المنجز منها نصف مراحل البناء(نسبة انجازها 50%) .

3- الأبنية المنجز منها ربع البناء نسبة انجازها(25%) .

4- الإجازات غير المنفذة أي الأبنية التي لم تتم المباشرة بها (أهملت) .

جدول (14)

عدد الدور السكنية والعمارات السكنية والتجارية الجديدة المنجزة من قبل القطاع الخاص للمدة (2002-2008)

النشاط	2002	2003	2004	2006	2007	2008
الدور السكنية	24401	5366	8007	8175	9008	10761
العمارات السكنية	4	5	10	7	7	7
العمارات التجارية	243	37	103	90	80	108

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام (2003,2004,2005,2007,2008, 2009) ، جداول متفرقة .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء البناء والتشـــييد ، إحصـــاء أبنيـــة القطاع الخاص لسنة **2002-2008** ، ص[10].

جدول (15)

عدد إجازات البناء الممنوحة للقطاع الخاص في العراق للمدة (2002-2008)

النشاط	2002	2003	2004	2006	2007	2008
الأبنية السكنية	65599	13162	29935	29685	19294	23134
الأبنية الصناعية	276	67	158	166	123	107
الأبنية التجارية	667	162	42	361	92	168
الأبنية الخدمية والدينية	117	37	69	100	53	80
نسب تنفيذ الإجازات	**%100**	**%39**	**%42**	**%40**	**%50**	**%54**

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام (2003,2004,2005,2007,2008,2009) ، جداول متفرقة .

3- مساهمـة القطـاع الخـاص في تشغيل الأيدي العاملة

وفرت مشاريع القطاع الخاص النسبة الأكبر في توفير فرص العمل للعاملين في قطاع البناء والتشييد في العراق بلغتْ نحو (95.3%) عام 2002 ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى(69.4%) عام 2007 ثـم إلى (40.0%) عام 2008 ، في حين ارتفعت نسبة أعداد العاملين في القطاع العام من (4.7%) عـام 2002 إلى (45.0%) و (30.6%) و(60.0%) للاعوام 2006 و 2007 و 2008 على التوالي كما يتضح ذلك في جـدول (16) . جاء ذلك كنتيجة طبيعية لتغير واقـع التشـغيل فـي العـراق شـكلاً ومضموناً بعد عام 2003 والذي يمكن ملاحظة مفارقة مهمة وهي ارتباط مرحلة الانتقـال بتضـخم حجم الدولة وعدد العاملين فيها بمعدلات تفوق النمو الاقتصادي وهو أمر يجد تفسيرهُ في عاملين [1]:-

الأول : هو أن الدولة الجديدة قد ورثتْ جهازاً متضخماً قياساً بالموارد التي يديرها .

والثاني : أن الحكومات المتعاقبة عمدت إلى المحافظة على اتجاه تضخم أجهزتها لتحقيق جملـة مـن الغايات لعل أهمها امتصاص البطالة العالية .

إلى جانب ذلك إن الوظائف في القطاع العام وخصوصا" بعد عام 2003 تتميز بارتفاع الدخل والأمـن نسبياً مقارنة بالقطاع الخاص، الذي يمتاز بكونهُ أقل دخلا" واقل أمناً [2] ، مما ساعد في ذلـك أيضـا"

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق **2008**، بغداد، **2009** ، ص[116].

(2) تحليل القوى العاملة العراقية **2003 - 2008** ، متاح على شبكة الانترنت :- www.lau Iraq .org .

غياب القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص إذ لا يوجد تشريع قانوني يحمي العاملين في هذا القطاع لتنظيم العمل بين العمال وأرباب العمل الذين يقومون بتسريح العاملين وخاصة في مشاريع المقاولات ، فضلا عن ذلك عدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية للعاملين فـــي القطـــاع الخـــاص ، الأمر الذي جعل القطاع الخاص حاليا" غير مضمون العمل فيه ، والذي يجعل الخريجين والباحثين عن فرص العمل يلجأون إلى القطاع الحكومي طلبا" للعمل ، إذ أصبح ذلك بالموروث الاجتماعي لتصـــبح غاية كل فرد أن يكون موظفا" لدى الدولة ، ولا سيما أن العمل في القطاع الخاص أصبح في كثير من الأحيان غير ذي جدوى لقلة الأجور بشكل عام التي لا تتناسب مع أسعار السوق المحلية ، لذلك يجـــب تشجيع مشاركة العاملين في القطاع الخاص من خلال إجراء تحديث شامل لقوانين العمل المرتبطة منها بمكافأة نهاية الخدمة ومنافع الإجازات وتوقيفات الضمان الاجتماعي ... الخ ، إذ لا تعكس ممارسات التوظيف الحالية المتبعة من قبل القطاع الخاص بصوره عامه متطلبات قانون العمل ، وهو مالا تتوقف عليه تبعات الوعي العام بالقانون وعدم فرض تطبيقه من قبل الدولة .

هذا التباين في نسب توزيع قوة العمل مابين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح المعالم في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية ، فتركزت في القطاعات الخدمية (غير الإنتاجية) ، وقد أثر ذلك في وضعها الداخلي في نوعية توزيعها بين القطاعات ، والتي انعكست سلباً على واقع التنمية الوطنية ، لذلك فأن معدلات نمو العاملين للقطاع العام في النشاط الخدمي كالصحة والتعليم ارتفعت من (30%) عام 2006 إلى (70%) عام 2008 [1]، أما القطاع الخاص فكانت نسبة التشغيل الأكبر في أنشطة الزراعة وتجارة الجملة والمفرد والنقل والاتصالات على باقي القطاعات الأخرى ، لاعتمادها على الأيدي غير الماهرة التي بلغت نحو (12088) عاملا" من مجموع (14512) عاملا" عام 2008 كما في الجدول (16) .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة التنمية البشرية ، قسم التشغيل والقوى العاملة ، توزيع القوى العاملة على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2008 ، ص50 .

جدول (16)

عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد للقطاع العام والخاص في العراق وحسب أصنافهم للمدة (2002-2008)

(ألف) و (%)

السنوات	عامل غير ماهر	عامل ماهر	عامل شبه ماهر	عدد العاملين في القطاع الخاص	النسبة %	عدد العاملين في القطاع العام	النسبة %	المجموع الكلي
2002	76338	21653	11276	109267	95.3	5454	4.7	114721
2004	35475	4760	1794	42029	93.6	2884	6.4	44913
2005	34904	4551	1946	41401	93.2	3038	6.8	44439
2006	2511	3316	1523	7350	55.0	6048	45.0	13398
2007	20304	2639	1267	24210	69.4	10658	30.6	34868
2008	12088	1577	847	14512	40.0	21902	60.0	36414

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الإحصائية السنوية لعام (2009-2008) ، صفحات متفرقة .

(*) لم تتوافر البيانات لسنة 2003 بسبب ظروف الحرب .

4- واقــع القطـاع الخـاص في الاقتصاد العراقــي

أ- القطاع الزراعــي الخاص

على الرغم من ارتفاع الملكية الخاصة للحيازات الزراعية إلى حــوالي (64%) إلا إن دور القطــاع الزراعي الخاص ظل محدوداً متأثراً بسياسات الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج ، إذ ظلت مجــالات الاستثمار الخاص محصورة غالباً في مشاريع الثروة الحيوانية (تربية الــدواجن والأســماك) أي فــي المجالات التي تحقق عائداً سريعاً حيث دورة رأس المال في هذه الأنشطة تكون أسرع منها في القطاع الزراعي النباتي[1] .

إن تدني المؤشرات الاقتصادية للزراعة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المــال الثابت تعكس مدى التدهور الذي يعانيه القطاع الزراعي الخاص، إذ انخفضت مســاهمتهُ فــي النــاتج المحلي الإجمالي من (34.2%) عام 2002 إلى (20.9%) عام 2005 ثم انخفضت إلى أدنى حد عام 2008 بنحو (11.5%) ، أما مساهمتهُ في تكوين رأس المال الثابت فتكاد تكون معدومة ، ويعود ذلك

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص63 .

إلى محدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها والارتفاع غير المبرر نحو الـواردات المتنوعـة ومنها المواد الغذائية بعد عام 2003 ، التي أثرتْ سلباً في القطاع الزراعي وتفاقم العاطلين في هـذا القطاع ومن ثم انخفاض الإنتاجية الزراعية ، إن تدهور القطاع الزراعي عموما" والإنتـاج الزراعـي الخاص بصورة خاصة كانت نتيجة لسياسة الانفتاح اللامحدود على استيراد معظم المنتجات الزراعيـة والغذائية وعدم وجود ضرائب كمركية على الواردات الزراعية في الوقت الذي تشهد فيه كلف الإنتاج الزراعي المحلي ارتفاعا" ملحوظا" بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالتالي فان المنتج المحلـي ليس له قدرة تنافسية من ناحية السعر والنوع للمنتجات الزراعية المستوردة .

ب- القطاع الصناعـي الخاص

على الرغم من أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي المحلي ، إلا إن مساهمتهُ ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين (1.7-2.8%) خلال المدة من (2002-2008) ، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم كفاءة مشاريع القطاع الصناعي الخاص في تحقيق الإيرادات الضرورية بسبب محدودية الإنتاج نتيجة الدمار الذي شهدهُ هذا القطاع بعد عام 2003 وما خلف ذلك من توقف الغالبية العظمى من المعامل بشكل نهائي [1] .

إذ أظهرتْ بيانات الجدول(17) إن عدد المنشآت الصناعية الخاصة الكبيرة والمتوسطة العاملة بلغ نحو(1634) منشأة عـام 2008 ، كانت نسبة المنشآت العاملة فيها نحو (67.6%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية تركزت في محافظات إقليم كردستان (السليمانية ،أربيل) وذلك بسبب استقرار الوضع الأمني والتطور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية ودعم تلك الأنشطة المعتمـدة على القطاع الصناعي ، أما المنشآت المتوقفة فبلغت نسبتها (32.4%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية ، تركزتْ في محافظة بغداد إذ بلغ عددها (224) منشأة أي مانسبتها (42.3%) تليها محافظة ديالى نحو (107) منشأة وبنسبة (20.2%) ويعزى سبب ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية ووقوع العديد من المنشآت الصناعية في مناطق غير أمنة وصعوبة الوصول إلى تلك المناطق .

---

(1) مهدي الحافظ ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، ندوة لمعهد تقدم السياسات الإنمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين ، لبنان ،2007 ،ص11 .

جدول (17)
عدد المنشآت الصناعية الخاصة الكبيرة والمتوسطة العاملة والمتوقفة مصنفة حسب المحافظة لسنة 2008

المحافظة	المنشآت العاملة			المنشآت المتوقفة			المجموع	
	العدد	النسبة إلى المحافظة %	النسبة إلى العراق %	العدد	النسبة إلى المحافظة %	النسبة إلى العراق %	العدد	النسبة إلى المحافظة %
دهوك	85	7.7	95.5	4	0.8	4.5	89	5.4
نينوى	61	5.5	68.5	28	5.3	31.5	89	5.4
السليمانية	249	22.5	88.9	31	5.9	11.1	280	17.1
كركوك	40	3.6	78.4	11	2.1	21.6	51	3.1
أربيل	203	18.4	92.3	17	3.2	7.7	220	13.5
ديالى	27	2.4	20.1	107	20.2	79.9	134	8.2
الأنبار	19	1.7	43.2	25	4.7	56.8	44	2.7
بغداد	124	11.2	35.6	224	42.3	64.4	348	21.3
بابل	44	4.0	84.6	8	1.5	15.4	52	3.2
كربلاء	34	3.1	72.3	13	2.5	27.7	47	2.9
واسط	25	2.3	78.1	7	1.3	21.9	32	2.0
صلاح الدين	14	1.3	50.0	14	2.6	50.0	28	1.7
النجف	17	1.5	94.4	1	0.2	5.6	18	1.1
القادسية	18	1.6	64.3	10	1.9	35.7	28	1.7
المثنى	26	2.4	92.9	2	0.4	7.1	28	1.7
ذي قار	21	1.9	87.5	3	0.6	12.5	24	1.5
ميسان	64	5.8	97.0	2	0.4	3.0	66	4.0
البصرة	34	3.1	60.7	22	4.2	39.3	56	3.4
المجموع	1105	100	67.6	529	100	32.4	1634	100

المصدر :-
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الإحصاء الصناعي،التقرير الإحصائي لمشروع المسح الصناعي- الزراعي في العراق لسنة 2008 ،العراق، وزارة التخطيط ،2009،ص[45].

ت- قطاع البنـاء والتشييـد الخـاص

شهد ناتج هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2002-2008)، إذ ارتفع من(6.0%)عام 2002 إلى(13.4%)عام 2008 كما في الجدول (11)، جاء ذلك كحالة تناسب طردي مع ارتفاع متوسط دخل الفرد العراقي بعد عام 2003 والتحسن النسبي في الوضع الأمني للبلد وارتفاع عمليات البناء والأعمار، مما ساعد ذلك أيضا" تفعيل آلية الإقراض للمواطنين والمتمثلة بزيادة القرض من قبل الدولة من 18مليون دينار إلى 25مليون دينار في مراكز المحافظات، ومن 7مليون دينار إلى 18مليون دينار في مراكز الأقضية والنواحي، فضلاً عن التحسن في شروط الإقراض مثل سنوات الخدمة المطلوبة للمقترض التي تم تقليصها من سبع إلى خمس سنوات[1]، الأمرالذي أدى إلى تشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة الاستثمارات الخاصة .

ث- قطاع النقـل الخـاص

يتوزع نشاط هذا القطاع بين النقل البري والبحري والجوي ، ومع محدودية النقل بالسكك الحديدية في الوقت الحاضر نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي يحتاجها لتشييد شبكة البنية الأساسية للمرفق، أصبح النقل بالحافلات الخاصة الحل المتوافر حالياً ، أما دخول القطاع الخاص في مجال النقل البحري فتبدو محدودة جداً وهي تقتصر على امتلاكهُ السفن الصغيرة وذلك بسبب الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها بناء السفن الكبيرة وأجور الطواقم والكوادر العاملة على هذه السفن ، فضلاً عن المنافسة القوية من قبل موانئ الدول القريبة (كدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر) ومن موانئ الدول المجاورة (كالكويت والأردن وسوريا والسعودية وإيران) مما أدى إلى انحسار القطاع الخاص في أعمال الشحن والتفريغ بصيغة متعهدي تفريغ وصيانة بعض الأجهزة والمعدات وفيما يخص النقل الجوي فقد انفرد القطاع العام في ملكية هذا القطاع بسبب غياب قواعد المنافسة في تعامل الجهات الحكومية متمثلا"في تفضيل شركة الخطوط الجوية العراقية دون غيرها،مما أدى إلى احتكار كامل لسوق الرحلات الداخلية في العراق لصالح هذه الشركة ، الأمر الذي أدى إلى غياب فرصة تقديم الخدمات للمسافرين بسبب ضعف قدرات الموارد البشرية التي تعمل في الخدمات الأرضية واللوجستية الساندة لخدمات النقل الجوي من موظفي الدولة [2] .

---

(1) وزارة الأعمار والإسكان ، دائرة العقارات ، تقرير الإسكان في العراق (الواقع –المشاكل-المعالجات-الخطط المستقبلية) ، العراق ، وزارة الأعمار والإسكان ، 2008 ،ص 22.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص106 .

ج- القطاع التجـاري الخاص

شهد هذا القطاع انتعاشاً ملحوظاً بعد عام 2003 ، مستفيداً من توجه الدولة نحو الفلسـفة الاقتصـادية الجديدة لاقتصاد السوق الحر من جهة ، وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة الرواتب من جهة أخـرى ، مما انعكس ذلك على زيادة القدرة الشرائية للفرد العراقي ومن ثم انتعاش أسواق المسـتهلك والتجـارة المحلية والأجنبية وزيادة الميل للاستيراد . ويبدو واضحاً من الجدول(18) ارتفاع استيرادات القطـاع الخاص من السلع الاستهلاكية والرأسمالية من (383) مليار دينار ونسبـة (4.0%) مـن إجمـالي الاستيرادات عام 2002 إلى (13192) مليار دينار وبنسبة (57.8%) من إجمالي الاستيرادات عـام 2008 ، وقد يعود ارتفاع ذلك أيضاً إلى تدني مستوى المخاطرة في هـذا القطـاع وقصـر دورتـه التجارية واستمرار الطلب على استيراداتهُ وخصوصا" على المواد الغذائية الرئيسـة ، ممـا أدى إلـى تراجع استيرادات القطاع العام من (9433) مليار دينار وبنسبة (96.0%) عام 2002 إلى (9609) مليار دينار وبنسبة (42.1%) عام 2008 وكما موضح في الجدول (18) .

جدول (18)

تطور استيرادات القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2002-2008)

مليار دينار

المؤشرات	2002*	2003*	2004	2005	2006	2007	2008
الاستيرادات الاستهلاكية	9433	652	4687	3571	3867	2985	2651
الاستيرادات الرأسمالية	-	-	4096	3435	4237	2564	2052
استيرادات المنتجات النفطية	-	137	2100	2558	1471	1447	2366
استيرادات أخرى	1151	450	1219	3428	1784	1060	2540
إجمالي استيرادات القطاع العام	9433	7112	1210	1299	1135	8056	9609
نسبة استيرادات القطاع العام الى الاجمالي %	96.0	71.6	68.4	67.8	61.4	44.**2**	42.**2**
الاستيرادات الاستهلاكية	287	1128	1394	1538	1780	2546	3289
الاستيرادات الرأسمالية	95	1692	4183	4614	5342	7640	9894
إجمالي استيرادات القطاع الخاص	383	2820	5577	6152	7122	1018	1319
نسبة استيرادات القطاع الخاص إلى الإجمالي %	4.0	28.4	31.**6**	32.**2**	38.**6**	55.8	57.8
إجمالي الاستيرادات	9816	9932	1767	1914	1848	1824	2280

المصدر: - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية للأعوام (2002 - 2008) ، العراق ، صفحات متفرقة.

*(-) البيانات غير متوافرة في النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي .

ح- القطاع المصـرفي الخـاص

سجل القطاع المصرفي الخاص بعد عام 2003 توسعاً ملحوظاً ، جاء ذلك ضمن الدور المتزايد للدولة نحو تعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والدور المتزايد لقوى السوق في إدارة الاقتصاد[1] ، بعد ما كانت المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) المهيمن الوحيد على القطاع المصرفي، إذ ارتفع عدد المصارف الخاصة من 15مصرفا" عام 2003 إلى 36 مصرفا" مجازا"عام 2008 ، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف الخاصة إلا أنها مازالت تشكل نسبة مساهمة لا تتعدى (0.7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 - 2006 كما في الجدول(11) .

وقد يعود السبب في ذلك إلى وجود أزمة ثقة إزاء أفراد المصارف الخاصة ، إذ إن قناعة الجمهور ترى أن المصارف الحكومية مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة وأن احتمال تعرضها للإفلاس هو أمرلايمكن حدوثه ، مما سبب ذلك ضعف جذب الودائع الكافية نحو المصارف الخاصة واتجاه النسبة الأكبر من الودائع نحو المصارف الحكومية ، الأمر الذي جعلها تنفرد بأجمالي الودائع الكلية بنسبة(77.4%) في حين مازالت المصارف الخاصة لا تحظى إلا على نسبة تقارب (22.6%) من إجمالي الودائع[2]. وعلى الرغم من إن الودائع الحكومية التي تشكل أكبر ودائع الجهاز المصرفي إلا إن ودائع القطاع الخاص مازالت تودع لدى المصارف الحكومية بنسبة (61.4%)من مجموع تلك الودائع ، إذ ما يلاحظ إن رؤوس أموال الجهاز المصرفي البالغة (1.2) تريليون دينار قبل تعديل رؤوس أموال مصرفي الرافدين والرشيد إلى (400-500)مليار دينار على التوالي خلال عام 2008 يعود معظمها وبنسبة (86%) إلى القطاع المصرفي الخاص وموزعة إلى نسبة(66.6%) للمصارف التجارية الخاصة ونسبة(15.21%)للمصارف الإسلامية ونسبة (4.19%)لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق[3]، وعلى الرغم من انخفاض كفاية رأس المال للمصارف الحكومية وارتفاعها في المصارف الخاصة ، إلا أن مساهمتها في الائتمان الممنوح لا تتعدى (24%) في حين إن المصارف مازالت مسؤولة عن منح (76%) من الائتمان الممنوح ، مما يعني إن المصارف الخاصة ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها ، إن التحفظ الذي تتخذه المصارف الخاصة قد انعكس على معدلات سيولتها التي يبلغ متوسطها قرابة (81%) ويزيد عن النسبة المعيارية

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية **2010-2014** ، مصدر سابق ، ص[48].

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي **2008** ، ص[30].

(3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي **2008** ، المصدر السابق ، ص [44].

البالغة (30%) إي يزيد بنسبة أكثر من الضعف في حين بلغ متوسط الانتشار بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان الممنوح لدى النشاط المصرفي الخاص بين (6-8) نقاط ، مما انعكس ضعفا"كبيرا" في عمليات الوساطة المالية ومؤشرا على ضعف صلابة القطاع المصرفي الخاص علما" إن الكثافة المصرفية العراقية مازالت منخفضة ولا تتعدى (0.2%) إي بواقع 45 ألف نسمة لكل فرع مصرفي[1].

خ- القطاع الصحـي الخـاص

يسهم القطاع الصحي الخاص في العراق بدور كبير في توفير الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات الخاصة والصيدليات الأهلية ومحلات بيع المستلزمات الطبية ومحلات ذوي المهن الصحية ومختبرات التحليلات المرضية ، ويستأثر القطاع الخاص في العراق بالحصة الأكبر في استيراد الأدوية والأجهزة الطبية كافة وتجهيزها للمستشفيات الحكومية والخاصة والمذاخرالأهلية ، وبخاصة بعد التوقف شبه التام لمعامل إنتاج الأدوية في سامراء الذي كان يغطي حاجة البلد بنسبة (40%) وينتج حوالي 220 مادة طبية مستحضرة ومن مناشئ عالمية ذات سمعة دولية عالية [2] وبسبب تدهور الوضع الأمني بعد عام 2003 الذي أدى إلى الهجرة الكبيرة للعقول العراقية إلى الخارج بضمنها الأطباء الاختصاص بسبب عمليات الخطف أو القتل ، فضلا" عن تعرض المستشفيات إلى عمليات النهب والسلب للأجهزة الطبية ، الأمر الذي أدى إلى تراجع عدد المستشفيات الخاصة من 69 مستشفى خاصا" عام 2002 إلى 62 مستشفى عام 2008 كما في الجدول (19)، الذي يظهر ارتفاع المستشفيات الحكومية من 143مستشفى عام 2002 إلى 159مستشفى عام 2008، إلا إن الفجوة بين المستهدف والواقع كبيرة بثلاثة إضعاف تقريبا" ، ويمكن تأشير مستوى كفاية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان في المستشفيات الحكومية عام2008 من خلال بعض المؤشرات منها : عدد الأطباء (الاختصاص وغير الاختصاص) لكل 1000 من السكان ، إذ يشكل أقل من واحد (0.6%) وهذا المعدل لا يتناسب مع المعدل المطلوب وهو(1-4%)[3] ، فضلا" عن تردي مستوى الخدمات في المستشفيات الحكومية ، ولعل ذلك يوضح سبب توجه الكثير من المواطنين إلى المستشفيات والعيادات

(1) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،تقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008، ص32.

(2) عباس كاظم عبود ، ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على الاقتصاد العراقي ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ،2008 ، ص 3 .

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص135 .

الخاصة ، الأمر الذي زاد بدوره عدد الصيدليات ومختبرات التحليلات المرضية في العراق وكما يتضح ذلك في جدول(19) ، إذ ارتفع عدد الصيدليات الأهلية من(3538) عام2002 إلى(4441)عام 2008 ، إما عدد المختبرات للتحليلات المرضية فقد ارتفعت أيضا" ومن 486 عام 2002 إلى 634 عام 2008 .

جدول (19)

عدد المستشفيات الخاصة والحكومية والصيدليات والمختبرات الأهلية في العراق للمدة (2002-2008)

السنة	المستشفيات الخاصة	المستشفيات الحكومية	الصيـــدليات	المختـــبرات
2002	69	143	3538	486
2003	65	152	3700	631
2004	63	155	3743	538
2005	68	156	3967	599
2006	64	155	3927	598
2007	60	156	3994	598
2008	62	159	4441	634

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2010 ، ص[137] .

د- قطاع التعليـم الخـاص

يعد الاستثمار في قطاع التعليم الخاص الخطوة الأولى لتهيئة القطاع الخاص ليقوم بدورهُ في تصـــحيح العملية التعليمية من خلال مواكبة التطورات الحديثة في المنـــاهج التعليميـــة علـــى وفـــق الضـــوابط والمحددات ، ويعد أيضاً ذا مردود ايجابي في المدى البعيد والمتوسط .

فقد حصل ارتفاع كبير في عدد المدارس والكليات الأهلية (الخاصة) على مستوى العراق، جـــاء ذلـــك كتوجه عام للسياسة الاقتصادية بعد عام 2003 وتغيير القرارات الحكومية بشأن السماح بالتعليم الأهلي إذ مكن ذلك من دعم بيئة الاستثمار الخاص في قطاع التعليم التربوي ، فضلا عن سد بعض الثغـــرات التي يعانيها التعليم الحكومي (العام) ، إذ ارتفع عدد المدارس الأهلية (الخاصة)من (155) مدرسة فـــي عام 2006 توزعت بين (136) روضة أطفال و(19) الابتدائي والثانوي إلى (200) مدرسة توزعت

بين (142) لرياض الأطفال و(33) للابتدائي و(25) للثانوي عام 2007 وأن طاقتها الاستيعابية من الطلبة قد ارتفعت ففي الوقت الذي بلغ عدد الطلاب (8865) طالبا" في عام 2006 ارتفع إلى(10217) طالبا" عام 2007 [1]، مما يعني ذلك أن القطاع الخاص التربوي منافس وقادر على خلق المنافسة مع القطاع الحكومي التعليمي ، إذ ما يلاحظ أيضا ارتفاع عدد الكليات الأهلية من(13)كلية عام 2002 إلى(19) كلية أهلية عام2007 وارتفع عدد الطلبة في هذه الكليات الأهلية من(24458) طالبا" وبنسبة(8.6%)عام 2002 إلى(40749) طالبا" وبنسبة (11.0%) لعام 2007 كما في الجدول(20) ، وعلى الرغم من ذلك فإن التعليم في الجامعات الحكومية مازال مرتفعا" مقارنة مع الكليات الأهلية ، إذ ارتفع عدد الطلبة فيها من(272985) طالبا" عام 2002 إلى (342124) طالبا" عام 2007 .

جدول (20)

عدد الطلبة في الجامعات الحكومية والكليات الأهلية في العراق للمدة (2002-2008)

السنة	الكليات الأهلية	النسبة %	الجامعات الحكومية	النسبة %	الإجمالي
2002	24458	8.6	272985	91.4	297443
2003	23775	7.2	308451	92.8	332226
2004	36671	7.6	328251	92.4	354922
2005	24664	6.7	344089	93.3	368753
2006	31267	8.5	337364	91.5	368631
2007	40749	11.0	342124	89.0	382873

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الإحصائية السنوية (2008-2009) ،(بغداد، وزارة التخطيط ، 2010) ، جداول متفرقة .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية في العراق عام 2008 ، مصدر سابق ، ص60 .

ذ- القطاع السياحي الخـاص

يعد قطاع السياحة في العراق بما يمتلكه من مزايا تنافسية كبيرة أحد القطاعات المعول عليها في تنويع الاقتصاد العراقي من خلال قدراتها الفائقة على توليد مصادر جديدة للدخل والعمالة من جهة وتحفيـز بقية الأنشطة الاقتصادية على النمو والتطور من جهة أخرى ، إذ وصف بعض المختصين أن القطـاع السياحي يمثل نفط العراق المتجدد [1] ، ويرى بعضهم الآخر أن الثروة السياحية غير قابلة للنضوب أو التقادم على العكس من الثروات الطبيعية وأن العوامل الجاذبة للسياحة لا يمكن لها أن تزول بـل أنهـا تتجدد بمرور الزمن[2] .

ويضطلع القطاع الخاص في العراق بالدور الرئيس في توفير المرافق السـياحية للسـياح الوافـدين ، كالفنادق والمطاعم والنوادي والمرافق الترفيهية ومكاتب السفر والسياحة ومتعهدي الـرحلات ، وقـد عزز الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 إلى تزايد نشاط القطاع السياحي الخاص ، ودخـول أعـداد كبيرة من السياح وخاصة من الجنسية الإيرانية الذين يعدون أحد الأسواق المستهدفة للسـياحة الدينيـة وبذلك ارتفع عدد السياح الوافدين إلى العراق من (344) ألف سائح عام 2002 إلى (638) ألف سائح عام 2008 ، مما ساعد في ذلك ظهور دور واضح لشركات السياحة والسفر للقطاع الخـاص ، تقـوم باستقدام مجاميع سياحية من السياح الوافدين ، إذ ارتفع عدد شركات السياحة والسفر في العـراق مـن 197 شركة عام 2002 إلى 228 شركة عام 2007[3]، مما أسهم ذلك في تحرير الحركـة السـياحية الداخلية والخارجية للبلد ، بسبب زيادة نشاط السياحة الدينية وخصوصا"في محافظتي النجف وكربلاء ، وكذلك النهضة الاقتصادية والعمرانية التي يشهدها إقليم كردستان ، وعودة نسبة مهمـة مـن التجـارة الخارجية العراقية إلى موانئ محافظة البصرة ، مما جعل هذا مكسبا" اقتصاديا" للبلد على حـد سـواء فتزداد حركة إنتاج السلع والخدمات (السلع الدينية ،الملابس، الطعام ،خدمات النقـل الـداخلي) وهـي مجموعة تختص بالجانب الاستهلاكي من الطلب الكلي ، فتزداد دورة (الإنفاق /الإنتاج) ، بحكم تـأثير المضاعف الاقتصادي ، مما ينعكس إيجابا" على تحسين الميزانية الحكومية للبلد .

---

(1) د. عاطف لافي مرزوق ، إشكالية التحول الاقتصادي في العراق، (العراق ، مركز العراق للدراسات .، 2007) ، ص 125.

(2)د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط ، (البصرة ، مؤسسة وارث للثقافة والنشر ،2008)، ص66.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء الفنادق والإيواء ، أعداد السائحين الوافدين إلى العراق للمدة (1989-2008) ،(العراق ، وزارة التخطيط، 2009) ،صفحات متفرقة .

وعلى الرغم من تزايد عدد السياح الوافدين للبلد إلا إن ذلك لم يقابله تأهيل وتحسين المرافق السياحية وخاصة فيما يرتبط بالإقامة والفندقة ، إذ إن القدرة الاستيعابية الفندقية المتاحة لا تتوافق مع زيادة الطلب السياحي ، وكما يتضح ذلك في الجدول(21) .

جدول (21)

عدد الفنادق والغرف والأسرة المخصصة للنزلاء في العراق للمدة (2002-2008)

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف للنزلاء	عدد الأسرة المخصصة للنزلاء	عدد للنزلاء
2002	942	28593	61731	3294938
2003	894	21225	50272	2655563
2004	838	23213	52426	1878245
2005	715	22206	48626	2002607
2006	620	21671	45231	2117691
2007	572	18812	41029	2597327

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام (2007,2006,2005) ، جداول متفرقة .

فقد انخفض عدد الفنادق من (942) فندقا" عام 2002 إلى (572) فندقا" عام2007 مع تدني نسب الفنادق الدرجة الممتازة إلى إجمالي عدد الفنادق ، مما أدى ذلك إلى انخفاض عدد النزلاء من (3294938) نزيلا" عام 2002 إلى (2597327) نزيلا" عام 2007 ، بسبب انخفاض عدد الغرف والأسرة المخصصة للنزلاء التي انخفضت من(28593)غرفة و(61731) سريرا"عام 2002إلى (18812) غرفة و(41029) سريرا" عام 2007 ، الأمر الذي جعل السائحين يقيمون في الأماكن غير المرخصة لهم . وقد يعود سبب ذلك إلى محدودية رؤوس الأموال للقطاع الخاص لبناء الفنادق أو المنشآت السياحية الجديدة واقتصارها على مستثمرين أشخاص بإمكانات محدودة لا تتناسب مع المتطلبات الاستثمارية الكبيرة للنشاط السياحي ، وإن التمويل الموجهة للنشاط السياحي من الدولة لم يكن كبيرا" وضخما"بوصف الأسبقية هي لقطاعات النفط والكهرباء ، لذلك لم ينل القطاع السياحي الخاص الأولوية في التخصيصات الاستثمارية على الرغم من أهميته في الاقتصاد ، إذ لديه القدرة

على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية التي أسهمت في قيام العديد من الصناعات الصغيرة والحرفية التي تتصل بأكثر من مائة وخمسين صناعة مختلفة كالخزف والصناعات الشـــعبية التقليديـــة التي تستهوي السائح لشرائها ، لجودتها وأسعارها الزهيدة ، وبما أن سياحة التسوق تعد أحد عناصـــر الجذب السياحي [1]، لذلك لابد من دعم تلك الصناعات وإنشاء العديد من مراكز التســـوق والأســـواق الشعبية في أنحاء الأماكن المقدسة والمواقع الأثرية والترفيهية ، بحيث تتوافر فيهـــا المرافـــق العامـــة والخدمات ومواقف السيارات .. الخ ، من أجل استغلال إمكانات الصناعة السياحية بما يحسن المركـــز المالي والاقتصادي للبلد .

ثانياً :- أهمية دور القطـاع الخـاص في الاقتصاد العراقـي

يعد هذا القطاع في العراق ذا أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل ، ويمكن توضيح فوائد وايجابيات وجود هذا القطاع وكما يلي :-

1- يسهم القطاع الخاص في توفير بعض متطلبات الأمن الغذائي في العراق ، حيث ينضوي في ظل القطاع الخاص العديد مـــن الشركات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً متنوعاً كشركات الدواجن وتربيـــة العجول والأغنام وتربية الأسماك وزراعة الحبوب والفواكه والخضراوات وغيرها من المنتجات التي تسهم بنسبة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ماتحققه من قيمة مضـــافة فـــي الاقتصـــاد الوطني[2] ، فضلا عن سد جزء من حاجة السوق المحلية من المحاصيل الضرورية .

2- يعمل القطاع الصناعي الخاص على سد جزء من حاجة السوق من المنتجات المختلفة ، حيث إن منتجات القطاع الخاص تأخذ حيزا معقولا" من سلة المنتجات الوطنية مما أسهم ذلك في تخفيف حدة التضخم الملازم لعملية التنمية الاقتصادية في العراق، من خلال صناعة المنتجات الغذائية للفرد العراقي [3] .

3- تكمن أهمية القطاع التجاري الخاص في العراق من خلال دورهُ في عملية التنمية الاقتصادية بسبب حاجة العملية التنموية إلى السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة الإعمار وبناء الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي ،إذ ارتفعت استيرادات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية من(95) مليار دينار

---

(1) ناجي التوني ، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية ، (الكويت ،المعهد العربي للتخطيط ، 2001) ، ص16 .

(2) ستار جبار البياتي ، دور القطاع الخاص في الأمن الغذائي ، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثاني عشر ، بغداد ، 2009 ، ص14 .

(3) حسين ديكان درويش ،القطاع الصناعي في العراق الواقع والأفاق ،(العراق ، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ، 2009) ،ص4 .

عام 2002 إلى(9894) مليار دينار عام 2008 ، ونظراً لارتفاع الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بعد تحسن القدرة الشرائية للقطاع العائلي ارتفعت استيرادات القطاع الخاص من السلع الاستهلاكية من(287) مليار دينار عام 2002 إلى 3289 مليار دينار عام 2008 جدول (18) ، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية للحصول على احتياجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية ومن ثم حجم التبعية المتزايدة للخارج ، مما ينعكس ذلك على حساسية الاقتصاد العراقي للتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية .

4- تزداد أهمية قطاع النقل الخاص في العراق بسبب الاتساع الجغرافي سواء من خلال شق الطرق الحديثة أم من إعادة تأهيل وصيانة الطرق القائمة ، فضلا" عن تحديث المرائب الخاصة بنقل الركاب وتنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية في هذا المجال ، ويقوم قطاع النقل الخاص بتنمية التبادل التجاري وزيادة فرص الاستثمار في البلد وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية بين العراق والعالم الخارجي ، خصوصا" وأن العراق هو المعبر الأساسي بين أوربا ودول الخليج العربية وآسيا ، إذ أدى تحسن البيئة الاقتصادية بعد عام 2003 إلى زيادة نشاط القطاع التجاري ، مما ساعد في ذلك وجود ثلاثة موانئ رئيسة تشكل عصب النقل البحري للاستيرادات العراقية وهي ميناء(أم قصر، وخور الزبير، وأبو فلوس) في محافظة البصرة، الأمر الذي شجع مالكي السفن للقطاع الخاص والتجار المستوردين على شحن بضائعهم عن طريق الموانئ العراقية .

5- يسهم القطاع الخاص في العراق من خلال مشاريعهُ ومجالات العمل التي يـــوفرها في امتصاص جزء من البطالة خصوصا" وأن مشاريعهُ ذات كثافة عمل عالية وقليلة رأس المال [1] ، إذ يبلغ عـــدد المشاريع المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص في البلد أكثر من أربعة آلاف مشروع مســـجل لـــدى اتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنمية الصناعية وأكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد منتشر علـــى شكل ورش صغيرة غير مسجلة ، وهذا الكم الهائل من المشاريع والورش يعمل على استيعاب أكثـــر من (900) ألف عاطل عن العمل عام 2008[2] .

---

(1) حيدر الفريجي ، البطالة في العراق مالذي يمكن عملهُ ؟ متاح على شبكة الانترنت :-

http:\\ al-iraq.net/new/studies.html .

(2)كريم عبيس العزاوي ، واقع القطاع الخاص في العراقي وسبل النهوض به،مجلة بابل،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل،العدد 1 ،**2009** ،ص**304** .

6- تقوم المصارف الخاصة في العراق بإجراء التحويلات التجارية كخطابات الضمان بالعملات الأجنبية مع أي بنك دولي آخر عن طريق المراسلة بينهما ، وكمثال على ذلك بنك الائتمان العراقي الذي أنشأ حساباً مع بنك الكويت الوطني وبنسبة (75%) ،إذ يقوم بتلقي بنك الائتمان تأكيد التحويل وفي الحال يضيفهُ على الحساب في بغداد ، وبهذه الطريقة يمكن للمستثمرين والمقاولين تحويل أرصدتهم إلى حساب بنك الائتمان العراقي . فضلاً عن ذلك يمكن للمستثمر أيضاً أن يقوم بعد وضع المبلغ في الحساب في أي بنك خاص أن يضع هذه الأرصدة في حساب مستثمر أو مقاول آخر ويمكن للمستثمر الأخير أن يسحب منها الأرصدة التي يحتاج إليها ، في حين لم يسمح للبنوك الحكومية كالرافدين والرشيد بإجراء التحويلات الدولية لأن أرصدتهم خارج البلد مصادرة . ومن المصارف الخاصة التي تحتوي على مساهمات أجنبية وتقوم بالتحويلات التجارية في العراق ما يأتي [1]:-

أ- المصرف التجاري ، (49%) مساهمة المصرف الأهلي المتحد من البحرين (بواسطة شركة العراق القابضة) .

ب- بنك بغداد ، (49%) مساهمة بنك الخليج المتحد من البحرين .

ت- المصرف الأهلي العراقي ، (49%) مساهمة بنك الصادرات والتمويل من الأردن (بدلت تسميته لاحقاً ببنك كابتول) .

ث- مصرف دار السلام ، (70%) مساهمة شركة هونك كونك شانغهاى المصرفية (HSBC)

ج- مصرف الاقتصاد ، (49%) مساهمة شركة الأعيان من الكويت .

ح- مصرف المنصور ، (60%) مساهمة مصرف قطر الوطني .

فضلا" عن ذلك، قدمت المصارف الخاصة في العراق قروضاً عام 2008 بلغت22.1مليار دينار وبنسبة (56%) من إجمالي القروض التي حصلت عليها من المصارف الأخرى وقد يعود ذلك إلى ارتفاع الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة الذي ارتفع من 8.2 مليارات دينار عام 2004 إلى 39.6 مليار دينار عام 2008 ، وكما في الجدول (22) .

(1) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ، برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات ، دليل المستثمر في العراق ، 2009 ، ص11 .

جدول (22)

القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة في العراق (2004-2008)

مليار دينار

السنة	رصيد الائتمان النقدي المباشر	القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص	النسبة %
2004	8.2	4.6	56
2005	17.1	6.6	39
2006	26.6	13.7	51
2007	34.5	18.2	53
2008	39.6	22 .1	56

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية للمدة (2004-2008) ، العـــراق ، 2008، صفحات متفرقة .

6- يعمل قطاع التعليم الخاص في العراق على تحسين ورفع المستوى العلمي من خلال استخـــدام طرائق التدريس المتطورة وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها بعد عام 2003 فقد أظهرت النتائـــج أن المدارس التي حققت نسب نجاح عالية في بغداد كانت مدارس أهليـــة[1]، وفي مقارنة بين المدارس الحكومية والأهلية (الخاصة) فأن الثانية تتفوق في مجالات عديدة تجعلها المفضلة عند أولياء الأمور ومنها تدريس اللغة الفرنسية فضلاً عن دروس الحاسوب التي تغيب عن معظم المدارس الحكومية والتي أصبحت ضرورية في ظل التطور العلمي الحاصل في البلد والعالم ، ولم يقتصـــر الأمر على ذلك إذ أن الصف المدرسي في المدارس الأهلية يضـــم في الغالب حوالي 20 تلميذاً ويتوزع تلاميذ المدرسة على صفوف البناية التي تكون مناسبة لأعدادهم ، أما في الجانب الآخر فأن عدد التلاميذ قد يصل إلى 60 تلميذا" أو أكثر في المدارس الحكومية مما يصعب مهمة التدريسي في إيصال المعلومة للتلاميذ ، وأيضاً توفر خدمات للتلاميذ كماء الشرب والكهرباء وأجهزة علمية ومختبرات حديثـــة وباص ينقـــل التلاميذ لمنازلهم ، فضلاً عن متابعـــة الآباء لأبنائهم عن طريـــق التقارير السرية التي تصلهم عن طريق الايميل من المدرسة أسبوعياً . إلى جانب ذلك ، فأن التعليم الخاص أسهم في جذب كوادر تعليمية ذات خبرات كبيرة ومجربة على المستوى العلمي لاسيما المتقاعدين منهم الذين مازالوا لديهم القدرة على التدريس بكفاءة عالية ، وكما استوعبت المدارس الخاصة العديد من الخريجين الذين

(1) ميعاد الطائي ، تجربة المدارس الأهلية ، متاح على شبكة الانترنت :- . http://www.almadapaper.net

لم تسنح لهم فرصة التعيين في دوائر الدولة مما انعكس ذلك على تخفيف العبء على عاتق الدولة ومن ثم على ميزانيتها ، ومن الجدير بالذكر إن الاستثمار في التعليم الخاص يشجع المستثمرين على تقديم الأفضل من الخدمات للمنافسة مع المدارس الأهلية الأخرى بل حتى المدارس الحكومية لأن كل مستثمر يفكر بالربحية التجارية فيقوم بتقديم وسائل الدعم كافة لاستثمارهُ لكي يضمن هذه الربحية.

7- تقدم المستشفيات الخاصة الخدمات الطبية على المستوى التخصصي، إذ تستقطب هذه المستشفيات الكفاءات الطبية المتميزة إلى جانب امتلاكها أجهزة طبية حديثة مثل أجهزة الرنين وجهاز المفراس وغير ذلك ، والتي لا تكون متوافرة في بعض المستشفيات الحكومية التي تتسم بالزخم العالي مما يضطر المريض إلى الانتظار لمدة أشهر لإجراء فحص أو عملية[1] ، فضلاً عن ذلك إن اختيار الطبيب الجراح حق تضمنهُ المستشفى الأهلي ، في حين المستشفى الحكومي لا يمكن ذلك ، وأيضاً يفضل الكثير من الأفراد المستشفيات الخاصة لتقديمها الخدمات الطبية الجيدة والاهتمام الصحي بالمريض والتي تكون معدومة في المستشفيات الحكومية .

8- تقوم شركات القطاع الخاص في مجال الاتصالات في العراق بتوفير الحاسبات وتطوير البرامجيات والتصاميم ودمج أنظمة وتكنولوجيا المعلومات فيما يخص حلول الحكومة الالكترونية التي تعمل على ربط بعض الوزارات فيما بينها بشبكة داخلية تستخدم لأغراض الاتصال المرئي بين الدوائر المعنية . فضلاً عن توفيرها لخدمات الانترنت ، إذ قامت الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية بمنح ترخيصين على وفق تقنية (Dial-Up) لكل من شركة الندى بأسم شركة أوراك وشركة المدينة بأسم شبكة الوركاء وهذه الخدمة تغطي محافظات العراق كلها عدا إقليم كردستان . كما تم منح ثلاثة تراخيص لثلاث شركات من القطاع الخاص باستخدام تقنية ADSL (للانترنت) وهي شركات كمبيوتر داتا نيوركس وفدك والشبكة العالمية لنظم وتكنولوجيا الاتصالات ، فضلاً عن تجهيز خدمة الانترنت الحديثة WI-FI و WI-MAX [2] ، التي توفر سرعة اتصال كبيرة بين شركات الانترنت تصل إلى 280MB، إلى جانب خدمة VOIP التي تستخدم في إجراء الاتصالات الصوتية بين الحاسب الشخصي وحاسب آخر عبر خطوط الانترنت مجاناً ، فضلاً عن تقديم القطاع الخاص خدمة الهاتف اللاسلكي الثابت (will) وخدمة الهواتف النقالة ، الأمر الذي أدى إلى تغطية أكبر ومنافسة أشد واستثمار أوسع في سوق الاتصـــالات العراقي .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات البيئة ، خلاصة تقرير المسح البيئي لنشاط الخدمات الطبية في العراق لسنة 2008 ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2009 ،ص5 .

(2)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق ، نيويورك ، 2009 ،ص10-15.

9- يسهم القطاع السياحي الخاص في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار للبلد ، بسبب امتداد الطلب السياحي إلى أكثر فروع الاقتصاد العراقي مما يخلق حالة ايجابية وفعالة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها تشغيل الأيدي العاملة في الصناعات المحلية المتعددة وبخاصة مايتعلق بالحرف اليدوية التي يستهويها السائح .

وفي ضوء ماسبق يمكن القول أن القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وبالرغم من مساهمتهُ المتواضعة في الناتج والاستثمار، إلا أنهُ أسهم في توفير السلع والخدمات الضرورية ، لتلبية المتطلبات اليومية للفرد العراقي ، ولأجل تفعيل هذا الدور وزيادة مساهمتهُ ، يتطلب الأمر أكثر من تعزيز الأمن وسيادة القانون وبناء المؤسسات، إذ يتطلب سياسة اقتصادية محددة وإستراتيجية واضحة ، مع منحهُ القدرة على تطبيق رؤاهُ الريادية ، مع المعرفة بأن هنالك جدلا" دائما" حول هذا الدور ، إلا أنهُ يمكن التقليل منهُ من خلال الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية على نحو مسؤول والمشاركة في عمليات إعداد القرارات الاقتصادية الخاصة بهِ ، لكي يتمكن القطاع الخاص من الحصول على فرصة الاستثمار القائمة وتعبئة الموارد المالية لتمويل الفعاليات الاقتصادية الجديدة .

المبحث الثالث

عوائـق نمـو وتطـور القطـاع الخـاص فـي العـراق

إن أهم التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص العراقي وعلى مستوى قطاعاته الاقتصادية (الزراعية ، الصناعية ، الخدمية) هي ضعف إمكاناته المالية وعدم وجود جهاز مصرفي قادر على دعم هذا القطاع بقروض ميسرة وفوائد بسيطة ، فضلاً عن ضعف الإمكانات المادية لدى المصارف والتعقيدات التي تمارسها في عملية الإقراض ، وإن التخلف المعرفي والتأهيل لهذا القطاع أيضاً من التحديات الكبيرة التي تواجههُ ، إلى جانب الأطر القانونية المعرقلة التي تحجم القطاع الخاص وتحد من دخول المستثمر في العمل في السوق العراقية .

وعلى هذا الأساس سنركز في هذا المبحث على العوائق التي تحول دون تطور نشاط القطاع الخاص في العراق وعلى مستوى كل قطاع من قطاعاته الاقتصادية وكما يلي:-

أولاً : القطاع الزراعـي الخـاص

يعد هذا القطاع رافداً من روافد النهضة الاقتصادية فيما لو أحسن استثماره ، لما يقدمه من محاصيل موسمية إستراتيجية كالحنطة والشعير والذرة والرز، فضلا عن المنتجات الحيوانية كاللحوم والبيض والألبان بمختلف أنواعها ، ولكن هناك أسباب كثيرة أدت إلى تخلف وتدني الإنتاج النباتي والحيواني يمكن توضيحها بما يلي :-

1- تعاني الأراضي الزراعية في العراق من مشكلة الملوحة ، التي أدت إلى زيادة مساحة الأراضي المتصحرة التي تصل إلى (40%) من المساحة الكلية [1]، فضلا" عن انتشار الترب الجبسية في مناطق واسعة من العراق والتي تشكل عقبة في مسار التنمية الزراعية إذ تحتاج إلى خبرة وعناية في إدارتها .

2- ضعف الخدمات التسويقية اللوجستية (النقل الزراعي والخزن) ، مما يؤدي إلى تلف الكثير من المحاصيل الزراعية دون وصولها إلى الأسواق المستهدفة .

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ،(أبو ظبي ، دار الفجر ، 2008) ،ص364.

3- محدودية الموارد المائية الممكنة الاستغلال في الزراعة ، ومحدودية الطاقات الخزينة المتاحة حالياً مقارنة بالحاجة ، فضلاً عن عدم وجود أي اتفاقية تضمن حصة عادلة للعراق في نهري دجلة والفرات[1] .

4- يعاني المستثمرون الزراعيون من سياسة إغراق الأسواق العراقية بمنتجات زراعية وحيوانية تنافس المنتج المحلي وبأسعار مجزية للمستهلك مما ساعد في ذلك وجود(23) منفذا" حدوديا" عام 2003 بعد إن كان ثلاثة منافذ حدودية عام 2002[2] ، مما خلق وضعا" تنافسيا" قويا أمام القطاع الزراعي الخاص ، وباتت هذه المنافسة غير المتكافئة تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي في العراق [3].

5- الحاجة إلى الوسائل التقنية من الآلات والمعدات والمكننة الحديثة وشبكات الري والمجاري والأسمدة الكيماوية والبذور وغيرها ، وهذه تقع من ضمن مهام الدولة للقيام بها ، والتي لم تقدم الدولة أية منها للمزارعين مما أدى ذلك إلى انخفاض معدل الغلة المتحققة لمختلف المحاصيل الزراعية .

6- نقص الأيدي العاملة في القطاع الزراعي الخاص التي فضلت العمل بعد عام 2003 في قطاعات ومجالات عمل ذات مردود مالي كبير مثل أجهزة الشرطة والجيش ووظائف أخرى[4].

7- تدني المستوى المعرفي للفلاحين من ناحية استخدام الأساليب الزراعية الحديثة وغياب الـــدور الواضح للإرشاد الزراعي ، إلى جانب تدني مستوى أساليب فحص وتصديق البذور التي يســتلمها المزارعون من الدولة واعتماد أساليب بدائية تعتمد على التخمين الشخصي لمستوياتها .

8- السياسات الزراعية الخاطئة وتزامنها مع السماح لدخول المستورد إلى السوق العراقي ، ألقـــى بضلاله على تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة الفلاحين لأراضيهم والزحف نحو المدن ليصبح الفلاح مستهلكا" بعد إن كان منتجا" .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص65 .

(2) ستار جبار البياتي ، المتغيرات الاقتصادية في السوق العراقية وأثرها على حماية المستهلك مستقبلا" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، السنة الخامسة ، العدد 13 ،2007 ، ص80 .

(3) احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد 13 ، 2007 ، ص11 .

(4) عبد الكريم جابر شنجار ، القطاع الزراعي في العراق مابعد العقوبات الدولية مالعمل ؟ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد 13 ، 2007 ، ص11 .

9- انتشار الإمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية والمنتوجات والفواكه والخضر بسبب عدم توافر الأسمدة الكيماوية والمبيدات اللازمة ، فضلا" عن نفاذ فعاليتها لتقادمها من ناحية ولعدم توافر المخازن الملائمة لها .

10- استخدم أساليب قديمة في الحراثة والبذار لإنتاج المحاصيل الزراعية ، مما يستغرق وقتا" طويلا" وجهدا" كبيرا وتكاليف مرتفعة ، فضلا" عن غالبية البذور المستخدمة في الزراعة هي من إنتاج المزارع ، التي معظمها ذات إنتاجية واطئة [1].

11- غياب الدعم الحكومي في توفير الآلات والمعدات والمكائن الحديثة وشبكات الري والأسمدة والبذور وغيرها ، فضلا"عن التعقيدات التي يواجهها المستثمرون للحصول على الائتمان والقروض كارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي والمصارف الأخرى وتسديد تلك القروض بضمانات عينية لا يستطيع المستثمر الزراعي الالتزام بها.

ثانياً : القطاع الصناعـي الخـاص

اتصف عمل القطاع الصناعي الخاص في العراق بتدني مستوى الإنتاج وسوء نوعيته وعجزهُ عن مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية ، بسبب السياسات الاقتصادية العشوائية غير المخططة ، وقد عزز من تراجع أداء هذا القطاع عمليات النهب والسلب والاندثار لمعظم المعامل الرئيسة وغيرها من العوائق التي يمكن توضيحها وكما يلي:-

1- الإغراق التجاري الذي أدى إلى تدمير الصناعة العراقية بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع على اقتصاد السوق بعد عام 2003 وفتح الحدود العراقية بمختلف البضائع من مختلف المناشئ الأجنبية مما أدى إلى منافسة غير متكافئة مع المنتجات العراقية ، فضلا" عن وقف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم 77 لسنة 1955 من قبل الحاكم المدني (بريمر) رقم 54 لسنة 2004 وعدم فرض الرسوم الكمركية على الاستيرادات، إذ لا تفرض سوى ضريبة إعمار العراق البالغة (5%)على السلع المستوردة كافة [2] ، مما أدى بالمنتج العراقي إلى عدم القدرة على المنافسة وإغلاق الكثير من معامل القطاع الصناعي الخاص .

---

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة الانبار ، واشنطن ، 2011 ، ص39 .

(2) المصدر نفسه ، ص42 .

2- عدم شمول القطاع الصناعي الخاص في العراق بتمليك أرض المشروع في قانــون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 [1] ، الأمر الذي يجبر المستثمر الصناعي في أحيان كثيرة لترك المشروع عندما تحتاج الدولة الأرض لإقامة مشاريعها مما يبعد المستثمرين عن الاستثمار في الصناعة .

3- يعاني القطاع الصناعي الخاص من الإجراءات الروتينية المعقدة الخاصة بتسجيل الشركة الصناعية لدى وزارة الصناعة والمعادن ، إذ ينبغي على المستثمر استحصال الموافقات لعدد من الدوائر الحكومية التي عليه مراجعتها ، الأمر الذي يؤخر تأسيس الشركة أو المصنع عدة أشهر وأحياناً سنة[2].

4- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب فرض ضرائب كمركية مرتفعة على المواد التي يستوردها القطاع الصناعي الخاص تصل إلى (20%) [3] ، فضلاً عن فرض ضرائب غير عادلة على المصانع الخاصة مثلاً ضريبة دخل الشركات التي أدت إلى تآكل رؤوس أموال الصناعيين ورجال الأعمال .

5- ضعف التمويل اللازم لتطوير المصانع والمعامل والحصول على تكنولوجيا جديدة بسبب انخفاض القروض التي تمنح من قبل هيأة التنمية الصناعية والمصرف الصناعي ، التي تصل في أحسن الحالات إلى 30 مليون دينار والتي لاتغطي الحاجة التي تم الاقتراض من أجلها ، وفي كثير من الحالات لا يتمكن أصحاب المصانع من الحصول على القروض نهائياً بسبب الفساد الإداري فضلاً عن ارتفاع نسبة الفائــدة إلى(9%) سنوياً وقصر مدة السداد الأمر الذي يضطر الكثير من أصحاب المعامل الخاصة إلى الاقتراض من المصارف الأهلية بفائدة سنوية تصل إلى(23%)[4].

6- شحه الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود ، مما يؤثر سلباً في الطاقات الإنتاجية لمنشآت القطاع الصناعي الخاص.

7- تخلف المناطق الصناعية في العراق وافتقادها إلى الخدمات ، الأمر الذي أدى إلى غرق المناطق الصناعية بالمياه الآسنة وعدم صلاحية شوارعها .

---

(1) مجلس النواب العراقي ، قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 ، بغداد ، 2006 ، ص7 .

(2) هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ، في رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، (العراق ، مركز العراق للدراسات ،2007) ، ص91 .

(3) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، واشنطن ، 2010 ، ص63 .

(4) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، مصدر سابق ، ص78 .

8- وجود ظاهرة الغش الصناعي بسبب عدم خضوع المنشآت الصناعية في البلد لمقاييس الجودة والسيطرة والنوعية وعدم التقيد بها وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية ، فضلا عن تخلف التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع ورداءة نوعية الإنتاج الصناعي وعجزه عن تصنيع العديد من السلع الصناعية ، الأمر الذي فاقم من الاستيراد الخارجي والاعتماد على السلع الصناعية المستوردة [1].

ثالثاً : القطاع التجـاري الخـاص

إن العوائق التي تواجه القطاع التجاري الخاص في العراق،تتمثل في اعتماده على الاستيراد مع فقدان دور الصادرات في التجارة الخارجية وذلك بسبب تدهور الناتج المحلي في القطاعات الاقتصادية،وغياب الإستراتيجية التجارية الواضحة للحكومة، وضعف ملائمة القوانين التجارية والضريبة والمالية المتبعة في العراق مع سياسة اقتصاد السوق ودعم التجارة، وفيما يلي توضيح لذلك:-

1- يعاني رجال الأعمال في القطاع التجاري الخاص من الصعوبات التي تكتنف الشركات عند فتح الاعتمادات المستندية (L|C) letter of credit للمستوردين والمصدرين ، إذ بموجب هذا النظام يتعهد المستورد بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر في بلد آخر بعد الاتفاق مع البنك على ذلك الإجراء الذي تتعامل به الأطراف المعنية(المصدر - المستورد– البنك) في معظم الدول عدا العراق ، مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى التحويل النقدي أو فتح الاعتمادات في دول الجوار[2] .

2- الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة المنظمة للأعمال التجارية من استيراد وتصدير، كالتأخير في منح تأشيرات السفر للتجار، مما شكل عائقاً أمام تنويع الواردات وحصرها بعدد محدد من الدول فضلاً عن الأعباء المالية الكبيرة الناشئة عن الكمارك والرسوم والضرائب .

3- صعوبة حصول المصدرين العراقيين على شهادة النوعية العالمية الأيزو لمنتجاتهم ، مما حدّ ذلك من القدرة على التصدير ورفع الرسوم الكمركية على الصادرات العراقية نتيجة تطبيق شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO التي تشترط اعتماد المقاييس والمواصفات

---

(1) علي عبد الكريم الجابري ، تنمية القطاع الخاص في العراق ، متاح على شبكة الانترنت :- http://www.almadapaper.net .

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظات كردستان ، واشنطن ، 2010 ، ص55 .

الدولية[1] . ومن الجدير بالذكر إن جميع المعامل العراقية لاتتمتع أي منها بشهادة النوعية العالمية الأيزو بل حتى معامل تصنيع وتعبئة التمور وهي أكثر الصناعات العراقية عراقة لايوجد فيها معمل يتمتع بنظام إدارة الجودة الشاملة لمنتجاتهُ .

4- غياب دور الممثليات والقنصليات التجارية العراقية في الخارج بسبب ضعف الإمكانات في فتح مكاتب التمثل التجاري ، إذ يقوم الممثل التجاري بعمل علاقات وتجميع المعلومات وبيانات تفيد القطاع التجاري الخاص ، فضلاً عن قيام الممثلية التجارية بالتسويق التجاري للصادرات وتوفير المعلومات للمصدرين المحليين والترويج للصادرات[2].

5- العقبات التي تواجه صادرات القطاع الخاص من السلع المصنعة والبضائع التشريعات والقوانين التي تفرضها الدول العربية وغير العربية على السلع والبضائع المصدرة إليها ومنها ، استمرار فرض الرسوم الكمركية على السلع المصدرة إليها ، واستخدام العديد من الدول العربية للقوائم السلبية لاستثناء سلع معينة من الخضوع لمعدلات الخفض الكمركي المتفق عليها ، وهناك رسوم تفرض فوق التعريفة الكمركية بنسب مرتفعة ، فضلا" عن الإجراءات غير التعريفية مثل الشهادات وإجراءات المصادقة الحكومية وعدم الاكتفاء بالوثائق الرسمية من بلد المنشأ [3].

6- تشعب الإجراءات وبطؤها على المنافذ الحدودية البرية وتعدد الوثائق المطلوبة في الإجراءات الكمركية ، فضلا"عن إجراءات اخذ العينات على الحدود وطول مدة الفحوصات وعدم وجود مختبرات فحص في المعابر الحدودية مما يترتب عليه وصول البضائع أو تلفها في بعض الأحيان ، وتعقد إجراءات عبور الشاحنات الترانزيت وارتفاع تكاليف العبور وإخضاع البضائع العابرة بطريقة الترانزيت للكشف مما يؤدي إلى التأخير والى أضرار تلحق بالبضائع أحيانا" من جراء تكرار التنزيل والتحميل .

7- تعرض العديد من التجار العراقيين المستوردين للبضائع من الدول المجاورة إلى عملية غش وتزوير للبضائع التي تم الاتفاق على استيرادها وتم دفع ثمنها كاملا" من قبل المستورد والصعوبة الشديدة التي يواجهها في محاولة إرجاع تلك البضائع أو عدم قدرتهم نهائيا" على إرجاعها .

---

(1) أيسر ياسين فهد ، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق ، الهيأة الوطنية للاستثمار ، 2009 ، ص5 .

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، مصدر سابق ، ص84 .

(3) المصدر نفسه ، ص56 .

8- الفساد الإداري والمالي في الموانئ العراقية والتي يتخذ أشكالا" متعددة منها، سرقة محتويات الحاويات في إثناء بقائها في الموانئ وتجاوز عدد من إفراد شرطة الكمارك حدود عملهم لابتزاز الناقل بدفع الرشاوى ، الأمر الذي يجعل البضائع تتحمل تكاليف إضافية .

9- تسببت سياسة إغراق السوق العراقي بالبضائع المستوردة ، بالانتشار الواسع للتجارة غير المنظمة (الباعة المتجولين على الأرصفة) ومنافستها للباعة النظاميين والتجاريين، والتي لا تخضع لأي سيطرة قانونية أو إدارية لممارسة المهنة[1] .

رابعاً : القطاع المصـرفي الخـاص

شهد القطاع المصرفي الخاص في العراق تطوراً ملحوظاً بعد عام 2003 في زيادة عدد المصارف الخاصة وفروعها واتساع أعمالها المصرفية ، إلا إن هذا القطاع مازال يعاني من مشكلات عديدة تشمل في محدودية رأس المال المدفوع لهذه المصارف أو مجموع الموجودات والمطلوبات نتيجة أعمال هذه المصارف ، وإن تشابك القوانين وتعددها كان له الأثر الكبير في إعاقة سبل التنمية في مختلف أوجه النشاط المالي والمصرفي الخاص ، وفيما يلي توضيح ذلك :-

1- ضعف الثقة العامة بالمصارف الخاصة ، وتنامي ثقافة الابتعاد عن التعامل مع المصارف الخاصة لدى الأفراد، فبسبب محدودية القاعدة القانونية لهذه المصارف ، أصبحت أغلب المصارف الخاصة تقدم خدمات ضعيفة في التمويل والائتمان وقبول التحويلات الأجنبية (الدولار)[2] .

2- إن معظم المشكلات التي تعاني منها المصارف العراقية متعلقة ببقاء العراق تحت طاولة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة منذ حرب الخليج الثانية (بعد غزو الكويت) إذ مازال تجميد الأرصدة العراقية في البنوك العالمية ساريا" لنشاطات الجهاز المصرفي ، فضلا" عن تقييد وتحجيم المعاملات المالية ، ومازالت المصارف الخاصة تتأثر به سلبا" لعدم تمكنها من فتح فروع لها في الدول الأخرى إلا من خلال وسيط .

---

(1) عباس كاظم عبود ، ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ،ص6 .

(2) أسار فخري عبد اللطيف ، إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد الثامن عشر ، السنة السادسة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2008 ، ص45 .

3- الإجراءات التي تصدرها الجهات الحكومية بين الحين والآخر، كتشديد البنك المركزي على زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى 250 مليار دينار (214 مليون دولار) عام 2008 وخلال ثلاث سنوات لتعزيز نشاطها التمويلي والاقتراضي ، في وقت تنحسر فيه مساحة سوق العمل بسبب الظروف الأمنية والسياسية للبلد ، كذلك فأن المصارف الخاصة تحتاج إلى أكثر من 1800 مليار دينار لرفع رأس مالها إلى 250 مليار دينار علماً أن سعر أسهم 13 شركة مصرفية مقارب جداً لسعرها الاسمي أو أقل من ذلك، فضلاً عن ذلك إن مجموع السيولة الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية عام 2008 لا يتعدى 30 مليار دينار، وهي لا تغطي رفع رأس مال مصرف واحد من هذه المصارف الخاصة[1].

4- إن سياسة البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة للمصارف الخاصة تدل بوضوح على إن السياسة النقدية العراقية انكماشية تحث أو تجبر المصارف الخاصة على تقليل الائتمان في ظل أسعار الفائدة المرتفعة ومن الواضح أنها اتخذت ذلك بقصد سحب السيولة المحلية بالدينار العراقي،إذ انخفضت نسبة السيولة للمصارف الخاصة من(16.7%)عام 2004 إلى(10.1%) 2005 وتغيرت نسبياً إلى (10.8%) 2006 واستمرت حتى عام 2007 و2008 بما يعادل (10%) تقريباً [2] ، الوضع الذي لم يوفر سبيلا للمصارف الخاصة للاحتكاك بالزبائن لممارسة الائتمان ومنح القروض لان البنك المركزي يوفر استثمارا" مربحا" لها باءيداع أموالها لديه والحصول على أفضل الودائع ، لذلك اقتصر عمل معظم المصارف الخاصة على استلام الودائع من الجمهور وإيداعها لدى البنك المركزي بهدف الحصول على أسعار فائدة مضاعفة، الأمر الذي دفع بالمصارف الحكومية إلى الانفتاح على المواطنين من خلال منحهم السلف بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية .

5- إجراءات إدارية معرقلة بين البنك المركزي والمصارف الخاصة حيث بطء الإجراءات ودفع مبالغ لتحويل الأموال للبنك المركزي العراقي وتخلف إجراءات المقاصة بين المصارف التجارية التي تستغرق ثلاثة أيام لإتمامها على الرغم من وجود لجنة للمقاصة يفترض بها إتمام العمل بشكل أسرع .

---

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية عام 2009 ، العراق ، 2010 ، ص30-33 .

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009 ، العراق ، 2010 ، ص14 .

6- موقف المؤسسات الحكومية من التعامل مع المصارف الخاصة ، إذ بدأت ترفض استلام صكوك مصرفية من المتعاملين معها لاتكون صادرة عن مصارف حكومية ، مما سيفقد ذلك المصارف الخاصة جانباً كبيراً من التعاملات التي تزيد من أعمالها .

خامساً : قطاع البناء والتشييد الخـاص

تعترض هذا القطاع عوائق عديدة منها :-

1- يعاني قطاع البناء والتشييد الخاص في العراق من نقص التمويـل الـلازم لإنجـاز مشـاريع إسكانية عملاقة ، إلى جانب غياب أنظمة مصرفية فاعلة أو إستراتيجية حكوميـة لسـد حاجـات التمويل الضخمة في هذا القطاع ، إذ لاتوجد مصارف متخصصة لتمويل المقاولات وبمـا يتناسـب مع المتطلبات الخاصة للحصول على المقاولة وتنفيذها .

2- عدم الاهتمام بالصناعات الإنشائية داخل البلد كمعامل الطابوق والبلوك والإسمنت والجص وتحضير الحصى والرمل والكاشي والإسفلت وغيرها على الرغم من توافر المواد الأولية محليا" ، وقد يعود ذلك إلى ضعف القدرات التمويلية والتنظيمية التي تحتاج إليها هذه المعامل ،فضلا" عن عدم توافر الدعم الحكومي لها ، مما أدى إلى توقف المعامل الإنشائية عن الإنتاج واستعيض عن الإنتاج المحلي بالاستيراد غير المنظم .

3- وجود فوارق وتميز في التسهيلات والامتيازات المقدمة من قبل الحكومة ودوائر الدولة لتفضيل المقاول الأجنبي على المقاول المحلي في المجالات (التمويل ، التعويض ، إحالة المقاولة)[1] .

4- ضعف أنظمة السيطرة النوعية على مواد البناء المستوردة ، وتدني مستوى المعايير المعتمدة في مجالات الفحص النوعي والمواصفات وتقادمها .

5- غياب الشفافية والوضوح في منح العقود للمقاولين دون مناقصات تنافسية ، وتمتع المسؤولين الحكوميين بحرية التصرف وبقليل من الخضوع والمساءلة ، مما أدى إلى ترسية العقود على أشخاص ليست لهم علاقة بموضوع المقاولة ، الأمر الذي سبب بتبديد المال العام وضعف في نوعية المشاريع [2]، إذ قدرت الأموال المهدورة جراء الفساد في وزارة الإسكان بحوالي 125مليون

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة كردستان ، مصدر سابق ، ص80 .

(2) جواد كاظم الشمري ، الفساد الإداري في العراق ، (العراق ،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، 2006)، ص4 .

دولار للمدة(2005-2006)[1]، كانت أغلب الأموال التي هدرت بسبب التلاعب في قيم العقود التي تبرمها الوزارة ، فضلا" عن الاختلاسات أو ترميم المنشآت التابعة للوزارة أو أكساء طرق وغيرها.

6- ارتفاع أسعار المواد الإنشائية (كالطابوق والإسمنت والشبابيك والأبواب) وغيرها المستخدمة في أبنية ومشاريع القطاع الخاص ، إذ يتضح من الجدول (23) ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار مواد البناء من (80320.6) وبنسبة تغير سنوي (0.5%) عام 2002 إلى (264174.8) وبنسبة تغير سنوي (228.9%) عام 2003 ، وقد اعتمدت سنة 1988 أساساً ثابتاً في الاحتساب ، وتواصل بالارتفاع إلى أن بلغ الرقم القياسي العام لأسعار مواد البناء في العراق نحو (371825.6) وبنسبة تغير سنوي (34.2) % عام 2006 ، جاء ذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وصعوبة استيراد المواد الإنشائية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها ، وفي عام 2007 استقرت أسعارها نسبياً عند (387125.1) وبنسبة (4.1%) ، وقد يعود سبب ذلك إلى ارتفاع حجم البناء في العراق لإقامة المشاريع التنموية والاعمارية ، متزامناً مع تحسن الأوضاع الأمنية على طرق التجارة الخارجية البرية ، مما انعكس ذلك على زيادة الاستيرادات من المواد الإنشائية (الطابوق والإسمنت والحجر والحديد والأبواب والشبابيك) وغيرها ، ومن ثم استقرار أسعارها ولكن دون المستوى المطلوب .

(1) سعد عبد الفتاح ،الفساد المالي والإداري في العراق "المشكلة والحلول" ،المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام ، اليمن ،2008 ، ص10 .

جدول (23)
الأرقام القياسية ونسب التغير السنوية لأسعار المواد الإنشائية المستخدمة في القطاع الخاص في العراق للمدة (2002-2007)
(100 =1988)

المجموعة	الوزن	2002		2003		2004		2005		2006		2007	
		الرقم القياسي	النسبة %	الرقم القياسي	النسبة %	الرقم القياسي	النسبة %	الرقم القياسي	النسبة %	الرقم القياسي	النسبة %	الرقم القياسي	النسبة %
الطابوق	15.9	51809.4	7.3	252940.7	388.2	246857.9	-2.4	251573.6	1.9	491327.0	90.7	544905.4	11.0
البلوك	8.2	36386.4	-10.3	226004.9	521.1	231751.0	2.5	220612.6	-4.8	31040..5	37.1	343843.7	10.7
الحجر	2.6	68936.0	-9.3	69522.0	0.9	67952.1	-2.3	67982.2	0.0	359517.3	161.7	321450.2	-10.5
الرمل	6.1	58465.2	-7.0	150662.6	157.7	143558.5	-4.7	143013.9	-0.4	374450.4	85.2	284890.2	-23.9
الحصى	4.6	60494.1	7.8	126255.4	108.7	108459.6	-14.1	120968.8	11.5	321975.1	148.5	189392.3	-41.1
الاسمنت	7.6	133609.8	7.0	689960.5	416.4	734183.0	6.4	644935.2	-12.2	870274.8	28.7	847274.2	-2.6
الجص	2.5	198058.3	11.6	1152275.8	481.8	1133513.9	-1.6	1147599.5	1.2	1047899.0	8.1	1017705.9	-2.8
الكاشي	16.2	63215.4	-2.3	140255.7	121.9	134283.6	-4.3	138136.4	2.9	191971.1	50.5	196481.5	2.3
الحديد	11.1	1.6023.7	-4.1	187566.3	76.9	182540.0	-2.7	193799.0	6.2	301323.4	57.4	360234.7	19.5
الأبواب	9.5	81451.9	-3.0	146166.3	79.5	142175.9	-2.7	146747.3	3.2	163966.2	5.2	214367.4	30.7
الشبابيك	5.2	84662.9	4.5	176269.8	108.2	167556.7	-4.9	235849.1	40.8	169724.5	4.3	271969.9	60.2
التاسيسات الكهربائية	1.4	261450.0	0.0	612823.7	134.4	741900.7	21.1	931328.9	25.5	452355.3	-20.7	567978.4	25.5
التاسيسات الطبية	2.8	97795.8	-6.6	183778.0	87.9	183966.7	0.1	183727.3	-0.1	401254.6	-7.6	359221.3	-10.4
المواد الأخرى	6.6	82847.9	5.4	418525.6	405.2	414928.3	-0.9	438215.7	5.6	441431.9	-5.7	481154.7	9.0
الرقم القياسي العام	100	80320.6	0.5	264174.8	228.9	264912.4	0.3	269070.1	1.6	371825.6	34.2	387125.1	4.1

المصدر :- من إعداد الباحثة بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية في العراق ، الأرقام القياسية لقطاع البناء والتشييد لسنة (2002-2007) ، (العراق ، وزارة التخطيط ، 2008) ، صفحات متفرقة .

سادساً : قطاع النقـل الخـاص

بالرغم من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع لتأمين حاجات العراق الداخلية في النقل والتوزيع والتوصيل ، إلا إن العديد من المشكلات والعوائق تعترضهُ منها :-

1- يعاني قطاع النقل الخـــاص من عدم السماح لهُ بالحصول على التراخيص لفتح مكاتب للوكالات(البرية والبحرية والجوية) وحصرها بالشركات الحكومية ، فعلى سبيل المثال تفضيل شركة الخطوط الجوية العراقية دون غيرها ، مما أدى إلى احتكار كامل لسوق الرحلات الداخلية في العراق لصالح هذه الشركة كذلك الحال لشركة النقل المائي الخاص التي لم يسمح لها بممارسة أعمال الوكالة البحرية ، فضلاً عن عزوف الحكومة عن تأجير صهاريج الغـــاز العائدة للقطاع الخاص وفي المقابل يلاحظ تفضيل الشركات التركية والإيرانية والسورية واعتمادها لنقل هذه المنتجات .

2- تعدد الإجـــراءات وتعقيدها على المنافذ الحدودية البرية بسبب تعدد الجهات الحكومية التي ترتبط بعملية النقل مثل وزارتي الداخلية والنقل ودائرة الكمارك ، وقيام كل جهة بوضع القوانين واللوائح التي تنظم عملها دون مراعاة أثر ذلك في الطرف الأول للعملية التجارية (الناقلين)، فضلاً عن تعدد الضرائب والغرامات التي تثقل كاهل الناقلين والمستثمرين في القطاع وأهمها رسوم العبور الترانزيت .

3- سوء الخدمات التي تقدم للناقلين في المنافذ الحدودية البرية والبحرية الأمر الذي يتسبب بتأخرهم وتحملهم خسائر كبيرة ، إذ لا توجد مخازن مكيفة أو مناسبة مما يسبب تلف البضائع المستوردة وخصوصا" الغذائية ، وانقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة الذي يتسبب بتوقف أجهزة الحاسوب عن العمل .

4- تردي خدمات النقل الجوي التي تقدم للمسافرين على متن الخطوط الجوية العراقية ، مثلا" التأخر المتواصل في مواعيد الإقلاع والوصول وقلة عدد الطائرات المخصصة لنقل الحجاج والمعتمرين العراقيين ، الأمر الذي يضطرهم إلى الانتظار أياما" عديدة مما يلحق ذلك الضرر بشركات القطاع الخاص لنقل المسافرين .

5- التخلف التكنولوجي التي تستخدمه الموانئ العراقية مثل الرافعات والكرينات وحاضنات الحاويات التي تتميز بقدمها وقلة عددها ، الأمر الذي يؤخر عمليات التفريغ والتحميل مما يتسبب في تأخير حمولات البواخر والسفن عدة أيام ، فضلا عن تضرر الحاويات بسبب سقوطها على الأرض من ارتفاعات عالية نتيجة التحميل السيئ لها وعدم الاهتمام بها مما يسبب خسائر للتجار المستوردين خصوصا" الأجهزة والمعدات الكهربائية [1].

6- تحديد ساعات الدوام الرسمي التي تعمل بها الموانئ والمنافذ الحدودية الأخرى، إذ تم تحديد ساعات عمل الموانئ بالدوام الرسمي بالانتهاء الساعة الخامسة مساء" بعدها يتوقف الميناء عن استقبال السفن التجارية أو القيام بعمليات التحميل والتفريغ ، الأمر الذي يؤثر بصورة سلبية في معدلات الحركة التجارية والمناولة بالتحميل والتفريغ مما يزيد من تكاليف النقل على التجار المستوردين بسبب التأخر ودفع تكاليف أضافية إلى الباخرة الناقلة للحمولة إذ يمتد التأخر من (15-20) يوما" [2].

7- تعاني معظم شاحنات ومركبات النقل الخاص من ارتفاع أسعار الوقود الذي تستخدمه ، إذ يصل سعر اللتر من الكازويل الذي تبيعه المحطات الحكومية بمبلغ 450 دينار للتر الواحد في حالة توافره ولكن بسبب النقص الشديد في تجهيزه للمحطات الحكومية يضطر أغلب السائقين إلى شرائه من السوق السوداء بأسعار مضاعفة .

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، مصدر سابق ، ص108 .

(2) المصدر نفسه ، ص109 .

سابعاً : قطاع التعليـم الخـاص

إن الاستثمار الخاص في قطاع التعليم يتميز بالفائدة والربح المتحققـين منـهُ واللـذين لايعـودان للمستثمرين فقط كحال الأعمال التجارية الأخرى ، بل إنهما يمثلان منفعة دائمـة للمجتمـع وهـذا مايعبر عن أهم مرتكزات التنمية البشرية المستدامة ، ولكن يعاني هذا القطـاع فـي العـراق مـن مجموعة مشكلات يمكن توضيحها بما يلي :-

1- عزوف الأساتذة والمدرسين ذووي الخبرات عن العمل في التعليم الخاص ، وذلـك لاخـتلاف مزايا التعامل مع الملاكات التي تعمل في نظيراتها الحكومية والمتبعة من قبل وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي ووزارة التربية التي تكفلهم ببعض الامتيازات ومن ضمنها قانون التقاعد.

2- عدم توافر الدعم الكافي من قبل الدولة للتعليم الخاص من حيث عدم توفير المستلزمات الدراسية إلى المدارس كالتأخير في تسليم الكتب المدرسية ، وتسليمها بشكل متقطع مما يؤثر ذلك في سير التعليم[1] .

3- صعوبة استحصال الموافقات لتأسيس مؤسسات التعليم الخاص ، حيث الإجراءات الروتينية المعقدة وخصوصا" عند منح الإجازة أو تجديدها .

4- ومـن الصعوبات والعوائق التي تعتـرض التعليـم الخاص في العراق تدخل الجهـات الحكومية في إدارة التعليم الخاص كاختيار المدرسين مثلاً ، على الرغـم من إن دور الدولة يجب أن يقتصر على الإشراف والمتابعة من حيث (المنهج- الطالب- المعلم).

---

(1) راضي عبد نغيمش ، واقع التعليم الخاص في البصرة ، متاح على شبكة الانترنت :-
www.besrancity.net/pather/report/basrah/57.html .

ثامناً : القطاع الصحـي الخـاص

يعد القطاع الصحي بشكل عام سواء أكان حكومياً أم خاصاً ذا خصوصية يتميز بها عن النشاطات الاقتصادية الأخرى ، كونهُ يهتم بصحة الإنسان بوصفه الثروة الحقيقية وهــو مايسمى "رأس المال البشري" إلا أنهُ يعاني جملة من المشكلات منها :-

1- الصعوبات التي تواجه المستثمر من حيث الحصول على قطعة أرض مناسبة لتشييد المستشفى، وصعوبة الحصول على التجهيزات الجديدة لعدم توافرها في السوق المحلية ولأرتفاع أسعار استيرادها مما يدفع بالمستثمرين لشراء أجهزة مستعملة وقديمة من السوق المحلية أو من وزارة الصحة عن طريق المزايدات التي تعلنها الوزارة[1] .

2- وجود تعليمات تنص على عدم اعتبار العمل في المستشفيات الخاصة عملاً مجزياً للخدمة والتقاعد، فضلاً عن حرمان الأطباء الذين يعملون في المستشفيات الخاصة فرصة الالتحاق بالدراسات العليا ، مما أدى ذلك إلى تراجع الكثير من العمل في هذه المستشفيات[2] .

3- عدم وجــود شركات أجنبيــة متخصصة لإنشاء المستشفيات الخاصة ، فضلاً عن قلة الخبرة المحلية مما أدى إلى استخدام أبنية قليلة المواصفات كمستشفيات خاصة .

4- تعاني شركات استيراد الأدوية للقطاع الخاص من الإجراءات الروتينية ، بسبب شمول العراق بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع التعاملات عن طريقة الدفع النقدي ، الأمر الذي يلزم مستوردي الأدوية في القطاع الخاص بفتح اعتماد مستندي مع المصرف التجاري الذي بدوره يخاطب المصرف المستفيد في البلد المنتج للأدوية ، مما تستغرق هذه العملية مده طويلة تصل إلى ستة أشهر أوأكثر.

5- أدت سياسات الانفتاح السريع على اقتصاد السوق إلى فتح الحدود العراقية وإغراق السوق بالأدوية من مناشئ عديدة حتى أصبح الدواء يباع على الأرصفة من دون رقابة ، مما سبب ذلك في تراجع صناعة الدواء في العراق ، إذ إن وجود الأدوية المنافسة وبأسعار متدنية يجعل عملية إنتاج وتسويق الأدوية في المصانع غاية في التعقيد .

---

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظات كردستان ، مصدر سابق ، ص41 .

(2) المصدر نفسه ،ص145 .

تاسعاً : القطاع السياحي الخـاص

إن ضعف مشاركة القطاع الخاص الوطني في مجال الاستثمارات السياحية ، يعود إلى مجموعة عوائق أهمها ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة والقطاع السياحي الخاص كذلك قلة الكوادر المتخصصة وعلى مختلف المستويات والتي يمكن أن تسهم في بناء قاعدة سياحية في العراق أو في تطويرها . إلى جانب المشكلات الأخرى التي تقف أمامهُ منها :-

1- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية الاقتصادية في العراق بما يقلل وباستمرار مـــن أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة بما يعكس قلة المشاريع المنجـــزة أو المخطط لها وضعف في خدمات البنى الارتكازية الضرورية من البنـــى التحتيـــة كالمطـــارات والطرق ووسائل النقل والكهرباء والماء ، فضلا عن تخلف الخـــدمات المصـــرفية ذات المقـــاييس الدولية .

2- إيقاف الدعم الخاص بالاستثمار السياحي على وفق القانون رقم 353 لسنة 1980 ، إذ لاتوجد قروض للمشاريع السياحية الصغيرة والكبيرة مما انعكس ذلك على تراجع الاستثمار السياحي في البلد[1] ، فضلاً عن عدم توافر الدعم في تسعير مدخلات الإنتاج والأراضي المستخدمة في إقامة المشاريع السياحية ، إذ تفرض ضريبة على كل قسم من أقسام المجمعات السياحية بشكل منفرد ،أي إن هناك ضريبة تفرض على الفندق والمطعم والمسبح والصالة والألعاب منفصلة بعضها عن بعض .

3- كثرة الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعوق تنفيـــذ معاملات الاستثمار السياحي بسبب تعدد الجهات الحكومية المشرفة على القطاع السياحي .

4- هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة ، مما أدى ذلك إلى نقص الأيدي العاملة المتخصصة والمدربة للعمل في الخدمات السياحية المختلفة .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص151 .

5- تدني الوعي السياحي في البلد وانعدام أساليب الترويج والتسويق السياحي .

6- قلة عدد الفنادق مقارنة مع أعداد السياح إذ تغطي حوالي (54%) فقط من الحاجة الفعلية ، وان (95%) من هذه الفنادق دون المستوى المطلوب من درجة (2-3) نجمه [1] ، فضلا عن ضعف الرقابة الصحية على الفنادق المتوافرة وضعف الخدمات فيها .

يتضح مما تقدم ، كيف تضافرت العوامل الداخلية والخارجية وجعلت القطاع الخاص عاجزاً تماماً عن الاستفادة من مزايا التحول نحو اقتصاد السوق ، الأمر الذي يستدعي إلى البحث عن سبل النهوض بواقع القطاع الخاص، لتفعيل دوره المحلي بما يجعله محور العملية الإنتاجية وصولاً إلى خلق قيم مضافة تستخدم لغايات التنمية البشرية المستدامة .

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2008-2009)، جدول 10 ، ص8.

الفصل الثالث

أهميــة القطاع الخــاص الوطنـي في العــراق

تمهيـد

أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية في ظل التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة للحروب والسياسات غير المستقرة والاخــتلالات الهيكليــة فــي تركيبــة الاقتصاد الوطني والعلاقة غير المتوازنة بين قطاعاتهُ الإنتاجية والخدميــة ، وفــي ضــوء هــذه المتغيرات والمستجدات الدولية الجديدة تستدعي الضرورة اعتماد نهج تنموي يعتمد علــى تطــوير واقع القطاع الخاص الوطني وايلاءهُ الدور التنموي في الاقتصاد العراقي بالتعاون مع نشاط القطاع العام للقيام بعملية الاستثمار المطلوبة .

لذا سيتناول في هذا الفصل مايلي :-

المبحث الأول : المرتكـزات الأساسية للقطاع الخــاص في العــراق .
المبحث الثاني : دور الخصخصة في تطوير القطاع الخــاص في العــراق .
المبحث الثالث : الشـراكة بين القطاعين العام والخــاص في العــراق .
المبحث الرابع : السياســات المقترحــة لتطويــر القطاع الخــاص في العــراق .

المبحث الأول

المرتكزات الأساسية للقطاع الخاص في العراق

يعد القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية لإنجاح الاستثمار في العراق ، فهو المحرك الكفوء الممكن لعملية الإنتاج والقادر على المنافسة والابتكار ، ولا يمكن للاقتصاد العراقي الاستغناء عنهُ في ظروف المرحلة الراهنة المتسمة بشحة النفقات الاستثمارية الخاصة بالميزانية الحكومية ، من هذا المنطلق يتطلب تطوير القطاع الخاص الوطني توافر مرتكزات أساسية يستند إليها للقيام بدور فعال في صياغة التطورات الاقتصادية ورسم مستقبل اقتصاد البلد ، وفيما يلي تحديد لأهم تلك المرتكزات والدعائم التي ينبغي توافرها كي ينهض القطاع الخاص في العراق ومنها :-

أولاً : توافر الاستقرار السياسي والأمني

يمثل الأمن والاستقرار السياسي الركيزة الأساسية أو الأرضية الصلبة التي يستند إليها عمل القطاع الخاص ، وبانعدام الأمن والاستقرار تنعدم القدرة على تكوين الأرضية اللازمة لبناء البيئة المؤاتية للاستثمار، إذ إن أعمال العنف والجريمة والخطف والتخريب هي العدو اللدود والبيئة الطاردة لأنشطة الاستثمار ولعمليات التأهيل وإعادة البناء والأعمار ، فالاستثمار الخاص ينخفض في ظل البيئة المضطربة ، فتقل بذلك قدرة البلد الاستيعابية ويجنح إلى الممارسات التقليدية التي لاتتميز بمخاطر الاستثمار نفسها في المشاريع الصناعية كمزاولة التجارة والمضاربة في العقار[1] ، لأن الشركات الكبيرة تخشى خطر الخسائر في الاستثمارات نتيجة لما يلحق بأصولها المادية ومواردها البشرية من خسائر وأضرار ، وإزاء هذه المخاطر يتضاءل التمويل وتكثر العقبات أمام الوصول إلى الأسواق وترتفع تكاليف التشغيل ، ولاسيما تكاليف النقل والمصاريف الأخرى ، وتتكبد بعض الشركات تكاليف باهضة نتيجة للتعاقد مع مزودي خدمات الأمن الخاصة ، وكذلك تكاليف غير مباشرة نتيجة للإغلاق وخسارة الفرص[2] ، وتبقى الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة لهذا

---

(1)محمد علي زيني،الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل،(العراق، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، 2009)،ص481.

(2) Kellick , N. , Economic development inconfilict-affected countries practitioures ,Washington D.C , World Bank , 2008 , p. 312

النوع من المخاطر بسبب ضعف قاعدتها الاستثمارية وضعف الخدمات الاجتماعية المتوافرة وشبكات الأمان القائمة . لذلك يؤدي ازدياد المخاطر إلى تطور وانتشار المشاريع التجارية غير النظامية نظراً لما يتيحه من سهولة للتكيف من الأزمات أو الخروج منها [1] ، وعندما تشتد الظروف سوءاً يقوم المستثمر بتهريب أموالهُ إلى الخارج وهو ماحصل فعلا" في العراق إذ إن انعدام الجو الأمني المطلوب لممارسة أنشطة رجال الأعمال المحليين قد أوقف عمليات البناء والتأهيل والإصلاح للبلد ، وتوقف المقاولون عن العمل وإكمال مشاريعهم الاستثمارية أو إكمالها بمواصفات رديئة وبكلفة ضخمة تزيد كثيراً عن الكلفة الاعتيادية التي تتطلبها مواصفات المشروع . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد شجع الجو المشحون بالإرهاب والجريمة والعنف على استهداف رجال الأعمال و عوائلهم بالخطف أو الاغتيال مما أدى إلى هروبهم مع رؤوس الأموال خارج البلد حفاظاً على أنفسهم وأموالهم ، ومن ثم فقدان البلد لأهم مصدر من مصادر التمويل اللازمة لتحريك النشاط الاقتصادي بتدفق مبالغ طائلة من رؤوس الأموال المحلية الخاصة إلى الخارج [2]، حيث يفقد المستثمر المحلي الثقة في ذلك السوق بسبب غياب وجود قوانين ولوائح تنظيمية سليمة يعززها احترام القانون ، فقد أظهرت الدراسة التي أطلقتها دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية ومعهد الدراسات التطبيقية الدولي النرويجي FAFO وجود مابين (450-500) ألف عراقي في الأردن حتى أيار2007 وان العديد منهم من رجال الأعمال العراقيين [3].

وبين هذه وتلك تتعدد مصادر الخطر والانتهاك والتهديد في العراق وتتداخل فيما بينها لتخلق بيئة يفتقر فيها المستثمرون المحليون إلى الاستقرار والأمان ، لذا لابد من توافر الأمن حتى يتمكن المتعاقدون من شركات ومستثمرين وأفراد على إقامة مشاريعهم دون خوف أو تردد كذلك فأن رؤية المستثمرين العراقيين في الخارج لاستقرار البلد يشجع على عودتهم لاستثمار أموالهم داخل البلد ، وان ذلك لن يتم دون توافر الأمن والاستقرار السياسي وهذه الشروط ضرورية وان لم تكن كافية لوحدها لضمان وخلق بيئة مستقرة ومؤاتية لعمل القطاع الخاص الوطني .

---

(1) United Nation Development Programme (UNDP) , post-conflict recovery enablin local ingenuity , Network , United Nation Development Programme , 2008 , p. 162

(2) احمد بريهي العلي ، اقتصاد العراق بين العجز ومتطلبات الانطلاق ، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 22-24آذار ، 2009 ، ص10 .

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 ، مصدر سابق ، ص81 .

ثانياً : البيئة التشريعية والقانونية المناسبة

إن وجود بيئة تشريعية وقانونية مناسبة على المستوى الوطني يعد أمرا" بالغ الأهمية في نجاح القطاع الخاص ، إذ إن القوانين والتشريعات تكفل للمستثمرين المحليين ضمان أموالهم ومن ثم مشاريعهم من التعرض إلى التأميم أو المصادرة أو وضع اليد والقيام بتعويض المستثمر في حالة الضرورة القصوى[1]، وكلما كانت تلك القوانين تتسم بالشفافية والاستقلالية شجع ذلك على توفير مناخ ملائم لمستثمري القطاع الخاص ، فعدم استقرار الجوانب القانونية وغموض اللوائح تؤدي إلى زيادة مخاطر عدم الالتزام بها وإلى رفع تكلفة القيام بالأنشطة الاقتصادية ومن ثم إلى وجود مناخ غير جاذب للاستثمارات ومنع رجال الأعمال المحليين من إنشاء الشركات والاستثمار في البلد وقد خطى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 على طريق جديد للتنمية الاقتصادية ، بجعل القطاع الخاص المحرك الرئيس في الاقتصاد وقد بين هذا التوجه بوضوح في إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005-2007 ,2007-2010 , 2010-2014 وكذلك في وثيقة العهد الدولي مع العراق ، وبدأ بتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص كان من أبرزها صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي وفر إطاراً ملائماً لتنمية القطاع الخاص وتحسين البنية الأساسية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون [2]، ويمنح القانون رقم 13 لسنة 2006 المستثمرين المزايا والضمانات الآتية :- [3]

1- منح المشاريع المشمولة بهذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمة لاستمرارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز قدراتها التنافسية .

2- الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات ابتداء" من تاريخ تشـــغيل المشـــروع ، وإذا كانت نسبة مشاركة المستثمر العراقي مع المستثمر الأجنبي في المشروع تزيد عن 50 % فأن عدد سنين الإعفاء من الضرائب والرسوم تزداد لتصل إلى 15 سنة .

---

(1) جون د. سوليفان ، الريادية ، (واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2004) ، ص17 .

(2) زهير الحسني ،دور قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 في دعم القطاع الخاص في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009 ، ص82 .

(3) الوقائع العراقية ، قانون الاستثمار ، رقم 13 لسنة 2006 ، مصدر سابق ، ص11 .

3- الحق في استئجار الأراضي المخصصة للمشروع لمدة 50 سنة قابلة للتجديد ومنح حق امتلاك الأراضي في مشاريع الإسكان .

4- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام قانون الاستثمار كلاً أو جزء" بأستثناء مايصدر بحقه حكم قضائي .

5- أي تعديل للقانون لايترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقره بموجبه .

6- إلزام المستثمرين بتدريب المستخدمين العراقيين وتأهيلهم وأن تكون الأولوية للعاملين العراقيين في التوظيف والاستخدام .

7- إعفاء قطع الغيار المستوردة لإغراض المشاريع الاستثمارية من الرسوم على أن لاتزيد قيمتها عن 20 % من قيمة شراء موجودات المشروع .

8- منح مشروعات الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل 4 سنوات على الأقل على إن يتم إدخالها العراق واستعمالها في المشروع خلال 3 سنوات من الموافقة على قوائم الاستيرادات .

وعلى الرغم من توافر تلك الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار المحلي في العراق ، إلا إن تعقد الإجراءات الإدارية والروتين الحكومي في منح إجازات الاستثمار يقف عائقاً أمام المستثمر المحلي في العراق لإنشاء شركة أو مصنع ، ونظراً لأهمية ذلك فقد أصبحت دول العالم تتنافس فيما بينها لتسهيل بدء الأعمال الجديدة ومنها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فبموجب المسح السنوي الذي يقوم به البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والذي جرى ل (183) دولة لسنة 2008 ، حازت السعودية على المرتبة 13عالمياً والأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة ، إذ قامت السعودية بإنشاء مركز الموقف الواحد لتسجيل الأعمال وتسجيل عمليات منح رخص البناء (one – st opcenter)[1]، وعلى الرغم من إن العراق في

(1) البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 ، نيويورك ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ، 2008، ص17-19 .

أمس الحاجة للاستثمار وإقامة المشاريع الجديدة فمرتبتهُ بين دول العالم مستمرة بالتدهور للسنة الرابعة إذ انخفضت مرتبتهُ العالمية من 145 للسنة 2007 إلى146 للسنة 2008 [1] ، إذ يتعرض المستثمر المحلي إلى إجراءات معقدة وطويلة فيما يتعلق بتسجيل الشركة أو المشروع الاستثماري تصل إلى (11) إجراء ، وكما يوضحها المخطط (1) .

فضلا" عن ذلك ، هنالك تكاليف أخرى تحتاجها عملية تسجيل المشروع التجاري، كتكلفة تحضير المستلزمات الأولية والأوراق الرسمية المطلوبة وتكلفة الأجور اللازمة لفتح حساب مصرفي أو إيجاد محام تسجيل شركات ، أو الرشاوى التي يجب أن تدفع لإكمال نصف هذه الإجراءات على الأقل ، ومما لاشك فيه أن التعقيد في هذه الإجراءات تثني من رغبة أصحاب المشاريع بالنظر في عملية التسجيل ، مالم يكونوا مجبرين على الأمر.

(1) البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 ، مصدر سابق ، ص[20] .

مخطط (1)

الخطوات اللازمـــة لتسجيل شركـــة في العـــراق

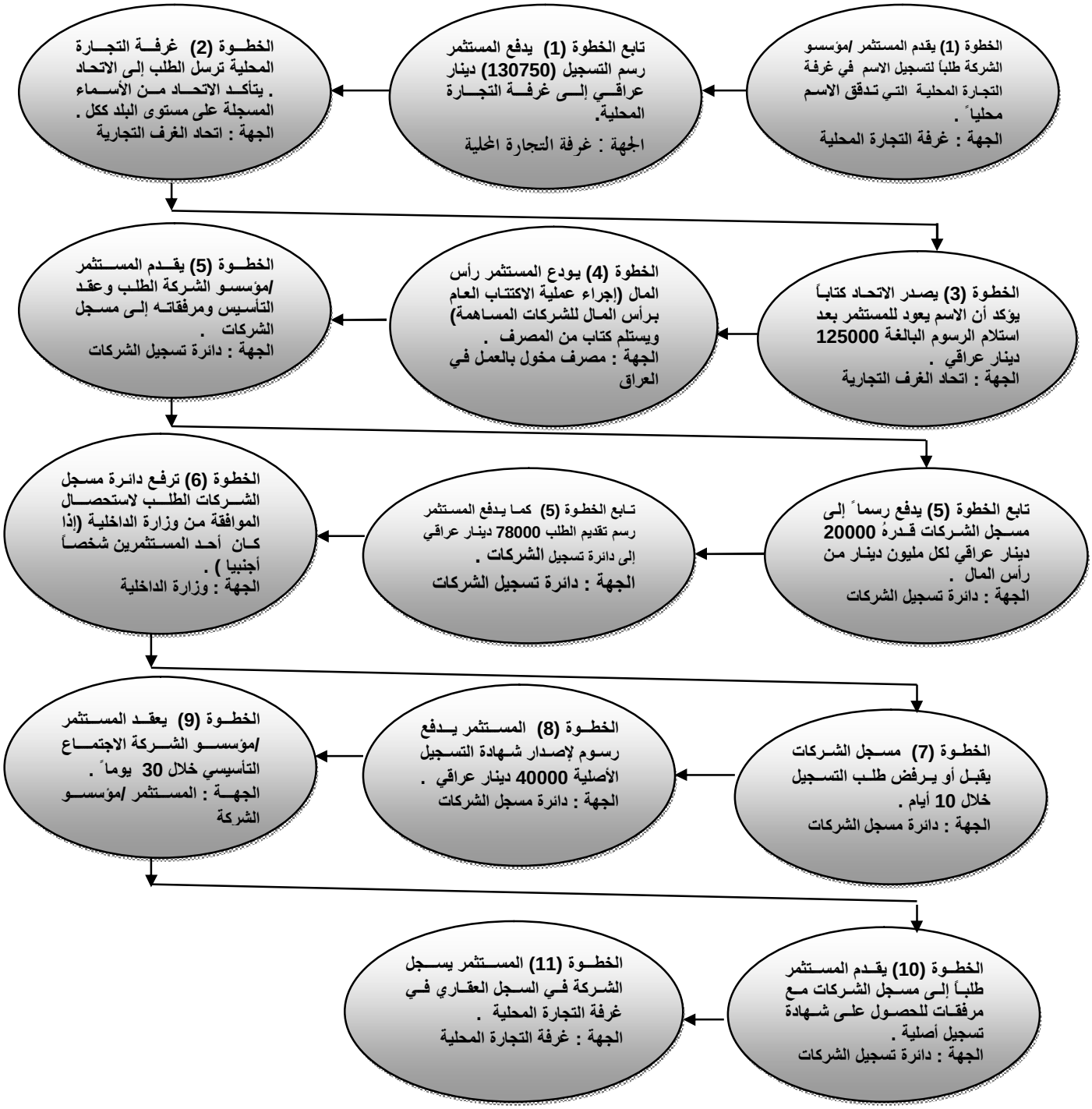

المصدر:- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) – برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات ، خريطة طريق المستثمر في العراق ، أيلول 2009 ، ص[38] .

ثالثاً : رأس المـــال

يشكل رأس المال المرتكز الأساسي للقطاع الخاص الوطني ، فلكي يبدأ المشروع الاستثماري لابد من توافر رأس المال الكافي لبناء المشروع وتشغيله، إلا إن القطاع الخاص في العراق يعاني من نقص كبير في رؤوس أموالهُ التي هربت معظمها خارج البلد بسبب تدهور الوضع الأمني بعد عام 2003 ، وعلى الرغم من صدور قانون رقم 106 لسنة 2000 الذي أستحدث بموجبه صندوق التنمية المرتبط بوزارة التخطيط والذي يهدف إلى تمويل نشاطات القطاع الخاص والتعاوني والمختلط عبر منح القروض الميسرة ، إلا إن نظام الإقراض عن طريق صندوق التنمية كان غير فعال بسبب الإجراءات الإدارية والروتينية المعقدة ، إذ كان قرار منح القرض يستغرق شهوراً أو سنوات ، فضلاً عن شروط تقديم الضمانات ، والمصدر المحلي الآخر للتمويل والذي تم أيضاً تحييد دورهُ بسبب تدهور الأوضاع الأمنية هو المصارف الصناعية والزراعية والتجارية التي لم تسهم بشكل فعال في تمويل الاستثمار المحلي نظراً لاضطرارها وبسبب التقلبات الاقتصادية التي يشهدها البلد إلى ضمانات عالية جداً مقابل تقليص مدة القروض الاستثمارية[1] ، إن ضعف رؤوس الأموال للقطاع الخاص الوطني في العراق أسهمت بجعل شركاته غير قادرة على أخذ الدور المطلوب منه في مشاريع إعادة الأعمار للبلد ، لا سيما وأن مشاريع الأعمار والبناء تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يملكها القطاع الخاص الوطني ، الأمر الذي دفع الجهات الحكومية بالاتجاه نحو الاعتماد على الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريعها . وفي دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (TIJARA-USAID) لتقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص في العراق، وضع أصحاب المشاريع العراقية معوق رأس المال في مقدمة العوائق التي تواجههم وهو أمر أكبر بالنسبة لديهم من معوق الوضع الأمني الذي وضع في المرتبة الثانية ، وتشير الدراسة إلى إن الغالبية العظمى من أصحاب المشاريع يمولون أنفسهم من خلال مدخرات أنشطتهم التجارية ومدخراتهم الشخصية ، وتظل معظم مشاريع القطاع الخاص مترددة في التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية من اجل الحصول على التمويل بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة ومعدلات الفائدة المرتفعة يصاحبها غياب المعرفة والخبرة المصرفية في التعامل مع المصارف والدخول إلى

(1) هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ، مصدر سابق ، ص90 .

نظام الائتمان الرسمي ، إذ تملك نحو(12%) فقط من مشاريع القطاع الخاص في العراق حسابا" مصرفيا"[1] ، لذا يجب أن تتدخل الدولة لتوفير التمويل اللازم لمشاريع القطاع الخاص الوطني وعلى الرغم من أهمية اعتماد القطاع الخاص على نفسه في توفير رؤوس الأموال ، إلا إنه من الضروري توافر مساندة حكومية أيضاً لتحفيز وتعزيز تلك الاستثمارات ، فعندما يخاطر المستثمر المحلي بجميع مدخراتهُ المالية في ظل انعدام مساعدة الحكومة يتعرض للخسارة وفقدان تلك المدخرات ، لذا فأن مساعدة المستثمرين المحليين على تقليل حجم المخاطر لابد وأن يصبح من آليات الحكومة لخلق قطاع خاص قوي . كذلك فأن تنفيذ هذه المشاريع للقطاع الخاص لايتطلب فقط توافر الأموال ، بل يحتاج إلى العناصر المتممة لرأس المال كالقوة العاملة ذات المهارة المناسبة كالميكانيكيين والكهربائيين والمشغلين والتقنيين من ذوي المهارات الخاصة ، إن توافر هؤلاء ضروري جداً في عملية تحويل رؤوس الأموال الاستثمارية إلى أصول ثابتة وتشغيل المشاريع الناتجة عن ذلك بطرق تحقق الأهداف المنشودة من تلك المشاريع ، فضلاً عن ذلك توفير رأس المال العام الاجتماعي الذي وضع تسميتهُ البرت هيرشمان والذي يعني بالبنية التحتية كالطرق والجسور والمطارات ....الخ[2] ، إن توافر البنية التحتية يؤدي إلى انخفاض كلفة المشاريع بصورة عامة ومن ثم تشجيع المستثمرين على الاستثمار .

(1)الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(TIJARA-USAID)، تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص وتحديد المعوقات(التحديات)والفرص لمؤسسات أعمال خاصة على مستوى بيئة الإعمال وعلى مستوى ذات المؤسسة نفسها للمشاريع الخاصة في العراق ، واشنطن ، 2010 ، ص40-44.

(2)Hirschman Albert , The strategy of Economic Development , New York , W.W Norton and company , 1978 , pp.83-84.

رابعاً : الحكـم الصالـح

إن مفتاح الانتقال الناجح المستديم إلى النظام القائم على أساس اقتصاد السوق هو الحكم الصالح[1] ، أي المؤسسات الرئيسة القابلة للمحاسبة والمساءلة ، وقد عرف الحكم الصالح من قبل صندوق النقد الدولي بأنه الشفافية في الموارد والحسابات العامة للدولة والفعالية في إدارة تلك الموارد والعمل على دعم واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص[2] .

إذ إن المناخ الذي يهيئهُ وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يسهم في ضمان وجـــود نظام يطبق القواعد نفسها على جميع الأطراف (الدولة،والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) وتشمل الجوانب المؤسسية الرئيسة كحماية حقوق الملكية الخاصة وأنظمة ضد الاحتكار أو سياسات لحماية التنافس وتنفيذ العقود وأنظمة قوية لحوكمة الشركات والشفافية في المعلومات والقوانين[3]، فضلاً عن ذلك يقوم الحكم الصالح بتوفير الوسائل التي تمكن رجال الأعمال في المشاركة بأعداد السياسات العامة المتعلقة ببيئة القطاع الخاص فيضمن مشاركة متساوية من جميع تلك الأطراف من خلال إيجاد نظم تحكم العلاقات بينها ، وتفعل دور القطاع الخاص ليكون مشاركاً منافساً للقطاع العام ، الأمر الذي يجعل الحكومة تركز فقط على مايمكنها القيام به وبشكل أفضـــل وتفويض الأعمال التي لايستطيع القيام بها إلى القطاع الخاص وهذا مايستلزم إصلاح دور الدولة لتمكين القطاع الخاص بما يضمن أفضل الأساليب في تقديم الخدمات[4] ، إلا أن الفساد الإداري والواسطة والمحسوبية والرشوة بأشكالها كافة أصبحت المرشح الأساسي لإرساء العقود الاستثمارية في العراق ، إذ كثيراً مايعاني رجال الأعمال المحليين من تفضيل الحكومة لبعض المقاولين في منح العطاءات دون النظر إلى أيهم أكفأ في إرساء المناقصة للمشاريع القائمة ، لذا يمكن إجراء بعض الإصلاحات ومنها منح العقود وعلى أسس تنافسية وعلى وفق نظام يتسم بالشفافية والنزاهة وجعلها علنية مع إتباع شروط الإفصاح .

---

(1) جون . سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ، (واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2002) ، ص16 .

(2) د.كمال رزيق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 25 ، 2005 ، ص12-13 ، متاح على الانترنت : - . www.uluminsania.net

(3) صلاح محمد الغزالي ، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية ، منظمة الشفافية الكويتية ، الكويت ، 2007 ، ص5 .

(4) عامر خضير حميد الكبيسي،إستراتيجية مكافحة الفساد مالها وما عليها،(الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)،ص10.

يتضح مما تقدم ، إن نشاط القطاع الخاص سوف لن يحقق النجاح المطلوب لتنمية الاقتصاد العراقي ما لم يتوافر الدعم الكافي من قبل الدولة ، وأن أحد أوجه التعاون الحكومي هو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والانفتاح بالمعلومات الحقيقية الخاصة بالاقتصاد الكلي وحالة السوق حتى يتمكن القطاع الخاص من إجراء التحليلات اللازمة واتخاذ القرارات الصحيحة .

المبحث الثاني

دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق

تعد سياسات الخصخصة إحدى الوسائل التي يمكن اعتمادها من أجل تطوير نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد لرفع كفاءة أداء المؤسسات والشركات الوطنية على أسس تنافسية من خلال توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص .

أولاً : مفهوم الخصخصة وأساليبها

عرفت الخصخصة من عدة جوانب منها اقتصادية حيث عُرفتْ بأنها عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات ، **أي** هي العملية التي يتم بموجبها إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات . ومن وجهة نظر سياسية تعني إنهاء الدور المركزي والمحوري للحكومة ، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص . ومن وجهة نظر اجتماعية بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع بوصفه صاحب هذه الحقوق أولاً والمنتفع منها ثانياً ، وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وماتنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد إن كانت في يد الدولة أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة جزئياً أو كلياً إلى ملكية خاصة [1] . وتتم عملية الخصخصة بأشكال عدة سنعرض وفيما يلي أبرز الأساليب المعتمدة في ذلك :-

1- أساليب تنهي ملكية الدولة وتتضمن عدة طرائق منها [2]:-

أ- طريقة البيع المباشر:- تعد هذه الطريقة من أكثر الطرائق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي ، إذ تقوم الحكومة ببيع كامل أو جزء من المشروعات إلى القطاع الخاص .

ب- طريقة البيع للعاملين والإدارة :-على وفق هذه الطريقة سيكون بمقدور العاملين والإداريين الحصول على حصص أو نسب كلية أو جزئية من المشروعات ومن ثم فأن الحكومة هنا لاتحتاج إلى أن تتفاوض مع جهات خارجية محلية أو أجنبية .

---

(1) فالح أبو عامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية ، (الأردن ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2010) ،ص224 .

(2) رياض دهال وحسن الحاج ، حول طرق الخصخصة ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004) ، ص4-6 .

ت- طريقة البيع من خلال قسائم الكوبونات :-على وفق هذا الأسلوب يتم توزيع قسائم البيع مجاناً أومقابل أسعار محددة للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في المشروعات التي تتم خصخصتها أو بيعها في السوق ضمن طريقة المزاد العلني .

ث- طريقة التصفية :- يمكن أن تلجأ الحكومة إلى خيار التصفية للمشروعات وبيع أصولها بدلاً عن بيعها كمشروع قابل للاستمرار في حالة حدوث خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة النشاط الاقتصادي أو وجود منافسة شديـــدة أو في حالة عدم قدرة المشروع على التلاؤم مع ظروف السوق المستجدة أو التكنولوجيا الحديثة .

2- أساليب لا تنهي ملكية الدولة وتتضمن[1] :-

أ- خصخصة الإدارة : وتهدف إلى رفع كفاءة الأداء للشركات العامة وذلك بتحسين إدارتها من خلال إدخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص مع إبقاء ملكية الدولة لتلك الشركات ، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا" متعددة منها عقد الإدارة والتأجير والامتياز .

ب- الخصخصة التنظيمية : وتعني قيام الدولة بتحرير الاقتصاد من الإجراءات التقييدية لإدارة الملكية ، وتعد من الأساليب التي يؤيدها المتخصصون الأكاديميون لأنها تعيد تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك من خلال إلغاء بعض القيود القانونية والإجرائية التي تفرضها الدولة على نشاط وملكية القطاع الخاص ويسمح لهذا القطاع بإنتاج سلع وخدمات كانت حكراً على القطاع العام ، من اجل خلق منافسة بين القطاعين الخاص والعام تهدف إلى تحسين مستوى الإنتاج وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

(1) أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مصدر سابق ، ص400 .

ثانياً :آلية تنشيط دور القطاع الخاص في العراق

إن تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي خلال ثمانينات القرن العشرين لم تسهم في تحقيق نتائج مرغوبة على مستوى الأداء الاقتصادي وتخفيض العجز المالي والتضخم ، لعدم بنائها على أسس اقتصادية سليمة ،إلى جانب ذلك قيام الحكومة بإصدار قوانين وقرارات لخصخصة عدد من المشاريع العامة دون أن تسبقها فترة مناسبة للدراسة والتحضير والتهيئة لتنفيذ هذه الإجراءات، وبقدر تعلق الموضوع بدور الخصخصة في تنشيط القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فأنهُ ليس من الضروري أن تعني كل عملية خصخصة هدم للقطاع العام ببيع مؤسساتهُ إلى القطاع الخاص[1]، بل أن تكون الخصخصة إحدى الحلول القائمة لتنشيط دور القطاع الخاص الوطني الذي مازال ضئيلاً جداً ورفع الكفاءة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لمنشآت القطاع العام التي تعاني من مشكلات وتعقيدات إدارية وبيروقراطية ، لذلك يمكن تأهيل هذه الشركات عن طريق الأخذ بأسلوب الخصخصة التنظيمية التي ستعمل على الحد من احتكار الشركات العامة ويسمح بالمنافسة بين المشروعات العامة والخاصة التي ستنعكس على رفع قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أفضل إشباع ممكن من السلع والخدمات وقد تم اختيار عينات واسعة من الشركات التي تعمل ضمن الاقتصاد الوطني والتي يمكن تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص عن طريق الخصخصة التنظيمية وتخفيف العبء عن إدارة الدولة وكالأتي[2] :-

1- إن القطاع الصناعي قد أخذ الحيز الأول من مجموع الدعم المقدم من قبل الدولة من حيث أعداد الشركات الخاسرة التي بلغت 28 شركة من مجموع 66 شركة عاملة في هذا القطاع ، وقد بلغ العجز 275.799 مليار دينار في عام 2008 إذ إن هناك شركات مازالت خاسرة والدولة تقوم بدعمها لغرض النهوض بها ، وهذا يدل على العجز الكبير في هذه الشركات العاملة في هذا القطاع من دون تحقيق إيرادات تغطي نفقاتها .

---

(1) حسين عجلان حسن ،القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الحادي عشر ، 2006، ص40.

(2) وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، شركات القطاع العام بين الواقع والطموح ، على الموقع الالكتروني :-
www.mof.gov.iq .

2- ويأتي في المرتبة الثانية من حيث إعداد الشركات الخاسرة قطاع الماء والكهرباء الذي بلغ العجز فيه 3.197 مليارات دينار عام 2008 ، إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة في هذا القطاع 20 شركة من أصل 22 شركة عاملة في هذا القطاع الحيوي ، أي إن معظم الشركات العاملة تعمل بعجز ولا تحقق فائضا" إلا شركتان ضمن هذا القطاع .

3- أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع الخدمات إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة بحدود 11 شركة من أصل 16 شركة عاملة وقد بلغت نسبة العجز فيه 1.104 مليار دينار عام 2008 .

4- وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع النقل والمواصلات إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة 8 شركات من مجموع 14 شركة عاملة وقد بلغ العجز في عام 2008 لهذا القطاع 74.939 مليار دينار.

5- أما قطاع البناء والتشييد فيأتي بالمرتبة الخامسة من حيث عدد الشركات الخاسرة والبالغة 7 شركات من مجموع 16 شركة عام 2008 وبمعدل خسارة تقارب 36.622 مليار دينار.

6- واحتل قطاع التعدين وقلع الأحجار المركز السادس ، إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة 6 شركات من أصل 11 شركة وبلغ الدعم المقدم للشركات الخاسرة بحدود 11.083 مليار دينار .

7- ويأتي في المرتبة السابعة القطاع التجاري من حيث عدد الشركات الخاسرة البالغة 5 شركات من أصل 10 شركات عاملة ،إذ تعمل بعجز مقدارهُ 1.091 مليار دينار عام 2008 .

8- ويأتي في المرتبة الثامنة القطاع المالي إذ بلغ العجز في هذا القطاع 2 شركتين خاسرتين من أصل 13 شركة عاملة عام 2008 (*) .

9- ويأتي في المرتبة الأخيرة القطاع الزراعي من حيث عدد الشركات الخاسرة والبالغة 3 شركات من أصل 6 شركات عاملة وبدعم مقداره 1.657 مليار دينار عام 2008 .

لذلك فأن أسلوب إدارة القطاع الخاص لتلك الشركات سيكون مناسباً جداً ، خاصةً وان هذا الأسلوب يعتمد على مبدأين أساسيين هما (الكلفة والعائد) وهذا التنافس بين الكلفة والعائد يدفع رجال الإعمال بالسعي نحو تحسين أداء المشروع وتنويع المنتجات وتحديثها وجعلها أكثر قدرة على المنافسة ، مما

(*) : لم يتم الحصول على بيانات دعم القطاع المالي عام **2008** .

سيدفع ذلك إلى تنشيط الاقتصاد وجعلهُ أكثر ديناميكية[1] ، وفي المقابل تكون الصورة مختلفة مع القطاع العام في ظل التخطيط المركزي ، إذ تمتزج الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية وتكون عادةً مقيدة بمركزية اتخاذ القرارات ودور محدود للمبادرة الفردية في التغير ويتحول الأداء الاقتصادي إلى مجموعة مؤشرات تسعى الوحدات الإنتاجية إلى تحقيقها وبوتيرة أبطأ نسبياً في الاستجابة للتغيرات المستمرة في حاجات الأفراد ورغباتهم من السلع والخدمات[2] .

لذا فقد كان التحول إلى القطاع الخاص هو الآلية الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق [3] ، وكذلك الإستراتيجية الرئيسة لتحفيز إعادة الهيكلة في شركات القطاع العام ، وبموجب ذلك ارتبطت برامج الإصلاح ارتباطاً وثيقاً بجهود توسيع قاعدة الملكية لدى الأفراد وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة وزنهُ النسبي في الإنتاج والاستثمار ، مقابل تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد وتخفيف الأعباء عن الموازنة الحكومية [4]، أما فيما يخص واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فما زال ضعيفاً تعوزهُ العديد من القرارات التي تجعلهُ قادراً على مسايرة عمليات الخصخصة التنظيمية [5] ، وعليه يتطلب الأمر أولاً بتأهيل القطاع الخاص ومن ثم توفير البيئة الملائمة لهُ ومن ثم إجراء عملية تحويل إدارة مشاريع القطاع العام إليه وهذه العملية تتطلب الكثير من الإجراءات لعل من أبرزها الآتي :-

1-وجود إرادة إصلاحية معلنة وثابتة ومدعمة بشرعية داخلية راسخة ومتبلورة ، تعمل على تشجيع ثقافة اقتصاد السوق والتي تشمل بجانب القيادة السياسية فئات العاملين ورجال الأعمال والمستهلكين والمواطنين .

---

(1) Christoffersen , Peter and T.slok , "Do Asset prices in Transition countries contain information about future Economic Activity " , IMF , WP 100/103 , 2000, P[14].

(2) جانوس كورناي ، تحقيق التحول إلى الملكية الخاصة ، واشنطن ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، 2000 ، ص[3] .

(3) احمد عباس الوزان ، التحول نحو القطاع الخاص آلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق الحر ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ،بيت الحكمة ، 2009 ، ص[58].

(4) باقر كرجي حبيب الجبوري ، خصخصة القطاع العام في العراق الأسباب والنتائج المتوقعة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 11، العدد3 ، 2009 ، ص[181] .

(5) عماد محمد علي ، دعم القطاع الخاص أداة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق ، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثاني عشر ، تشرين الثاني ، 2009 ، ص[17] .

2- لا تخصيص مجدٍ وعادل دون إطار قانوني مؤسسي وتشريعي يفسح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في إدارة تلك المشاريع بشكل يمنحهُ القدرة على المنافسة مع المشروعات الاقتصادية الأخرى.

3- لابد من استحداث قانون تخضع بموجبه المؤسسات التي تعجز عن المنافسة أو مواكبة السوق لإجراءات الإفلاس والتصفية التي تخضع لها مؤسسات القطاع الخاص دون أن يتحمل دافع الضرائب أو الدولة أي مسؤولية تجاه العاملين بهذه المؤسسات عند إفلاسها.

4- تشكيل هيأة خاصة للخصخصة ثابتة وموثوقة وذات صلاحيات وحصانة ، ذلك إن ربط الخصخصة بهيئة سياسية يتناقض مع فلسفتهُ ، لتكون مهماتها الرئيسة مسح عام لجميع المنشآت العامة وإعادة تقييمها وأدراجها من حيث الأهمية ومدى فاعلية كل منها أي تقوم بتشخيص المنشآت ومدى قابلية الحكومة على الاستمرار بها وذلك من خلال أهميتها للمجتمع .

وبعد ذلك فأن التوجه نحو تحويل إدارة الشركات العامة إلى القطاع الخاص سيكون توجه سليم من الناحية الاقتصادية وستكون عملية انطلاق لكلا القطاعين العام والخاص من نقطة شروع واحدة ، إذ يتضمن هذا الأسلوب السماح للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل مشاريع القطاع العام كلاً أو جزء" وهذه العملية لايعني حتماً نقل ملكية هذه المنشآت إلى القطاع الخاص ، ومن ثم لاتفرض على الدولة التزامات قانونية تتعارض مع توجهاتها السياسية ولكنها تعني بالترجيح النسبي نقل إدارة وتشغيل هذه الشركات العامة إلى إدارة القطاع الخاص الوطني ، لضخامة الأصول وصعوبة بيعها كلاً أو جزء" إلى القطاع الخاص الذي يعاني من شحة رؤوس أموالهُ ، إن هذه الطريقة ستحقق مكاسب أكبر فيما لو بقيت تلك الشركات تحت إدارة القطاع العام إذ إن الإدارة الجديدة من قبل رجال الأعمال ستوفر لهم حافزاً أكبر على رفع الكفاءة لأنهم سيتحملون نتائج قراراتهم وكذلك فأن اختيار المدراء سيكون على وفق المؤهلات والكفاءة وليس لأسباب سياسية أو فكرية ، الأمر الذي يعمل على تحقيق المنافسة مع شركات ومعامل القطاع العام وخصوصاً في حالة الاعتقاد بأن أداء القطاع الخاص أفضل من أداء القطاع العام وتحقيق مبدأ البقاء للأصلح ، ولكن في كل الحالات لايعني ذلك إلغاء دور الدولة في عملية المراقبة والإشراف وتوجيه المنشآت الاقتصادية العامة كما ينبغي التأكيد على إن الدولة تؤدي دورا"متوازنا" ومتكاملا" مع السوق ، فالقطاع الخاص بحاجة إلى الدولة[1] .

(1) مهدي الحافظ ،إدارة الإصلاحات الاقتصادية في العراق ،ندوه لمعهد الديمقراطية والتنمية في العراق،بغداد،كانون الثاني، 2006، ص7.

مما سبق يمكن القول ، إن أهم القطاعات التي يمكن إسنادها إلى القطاع الخاص هي القطاعات الخدمية إذ إنها مؤهلة لعملية الخصخصة التنظيمية بشرط أن تكون هناك تعديلات أساسية في الأسعار بما يحقق مصلحة الأفراد أي المستهلكين والقطاع الخاص وفي المقابل سوف تتخلص الدولة من نفقات مالية كبيرة لقطاعات الخدمات والمشكلات التي تعاني منها ، ولنجاح ذلك لابد من سن التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة التي من أهدافها منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وعلاوة على ذلك إنشاء هيئات رقابية نزيهة لمتابعة أعمال المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان منافسة عادلة[1] ، إن التفكير في تحول إدارة القطاع الخدمي العام إلى القطاع الخاص لايستند فقط إلى عدم توافر الإمكانات المالية للحكومات للاستمرار بها ، وإنما ينطوي مثل هذا التحول على أهداف أخرى لاتقل أهمية في مجال التصدي للضغوط الناتجة عن استمرار زيادة الطلب على خدمات البنى الأساسية ، فضلاً عن ماقد يترتب على هذا التوجه من ترشيد واستخدام أمثل للخدمات الأساسية التي أصبحت تتصف بالندرة وارتفاع تكاليفها العالية ، أما فكرة إسناد القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص الوطني مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، لايمكن أن يكتب لها النجاح مالم تتوافر الحماية الكافية لمنتوجات هذه الصناعات التي لم تتمتع بالميزة التنافسية بسبب عدم مواجهة هذه الصناعات للسلع المستوردة بسبب تباين الجودة ، والتكاليف ، وإذا ما استمرت نسبة الضريبة الكمركية على السلع المستوردة نحو(5%) فقط فأنها ستعوق عمل القطاع الخاص وبالنتيجة ستكون العملية غير مجدية تماماً .

من هنا فأن إعادة النظر وإجراء إصلاحات اقتصادية مهمة على السياسات الاقتصادية أصبح أمراً تحتمه الظروف الاقتصادية والمالية وضرورة تحسين كفاءة التوظيفات الاستثمارية للدولة من ناحية أخرى ، ففي إطار جهود الحكومة العراقية في السعي لخصخصة المشاريع الإستراتيجية فقد صادق مجلس الرئاسة بجلستهُ المنعقدة في 2-12-2007 على قانون الاستثمار الخاص في صناعة تكرير النفط الخام في العراق وحسب قانون رقم 64 لسنة 2007 [2] وكان الهدف من هذا القانون تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق والإسهام في بناء القاعدة الصناعية

---

(1) عامر عبد الأمير شاكر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ،2007، ص12 .

(1) جريدة الوقائع العراقية ، قانون الاستثمار رقم 64 لسنة 2007 قانون تصفية النفط الخام ، بغداد ، العدد 4032 ، 2007 .

من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام وتضمن القانون أيضاً منح القطاع الخاص صلاحية إنشاء مصافي تكرير النفط الخام وامتلاك منشآتها وتشغيلها وإدارتها وتسويق منتجاتها ، وكذلك منح القانون للشركة المستثمرة حق استخدام المرافق العامة كالمستودعات ومرافق التصدير والأنابيب بموجب عقد بينها وبين وزارة النفط والوزارات ذات العلاقة بتنظيم حقوق والتزامات الطرفين .

وتأسيساً على ما تقدم ، فأن هناك حاجة ملحة تدفع الدولة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وتوزيع الموارد إدارياً لصالح القطاع الخاص ولكنهُ بصورة معتدلة وليس بالتوسع المفرط وذلك لتحقيق أهداف متعددة أهمها التوزيع الكفوء للموارد في ظل اقتصاد مفتوح يدعم الناتج المحلي غير النفطي بالمعدلات التي تطمح إليها عبر استثمارات متجددة لرأس المال الخاص الوطني في تلك القطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : أنموذج الخصخصة التنظيمية لبعض شركات القطاع العام في العراق

إن فكرة عملية الخصخصة أوسع نطاقاً وأعمق مضموناً من عملية بيع منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص فبموجب الخصخصة التنظيمية التي تبقي على ملكية الدولة يمكن خلالها تنشيط أداء القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام خصوصا" وأن الاقتصاد العراقي الآن في أمس الحاجة إلى إعادة هيكلة قطاعاتهُ الاقتصادية .

وإذا أخذنا إصلاح وخصخصة الشركات العامة لوزارة التجارة في العراق أنموذجاً فإن وزارة التجارة استحدثت منذ أربع سنوات مديرية لتطوير القطاع الخاص ، كانت سبباً في تضخم القطاع الحكومي والهيكل الرئيس للوزارة دون تقديم شيء يعتد به في مجال تطوير قدرات القطاع الخاص وفسح المجال لهُ لقيادة القطاع التجاري ، وهناك ثلاث شركات تتولى إدارة نظام البطاقة التموينية وهي إدارة ضعيفة وبيروقراطية وينتابها الفساد الإداري والمالي وهي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، والشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتصنيع الحبوب ، إذ لايمكن خصخصة الشركات الثلاث إلا بتقنين نظام البطاقة التموينية أو إجراء تغيير في إدارتها عن طريق شركات القطاع الخاص ، بما يسهم بفعالية في إدارة الشركات وجعلها تعمل على وفق معايير تجارية .

فيمكن من خلال إصدار كوبونات البطاقة التموينية على غرار(الفيزا كارت) وتكون مقبولة في الأسواق مقابل مفردات عينية محددة من حيث الكم والنوع يحق لحامليها تنقيدها في المصارف الحكومية والخاصة ، ولكن تحتاج هذه الطريقة نظاما" مصرفيا" كفوءا" من أجل التعامل مع أشباه النقود (الكوبونات) وفتح حسابات في المصارف تخص الكوبونات التموينية ، الأمر الذي سينجم عنهُ سعي القطاع الخاص التجاري لتطوير قدراتهُ الاستيرادية والخزنية والتوزيعية من أجل إشباع الطلب الكبير على مفردات البطاقة التموينية مما سيخلق منافسة بين شركات الإنتاج يجعلها مضطرة إلى رفع إنتاجيتها وتحسين نوعية سلعها وخدماتها وتخفيف أسعارها ليس على مستوى القطاع الخاص بل حتى مع شركات القطاع العام ، كما يمكن التعاقد مع شركات خاصة لاستيراد وإيصال مفردات البطاقة التموينية بالكم والنوع المحدد لمدة سنة وبمعدل شركة واحدة لكل محافظة ، أما دور وزارة التجارة فيقتصرعلى الرقابة والإشراف ، وبذلك يمكن خصخصة الشركات الثلاث بالكامل مع إبقاء ملكية الدولة ، ويمكن أيضاً لوزارة التجارة بيع وإيجار المخازن والكراجات ووسائل النقل وغيرها إلى القطاع الخاص ، ويمكن أيضاً خصخصة الشركة العامة للأسواق المركزية عن طريق عرضها

للبيع لتكون (مولات) فهناك 21 سوقاً مركزياً منها 9 صالحة و 6 مدمرة جزيئاً و 6 مدمرة كلياً ، وهناك أيضا37 موقفاً ومسقفاً ومخزناً[1] يمكن عرضها للبيع والإيجار وتحويل العاملين الذين يتخلى عنهم المستثمر إلى دائرة الموظفين الاحتياط ، التي يمكن استحداثها إليهم في وزارة التجارة لينقل إليها الموظفون الفائضون في الشركات العامة أيضاً ويستمرون في الحصول على رواتبهم كاملة من الموازنة العامة للدولة ويخضعون لضوابط الترقية والعلاوة أو حسب تعليمات الدائرة ، كما يجب شمولهم بالتقاعد على وفق السن القانونية وخلق الحوافز للتقاعد المبكر كإعطاء رواتب لثلاث سنوات قادمة ، أما بالنسبة للشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية والشركة العامة لتجارة السيارات ، فعلى الرغم من كونها تعد من المنشآت الرابحة كونها معفية من الضرائب الكمركية من جانب ولأن مؤسسات الدولة ملزمة بالشراء منها حصراً من جانب آخر ،إلا إن هذا الأمر أوجد أفضلية احتكارية لاستيراد السيارات من قبل القطاع العام فقط ، لذا يجب السعي بجعلها شركات مساهمة من خلال إصلاح هيكل إدارتها لكي تعمل على وفق معايير تجارية ، أو خصخصتها وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص .

يستنتج مما سبق ، إن أي محاولات بذلك الاتجاه سوف لن تكون مجدية مالم تتوافر الأطر القانونية اللازمة لإدارة القطاع الخاص لمشاريع القطاع العام ، وفوق كل ذلك يجب أن يكون نظام البلد أهلاً لثقة مستثمري القطاع الخاص الوطني ولن يحدث ذلك إلا في جو الحرية والانفتاح السياسي والمعلوماتي لكونها صمام الأمان للقطاع الخاص للوصول إلى الهدف النهائي وهو خلق حالة مُرضّية أو مناسبة من النمو الاقتصادي المستدام .

(1) حسن بدري مهلهل ، تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة البنى الأساسية ، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثاني عشر ، تشرين الثاني ،2009 ، ص27 .

المبحث الثالث

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق

حظيَ موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم بعد إن أتضح إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على الجمع بين دور الدولة ودور القطاع الخاص في البناء والتنمية وعلى حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة بما فيها من طاقات وموارد وخبرات لدى كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها .

أولاً : مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأساليبها

إن الشراكة تعني أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكاناتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل [1] .

إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث ، متعدد الأوجه ، ذو أهمية متزايدة وهو مرتبط بأبعاد جديدة منها ، البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ، وفي هذا السياق فأن كثيراً مايحدث خلط بين مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين مفهوم الخصخصة ، إذ إن مشاركة القطاع الخاص هي ليست دائماً خصخصة ، لكن الخصخصة هي دائماً مشاركة القطاع الخاص[2] ، وإذا رجعنا إلى مفهوم الخصخصة فأنه في بعض جوانبه ينطوي على نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق بموجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إذ يحتفظ القطاع العام بملكية المنشأة ولا تتحول إلى القطاع الخاص ، كذلك فأن الخصخصة تسعى إلى تحرير الأسعار في السوق وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ودخول الشركات الجديدة أي إزالة القيود كافة على

(1) عادل محمود الرشيد ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، ص10 .

(2) برناردين اكيتوبي وآخرين ، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، صندوق النقد الدولي ، 2007 ، ص17 .

الدخول إلى السوق ، ويمكن في ظل هذا النظام إنشاء جهاز للإشراف على ضمان توازن المنافع بين المستهلكين والمنتجين ، أما في الشراكة بين القطاعين العام والخاص فتترك الحكومة هيكل السوق القائم كما هو تحت ملكية الدولة وتقوم بتوقيع عقود فردية مع الشركات لإقامة مشروعات جديدة وتحدد العقود حقوق ومسؤوليات كلا الجهتين للقطاع العام والخاص معاً ، وتتمثل أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص والياتها الشائعة في الأتي[1] :-

1- عقود الإدارة : وهي عقود تأجير خدمات إدارة يقوم بها القطاع الخاص ليضطلع بمسؤولية إدارة المنشأة لمدة محدودة ، وطبقاً للعمل المستقر في هذا الإطار تتراوح مدة هذه العقود من ثلاثة إلى خمسة أعوام وبذلك تتحول حقوق الإدارة إلى الشركة الخاصة وتبقى حقوق الملكية لدى المنشآت العامة كما تبقى مسؤولة عن النفقات التشغيلية والرأسمالية وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وعادة ما يكون جزء منْ التعويض المالي مرتبطاً بأداء المنشأة وبهذا تشارك الشركة الخاصة بجزء منْ المخاطر أو المنافع التجارية .

2- عقود الخدمات : وهو اتفاق تتعاقد من خلاله إحدى مؤسسات القطاع العام مع شركة من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد مثل تشغيل أو صيانة في المنشأة العامة لمدة محدودة وعلى وفق هذا الأسلوب تضع المؤسسة الحكومية معايير أداء النشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف على العمل ودفع رسوم متفق عليها للخدمة .

3- عقود الإيجار : وهو عقد تقوم الدولة بمقتضاه بتأجير مرافقها إلى مستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسددها إلى الجهة المؤجرة بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي تقع عليه مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة بمعنى تحملهُ المخاطر التشغيلية في حين تبقى الجهة المؤجرة مسؤولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة .

4- عقود الامتياز : وينطوي عقد الامتياز على كل سمات عقود التأجير غير أنهُ يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص تتمثل في تمويل إحلال أصول ثابتة أو توسعات محددة في المنشأة العامة ، بمقتضاه يتعهد القطاع الخاص مهمة توفير سلعة أو خدمة معينة مقابل تقاضي قيمة مادية من المنتفعين تحت إشراف ورقابة الجهة الحكومية ويكون عقد الامتياز محددا" لمدة تتراوح بين (15-30) سنة يتم

---

(1) أمل البشبيشي ، نظام البناء – التشغيل – التحويل BOT ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثامن والعشرون ، السنة الحادية عشر ، صيف 2002 ، ص[81] .

بعدها إعادة أصول المنشأة العامة إلى الجهة المالكة ، وتكمن الميزة الأساسية لهذا الأسلوب في إن القطاع الخاص سيكون مسؤولاً عن تحمل النفقات التشغيلية والرأسمالية فضلاً عن دفع تعويض مالي متفق عليه إلى الجهة المالكة ، الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة ، وعلى وفق هذا الأسلوب استنبطت طرائق عديدة لتنظيم العلاقة بين الطرفين عُرفتْ باسم نظام BOT (البناء- التشغيل- نقل الملكية) وتفرعاتهُ ، وتتمثل طبيعة هذا الأسلوب بأنهُ مدخل تمويلي وتشغيلي لمشاريع البنية الأساسية ، إذ تعهد مؤسسة عامة إلى شركة خاصة محلية أو أجنبية لإنشاء مرفق عام كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة ، ثم تقوم بإدارة وتشغيل المرفق لمدة معينة وبشرط محدد وتحت إشراف ورقابة المؤسسة العامة لتقوم بعد ذلك بنقل ملكية المشروع إلى المؤسسة العامة بانتهاء مدة العقد وتضع الجمعية العالمية للامتياز International Franchise Association في تصنيفاتها أكثر من 75 أسلوباً لتصنيف الأعمال حسب أسلوب BOT (Build –Operate –Transfer) ومن أبرز الصيغ المعتمدة ما يلي[1] :-

أ- نظام(البناء- التملك- التشغيل- نقل الملكية) BOOT (Build – Own - Operate –Transfer)

يقوم القطاع العام بموجب هذا النظام بمنح حق التملك خلال مدة الامتياز للقطاع الخاص بتمويل وبناء المشروع واستثمارهُ وتشغيله وصيانتهُ وتقاضي الرسوم المفروضة على الجمهور المستفيدين من خدمات المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز تنقل ملكية المشروع إلى القطاع العام.

ب- نظام (البناء – التملك – التشغيل) BOO (Build – Own - Operate)

هذا النوع هو صورة مبسطة من مشروعات البنية الأساسية تكون الملكية فيها دائمة ، إذ ينتهي المشروع ذاتياً بانتهاء فترة الامتياز وفي هذا النوع الوحيد يتم انتقال المشروع كاملاً إلى القطاع الخاص بعد بنائه وتشييده وتملكه إذ يقوم بتشغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة مثل باقي الأنواع لذلك يُعدْ هذا النوع أحد أساليب الخصخصة الكاملة والكلية لمشاريع القطاع العام .

---

(1) عفيف علاء الدين الريس ، الإصلاح الاقتصادي لمرفق الخدمات ، العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، 2007 ، ص11 .

(*) ملاحظة : تعني الأحرف اختصارا" للكلمات :- B(Build) ، O (Own)، T(Transfer) ، O(Operate) ، R(Rehabilitation) ، M(Maintenance) ، P(Purchase) .

ج- نظام (البناء – نقل الملكية – التشغيل) BTO (Build – Transfer - Operate)

حسب هذا النظام تقوم الدولة ببناء المشروع بنفسها وتتكفل بتمويلهُ ، ثم تعهد بتشغيله إلى القطاع الخاص وهي صورة من صور إدارة المشروعات العامة وأهم مجالاتها ألفنادق والمشروعات السياحية ، وتعد هذه الصورة عقداً من عقود الخدمات .

د -نظام (التحديث -التملك-التشغيل-نقل الملكية) MOOT (Maintenance– Own –Operate- Transfer)

يتم اعتماد هذا النظام في مشاريع قائمة ولكنها لاتعمل بكفاءة نظراً لتقادمها التكنولوجي أو عدم صلاحياتها ومن ثم تكون بحاجة لعملية تحديث يتم خلالها استخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم عمل حديثة ، فيقوم القطاع الخاص بهذه العملية ، إلا انهُ بعد انتهاء فترة الامتياز تنقل ملكية المشروع إلى القطاع العام .

هـ - نظام (إعادة التأهيل – التملك - التشغيل) ROO (Rehabilitation – Own - Operate)

يصلح هذا النظام لمشاريع قائمة ولكنها عديمة الجدوى بسبب قدم وتهالك موجوداتها وحاجاتها إلى عمليات التجديد والتطوير لذلك تقوم الجهة المالكة بعرضها على القطاع الخاص للقيام بهذه العمليات مقابل امتياز يتيح للمستثمر التمالك والتشغيل .

و -نظام (الشراء – البناء – التشغيل) PBO (Purchase - Build - Operate)

يمثل هذا النظام أهمية خاصة للدول التي تنفذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتعمل على تحويل بعض المشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص حيث يمكن للمستثمر شراء أصول المشروع القائم ثم القيام ببناء أصول جديدة ملحقة به وتشغيله .

يتضح مما تقدم ، وبموجب هذه الصيغ يستطيع القطاع العام توفير خدمة للإفراد دون إن يضطر إلى دفع تكاليف هذه الخدمة ،إذ يتكفل الطرف الذي يتم التعاقد معه بتوفير رأس المال وإنشاء المرفق وتشغيله على وفق اتفاق يتيح للمستثمر إمكان استعادة رأس المال المدفوع في إنشاء المرفق وكذلك تحقيق ربح مجزٍ، وعلية يمكن الإقرار بعدم وجود أسلوب واحد يعد هو الأسلوب الأنسب لعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنما الأمر يمتد إلى مزيج ، منها حسب حالة كل مؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي وحسب حاجة الدولة إلى تلك الشراكة، ومن المشاريع المؤهلة لتطبيق صيغ أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق المصافي النفطية ، ومحطات التوليد الكهربائي، والمستشفيات، والمدارس، والطرق وشبكات الاتصال، ومحطات تنقية المياه وشبكات ومحطات الصرف الصحي ووسائل المواصلات ذات التكلفة العالية مثل السكك الحديدية .. الخ .

ثانياً : الشـراكة بين القطاعين العام والخـاص فـي العـراق

ورث الاقتصاد العراقي الجديد تجربة قلقة غير مستقرة في العلاقة بين الحكومة والقطاع الخـاص ، بدأت مع قررات تأميم المنشآت الاقتصادية عام 1964 التي كانت نتيجتها ابتعاد القطاع الخاص عنْ أية عمليات استثمار متوسطة أو كبيرة وسيطرة شركات القطاع العام على جميع قطاعات الاقتصاد الـوطني وتحديداً خلال تلك المدة بداية ستينات القرن العشرين ظهرتْ تسمية القطاع المخـتلط كبدايـة لمفهـوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ صدرت القوانين الآتية [1] :-

1- قانون رقم 103 لسنة 1964 الذي عرف شركات القطاع المختلط بأنها الشركات التي تسهم الدولـة فيها بنسبة (51%) من رأس مال الشركة .

2- قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 الذي سمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم فيها الدولة من خلال إحدى تشكيلاتها أو أكثر بنسبة لاتقل عن (25%) من رأس مال الشركة .

3- قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 إذ نصتْ المادة 15 منهُ بأنهُ يحق للشركة العامة حـق المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية بتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشـركة داخـل العراق .

ويتضح من نص القانون (22) ، أن المجال مفتوح للدخول في شراكات مع الشركات العربية أو الأجنبية ولم يسمح القانون بالشراكة مع القطاع الخاص العراقي وهو قصور واضح في فهم أهـداف الشـراكة ، فتشجيع الدولة للشراكة منْ شأنهُ أيضاً أن يحفز الشركاء على مزيد من توظيـف الأمـوال والخبـرات الحقيقية سواء على المستوى المعنوي أم المالي أم غيرهما . ولقد حاولت إستراتيجيات التنميـة الوطنيـة للسنوات 2005-2007 ,2007-2010 , 2010-2014 وكذلك في وثيقة العهد الدولي مع العـراق على تفعيل دور القطاع الخاص ، إذ أكدت على إيجاد بيئة ملائمة للقطاع الخاص لقيـام شـراكة بـين الحكومة والقطاع الخاص ومشاركة المخاطر بينهما وأن تدار من قبل القادرين علـى ذلـك[2] .. إلا إن ذلك لم يعدُ إلا أهداف وتوجهاتْ بأهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والدليل أنهُ

---

(1) عدنان الشماع ، القطاع المختلط في الاقتصاد العراقي ،(بغداد ، دار الرواد للطباعة ، 2002) ، ص158 .

(2) واثق طه محمد ، القطاع الخاص في العراق بين مواطن الضعف وإمكانيات التطوير ، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 22-24 \ 3\ 2009 ، بغداد ، 2009 ،ص3.

لم يصدر حتى الآن قانونا" بخصوص هذا الموضوع ، ومما لاشك فيه أن إصدار قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبررهُ عدة اعتبارات منها على وجه الخصوص :-

1- توفير الشفافية للمستثمرين المحليين أو الأجانب .

2- توضيح الشكل القانوني للمتعاقدين على الإجراءات الواجب إتباعها لأختيار الشريك ، فضلاً عن الالتزامات والحقوق المتعلقة بالأطراف المتعاقدة .

3- توضيح المقتضيات الواجب تطبيقها خلال انجاز المشروع بدءاً منْ اختيار المشروع ومروراً بتنفيذه وتشغيلهُ انتهاء" بتحويل ونقل أصول المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة العقد.

وينبغي أن يتضمن الإطار القانوني مايلي :-

أ- إزالة القيود كافة المفروضة على مشاركة القطاع الخاص في تحويل وتشييد منشآت القطاع العام.

ب- تحديد القطاعات الصناعية والتجارية التي يجوز منح الترخيص بشأنها ، الأمر الذي يعيد النظر في وظائف القطاع العام ويتيح المجال للقطاع الخاص في ممارسة أنشطتهُ الاقتصادية .

ت- اختيار المشروع أو الشركة على وفق ضوابط المنافسة والشفافية ، علماً أن الإجراءات القانونية لاختيار الشريك تختلف حسب القطاع المعني وحسب كل اتفاقية للشراكة كما ينبغي للقانون أن يسمح للجمهور بالاطلاع على مقتضيات العقد بعد إبرامهُ .

ث- إنشاء أجهزة رقابية في كل قطاع تتمتع بالاستقلالية عن الهيئات العامة تراقب أسس ومعايير الجودة سواء كانت الخدمات مقدمة عن طريق القطاع العام أم الخاص ، مع مراعاة التسعيرة على وفق ما تقتضيهُ متطلبات الصالح العام .

ج- يجب أن يحدد القانون الشروط الجوهرية الواجب توافرها في اتفاق الشراكة ومنها أن يحدد الحد الأدنى لرأس مال الشركة أو المشروع وتحديد الأموال العامة التي لايجوز التصرف فيها مقارنة بالأموال والممتلكات الخاصة التي يجوز الحجز عليها ورهنها والتصرف فيها .

ومن الناحية الشكلية الصرفة ، تظهر في رحاب الشراكة بين القطاعين العام والخاص إشكالية تناقض المصالح المتمثلة في أهداف القطاع الخاص التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع وفي غايات الحكومة في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية لتخدم التنمية المستدامة، وتفادياً لظهور مثل هذا التناقض يجب اعتبار عقود الشراكة من العقود الإدارية بما يتيح خضوعها للمبادئ العامة للدولة والتي تغلب فيها المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتمنح الإدارة العديد من الامتيازات لضمان تحقيق هذه الغاية من جهة ، وإقامة نوع من التوازن بين أهداف القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى .

ثالثاً : أنموذج الشراكة في العراق

يمتلك الاقتصاد العراقي قطاعاً عاماً كبيراً يهيمن على أغلبْ القطاعات الاقتصادية ، وعلى أثر التغير السياسي عام 2003 تعرضت معظم تلك الشركات لأعمال النهب والتخريب مما أدى إلى توقفها بشكل كامل أو جزئي ، ولم يكن بالإمكان تأهيل هذه الشركات لأسباب عديدة منْ أهمها عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لهذا الغرض ، وان ماتم تخصيصهُ لتأهيل وتشغيل هذه الشركات لم يسد إلا حاجة عدد محدود من الشركات ،لذلك أتجهتْ وزارة الصناعة والمعادن للبحث عن مصادر أخرى لتشغيل معاملها. ففي منتصف 2004 تم تشكيل هيأة لدراسة خصخصة هذا القطاع ، حيث قامت اللجنة بالإعداد لقاعدة معلومات عن شركات القطاع العام وأعدتْ مسودة مشروع قانون هيأة الخصخصة ، إلا إن قراراً صُدِر ألغى هذه الهيأة في نيسان 2005 دون ذكر أسباب هذا الإجراء ، ولكن مجلس الوزراء في جلستهُ المنعقدة 29-8-2005 أعاد دراسة مسيرة هيأة الخصخصة الملغاة بل أُعدتْ مسودة تشريع معدل لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وبصيغ مختلفة كان أحدها المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومازال منذ التشريع حتى الآن في مجلس شورى الدولة في طور الدراسة والصياغة[1] ، ونتيجة التلكؤ في إصدار هذا القانون المهم ، لم يكن أمام وزارة الصناعة والمعادن ، إلا اعتماد قانون 21 لسنة 1997 الذي يسمح كما أشرنا آنفا إلى حق المشاركة مع القطاع الخاص الأجنبي لتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشراكة في العراق ، لذا قامت وزارة الصناعة باختيار 13 شركة ومعمل لعرضها كفرص استثمارية على القطاع الخاص الأجنبي للمشاركة في إدارتها وتشغيلها لمدة 15 سنة ثم تبعتها مجموعة أخرى من الشركات والمعامل بلغت 36 شركة عرضتْ هذه ألفرص الاستثمارية على أساس المشاركة بالإنتاج[2] ، ويتلخص هذا الأسلوب بأن تعهد الشركة العامة إلى المستثمرين بتولي مسؤولية أعمال التأهيل والإدارة والتشغيل والصيانة لمدة محدودة وتحصل الشركة العامة على حصة من الإنتاج لغاية نهاية العقد ، وتؤول ملكية معدات التأهيل والأعمال المنفذة إلى الشركة العامة التي تمت مشاركتها مع القطاع الخاص ، وبالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها العراق كان هناك إقبال ملحوظ للاستثمار

---

(1) فائق علي عبد الرسول ، خيارات طريق التنمية الاقتصادية بين ارث الماضي ورؤيا المستقبل ،ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 22-24 \ 3\ 2009 ، بغداد ، 2009 ،ص[20].

(2) عفيف علاء الريس ، مدخل إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بحث ألقي في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق كأحد وسائل الإصلاح ، العراق ، وزارة الصناعة والمعادن، 2009 ، ص[7] .

في هذه الشركات إذ تم التعاقد على المشاركة في سبعة معامل منها خمسة معامل للاسمنت ومعمل للصناعات الكهربائية وأخرى للصناعات البتروكيمياوية في بيجي والتي تم تطويرها بأحدث التقنيات التكنولوجية ويتضمن مصفاة حديثة للنفط ، فضلاً عن خطوط الإنتاج لمواد بتروكيمياوية عديدة تتجاوز الأربعين منتجاً منْ خلال خطوط الاثلين والهيدروكربونات الحلقية [1] .

إذ لا يمكن للاقتصاد العراقي أن يعتمد على تصدير النفط الخام فقط ، وإنما يجب تطوير صناعة النفط والغاز والعمل على تصفيتهُ بهدف تعظيم الموارد المالية بالنظر لحاجة البلد إلى تلك الموارد لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، وبهذا الصدد ، فأن هناك مشاريع أخرى للقطاع العام متوقفة حالياً أو تعمل بأقل من طاقتها المتاحة لأسباب تتعلق بتقادمها أو لعدم توافر رؤوس أموال لتشغيلها أو غير ذلك ، يمكن إدخال القطاع الخاص كشريك أساسي في إعادة تشغيلها ثانياً ، ومن الأمثلة على ذلك مايأتي[2]:-

1- **مشروع الزيوت النباتية** .

أ- موقع المشروع : محافظة البصرة / خور الزبير/ أم قصر .

ب- المنتج والطاقة التصميمية: زيوت نباتية مصفاة ، الطاقة الإنتاجية المقترحة (250000) طن سنويا".

ت- المواد الأولية :المادة الأولية تستورد من المصدرين والمنتجين لزيت النخيل ، من جنوب شرق آسيا خصوصا" اندونيسيا وماليزيا .

ث- الكلفة المقدرة : 60 ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن : وزارة التجارة ،السوق المحلية وللتصدير .

2- **مشروع إنتاج الزجاج العائم** .

أ- موقع المشروع : محافظة الانبار .

ب- المنتج والطاقة التصميمية : (100 ألف طن سنويا") زجاج عائم .

ت- المواد الأولية :إن المواد الأولية لصناعة الزجاج هي الرمال النقية الملائمة للزجاج ومادة كاربونات الصوديوم،أن المادة الرئيسة وهي الرمال المذكورة متوافرة في عدة مناطق غرب العراق .

ث- الكلفة المقدرة : 150ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن: السوق المحلية ، تجهيز الطلب الكبير لإعادة إعمار العراق .

---

(1) فؤاد قاسم الأمير ، مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال ، (العراق ، مؤسسة الغد للدراسات والنشر ، 2007)،ص42.

(2) وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة الاستثمارات ، متاح على الموقع الالكتروني :-

http://industrygoviq.huskicms.com/ar/investments/investing-in-new .

3- مشروع أنابيب الدكتايل

أ- موقع المشروع : محافظة بابل / الإسكندرية .

ب- المنتج والطاقة التصميمية : (55000 طن سنويا") أنابيب حديدية كرافيتية بإحجام معينة .

ت- المواد الأولية : جميع المواد الأولية مستوردة ، لكن المواد المساعدة مثل الإسمنت والإسفلت والزنك متوافرة محليا" .

ث- الكلفة المقدرة : 64 ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن: وزارة البلديات ، وتجهيز الطلب الكبير للسوق المحلية .

4- مشروع الأنابيب الملحومة طوليا"

أ- موقع المشروع : محافظة محافظة البصرة/ خور الزبير.

ب- المنتج والطاقة التصميمية : (350 ألف طن سنويا") أنابيب (Erw –HFI) .

ت- المواد الأولية :المادة الأولية الرئيسة للإنتاج هي لفات الحديد المصنعة على الحار(HRC) ، أما مواد التغليف فتستورد من الخارج بمواصفات محددة .

ث- الكلفة المقدرة : 300 ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن: وزارة النفط .

5- ابن سينا للصناعات الكيماوية / مشروع المحاليل الوريدية .

أ- موقع المشروع : بغداد / التاجي .

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 16مليون قطعة .

ت- المواد الأولية :كلوريد الصوديوم ،كلوكوز .أكياس البولي بروبيلين .

ث- الكلفة المقدرة : 15ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن : وزارة الصحة .

6- مشروع تنشيط البنتونايت بواسطة كاربونات الصوديوم .

أ- موقع المشروع : الأنبار.

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 750 ألف طن سنويا"

ت- المواد الأولية : مادة البنتونايت .

ث- الكلفة المقدرة : 9ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن : وزارة النفط .

7- **مشروع كبريتات الصوديوم** .

أ- موقع المشروع : صلاح الدين .

ب- المنتج والطاقة التصميمية :50 ألف طن سنويا" .

ت- المواد الأولية :أملاح الكلوبريات.

ث- الكلفة المقدرة : 19ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن :صناعات الزيوت النباتية ، وصناعة الزجاج والسيراميك.

8- **مشروع إنتاج القرميد ومواد إنشائية أخرى** .

أ- موقع المشروع :على المستثمر وبمساعدة الجهات المحلية المخولة اختيار الموقع المناسب لإنشاء هذا المشروع .

ب- المنتج والطاقة التصميمية :2-1 مليون متر مربع سنويا" .

ت- المواد الأولية : طين الكاؤولين الأحمر.

ث- الكلفة المقدرة : 10ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن :السوق المحلية ، وقطاع الإنشاءات .

9- **مشروع ترسبات رمال السليكا** .

أ- موقع المشروع :محافظة الانبار.

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 150ألف طن سنويا" .

ت- المواد الأولية : أملاح السليكا.

ث- الكلفة المقدرة : 6ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن : صناعة الزجاج والسيراميك ، وصناعة الإسمنت والثرمستون .

10- **مشروع معالجة الرمال الحاملة للفلدسبار**

أ- موقع المشروع : على المستثمر وبمساعدة الجهات المحلية المخولة اختيار الموقع المناسب لإنشاء هذا المشروع .

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 500 ألف طن سنويا" .

ت- المواد الأولية : الرمال الحاملة للفلدسبار.

ث- الكلفة المقدرة : 12 مليون دولار أمريكي .

ج- الزبائن : صناعة الزجاج والسيراميك.

11- **مشروع مجمع البتروكيماويات.**

أ- موقع المشروع :من المقترح أن يقوم المستثمر بإنشاء المجمع في محافظة البصرة أو ذي قار اوبابل.

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 1 مليون سنويا" من المنتجات البتروكيمياوية .

ت- المواد الأولية :الغاز الطبيعي ومتوافرة محليا".

ث- الكلفة المقدرة : 3000ملايين دولار أمريكي .

ج- الزبائن :وزارة النفط .

12- **مشروع الأسمدة الجديدة .**

أ- موقع المشروع : من المقترح إن يقوم المستثمر بإنشاء المجمع في محافظة البصرة أو ذي قار أوالانبار .

ب- المنتج والطاقة التصميمية : 1 مليون طن سماد اليوريا سنويا" لكل مصنع .

ت- المواد الأولية :الغاز الطبيعي ومتوافرة محليا".

ث- الكلفة المقدرة : 900 ملايين دولار أمريكي لكل مصنع .

ج- الزبائن : وزارة الزراعة ، السوق المحلية .

13- **معامل الأدوية .**

من الممكن إنشاء العديد من المصانع بمختلف المناطق لإنتاج أصناف من الأدوية التي لا تنتج من قبل الشركات العامة لصناعة الأدوية مثل أدوية لمعالجة السرطان ودواء الأنسولين وكل أنواع المضادات الحيوية .

14- **مشاريع الإسمنت الجديدة .**

من الممكن إنشاء العديد من المصانع الخاصة في محافظة المثنى ، النجف ، نينوى ، لإنتاج الإسمنت باستغلال احتياطي مادة أحجار الكلس المتوافرة في عدة مناطق من العراق ،إن توافر أحجار الكلس لهذه الصناعة ووجود سوق كبير لمادة الإسمنت هي من النقاط المشجعة القوية لهذه ألفرصة الاستثمارية ، فضلا عن وجود مقالع أحجار الكلس بقرب موقع المشروع الذي سيسهم في تقليص كلف الإنتاج .

15- **مصنع الحديد والصلب الجديد .**

من الممكن إنشاء المصنع في محافظة البصرة باستغلال الغاز الطبيعي والكميات الضخمة من مخلفات الحديد (السكراب) .

وفضلا" عن ذلك ، يمكن تطوير موانئ محافظة البصرة وإدارتها وتشغيلها خصوصا" وان الأهداف المتوخاة من ذلك كثيرة ومتعددة وأهمها نقل واردات العراق وصادراته من البضائع وخاصة الحبوب والأغذية الرئيسة . وكذلك إعادة تشغيل مشروع الفوسفات الثاني الذي توقف العمل به منذ التسعينات بسبب حرب الخليج الثانية إذ أن مشروع الفوسفات الأول الذي أكمل إنشاؤه في أوائل الثمانينات كان يعد في حينه أكبر مجمع صناعي كيمياوي في منطقة الشرق الأوسط وقادر على إنتاج ملايين طن من الأسمدة ألفوسفاتية المركبة[1] ، إن العراق يعد البلد الوحيد باستثناء الولايات المتحدة وروسيا الذي تتوافر فيه جميع المواد الأولية لصناعة الأسمدة الكيماوية إذ يحتوي على الخامات الفوسفاتية باحتياطي يعادل 3500 مليون طن بنوعية متوسطة ، والكبريت الحر باحتياطي يتجاوز إلـ 150 مليون طن ، فضلاً عن النفط والغاز والكبريت ، إلى جانب ذلك امتلاكهُ حصة في شركة البوتاس العربية في الأردن لإنتاج البوتاسيوم ، وكان منْ المفترض أن يكون أكبر مصدر للبتروكيمياويات والأسمدة والمعادن في العالم في أوائل التسعينات لولا السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق[2] .

إن العراق بنفطه الوفير وغازه الرخيص يجب أن يحذو حذو الدول المجاورة كالمملكة العربية السعودية باستغلال مواردهُ الطبيعية لإنشاء صناعات بتروكيمياوية مزدهرة ، وبالمشاركة مع شركات عالمية متخصصة ، إلا إن الواقع الحالي لا يؤشر ذلك كقيام وزارة النفط بالاتفاق مع شركة شل من أجل استغلال غاز العراق في محافظة البصرة وبما يقارب 700 مليون قدم مكعب قياسي (مقمق) باليوم من الغاز المصاحب المنتج، ولقد تضمن هذا الاتفاق تكوين شركة مشتركة (Joint venture) مملوكه بنسبة (51%) من قبل شركة غاز الجنوب وبنسبة (49%) من قبل شركة شل ولمدة 25 سنة أو أكثر بمعالجة الغاز الخام وبيع المنتجات المعالجة مثل (Methane, Ethane, LPG, NGLs) إلى السوق المحلية أي المحطات الكهربائية ومعامل الإسمنت والبتروكيمياويات...الخ وبالأسعار العالمية مع تصدير الفائض النهائي إلى الأسواق الخارجية ، ونتيجة لهذا الاتفاق فأن المنتجات العراقية ستفقد ميزتها النسبية بالأسواق العالمية نظراً لأن المادة الأولية (اللقيم) الذي تستعمله سيفقد صفتهُ الأساسية وهو رخص الثمن ، طالما أنهُ سيشتري هذا اللقيم بالأسعار العالمية، وبذلك ستفقد الصناعات العراقية القائمة على الغاز المرتفع الأسعار ميزتها التنافسية .

(1)Long David E. , Oil and Kuwait-Iraq War , in the Kuwait – Iraq , an Historical , Economic and Pditical Analysis , El AZhary M.S. , New York , 2004 , p 40.

(2) Zainy , Muhammad Ali , Development Investment as a Guide for oil production policy in OPEC countries in OPEC Review , 2001 , pp.47-60 .

إن الشراكة لما لها من أهمية للاقتصاد الوطني منْ حيث تشغيل معاملها بطاقتها التصميمية ومنْ ثم توفير المنتجات المحلية بدلاً منْ استيرادها ، ونقل الميزة والتكنولوجيا الجديدة وتخفيف العبء المالي على موازنة الدولة ، إلا إن أهم مايجدر القيام به قبل البدء بالمشاركة بالمشاريع الاستثمارية هو ضمان تكافؤ الشراكة للطرفين الدولة والقطاع الخاص سواء أكان وطنيا" أم أجنبيا" مع توفير الدراسة الاقتصادية السليمة للاستثمارات المزمع القيام بها ، ومعرفة الأهداف المتوخاة من هذه الشراكة وآثارها المستقبلية للاقتصاد العراقي وعلى المدى الطويل .

يستنتج مما سبق ، إن عملية التنمية ينبغي إن تعتمد على النشاط الحكومي في مجالات اختصاصها وتعتمد أيضاً على نشاط القطاع الخاص في مجالات اختصاصه ، فالقطاع العام والقطاع الخاص هما ليسا خصمين بل هما دعامتان أساسيتان من دعائم الاقتصاد الوطني وأن تهيئة الأجواء الصحيحة ليتعايشا معاً على أساس التنافس والتكامل وليس على أساس التزاحم والتنافر ، مما سيضمن قيادة التنمية المستدامة للبلد بنجاح .

المبحث الرابع

السياسات المقترحة لتطوير القطاع الخاص الوطني في العراق

نظراً لأهمية هذا القطاع الذي يمثل أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة في الواقع المعاصر وأحد مصادر تنويع الدخل ، تقتضي الضرورة اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتعديل هذا الخلل وتفعيل دور القطاع الخاص الوطني لاسيما وان الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن يعاني منْ نقص كبير في توفير السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها البلد من المصادر الداخلية المحلية وعليه هنالك مجموعة من السياسات المقترحة التي يمكن إن تفعل دور القطاع الخاص في البلد وعلى مستوى كل قطاع من قطاعاته الاقتصادية وكما يلي :-

أولاً : القطاع الزراعي الخاص

يعد القطاع الزراعي الخاص أداة حيوية للنهوض بمجمل العملية الاقتصادية ، وتكمن أهميتهُ في أنهُ يمثل الأساس العملي لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين الحاجات الإنسانية وبالأمن الغذائي الوطني ، لذلك يستدعي الأمر إيجاد الحلول والمراجعات التي تنطوي عليها مشاكلهُ وكما يلي :-

1- إعادة النظر بالقوانين والقرارات كافة التي تحكم العلاقات الزراعية والتي تحتاج إلى تطوير وتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دور قيادي فيها ، كإصدار عدد من القوانين الخاصة بحماية المنتج والمستهلك ومكافحة الإغراق وتنظيم الصيد واستغلال الموارد الطبيعية .

2- الدعم الحكومي للمدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة لتمكين القطاع الخاص من إثباتْ وجوده وتحقيق ظروف تنافسية له اتجاه المنتج المستورد ، لأن استمرار الاستيراد غير المنضبط كان أحد أهم الأسباب لعزوف المزارعين عن الإنتاج ، فضلا" عن توفير المعدات والآلات الزراعية والبذور المحسنة بأسعار مدعومة مع توفير منافذ تسويقية لهذه المحاصيل عن طريق الدولة وخصوصا" المحاصيل الداخلة في المجال الصناعي مثل قصب السكر والقطن والذرة بأنواعها ، إذ يخلق دعم هذه المحاصيل حالة من الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي ، وفي هذه الحالة ستكون هناك تشابكات أمامية وخلفية في عمليات الإنتاج للقطاعين وبما تؤدي إلى رفع مستوى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

3- إجراء عمليات الصيانة إذ توجد أعداد كبيرة من شبكات الري والبزل طولها حوالي (126) ألف كم وأكثر منْ 200 محطة ضخ ري وبزل بحاجة إلى إعمال صيانة وبشكل مستمر لتصريف مياه المبازل الراكدة منذ سنوات طويلة[1] ، مما أدتْ إلى زيادة الملوحة وخروج مساحات منْ الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التملح لذا من الضروري أن تخصص المبالغ اللازمة لها من الموازنة التشغيلية .

4- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وبالتنسيق مع جميع الجهـــات المسؤولة عن الاستخدام الأمثل لموارد المياه والحفاظ عليها ومنها معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وعدم تصريفها في الأنهار قبل المعالجة ودراسة إمكان إعادة استخدامها .

5- تشجيع القطاع الخاص باستيراد المستلزمات الزراعية (البذور والأسمدة والمعدات والمكائن وقطع الغيار)، فضلا" عن منظومات الري الثابت والمحوري والتنقيط وعدم حصرها بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية[2] .

6- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مختبرات متخصصة لتحديد الأمراض النباتية وإتباع نظام IPM(نظام الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية) ولإجراء الفحوصات والتحليلات الدقيقة للمنتجات الزراعية والبذور وإنشاء السايلوات الحديثة لخزنها[3] .

7- توفير وتوسيع الإقراض المصرفي الزراعي لتشجيع القطاع الخاص على تأسيس الشركات الزراعية الكبيرة لزراعة الحبوب ولتقديم خدمات إنتاجية ومكننة مناسبة .

8- تفعيل دور الإرشاد الزراعي ومعالجة الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وذلك بتزويد المزارعين بالمبيدات وبإشراف المتخصصين في الزراعة فضلا" عن نـــشر تطبيق نتائج البحوث الزراعية بما فيها مجال استخدامات الموارد المائية والأراضي والتوسع في البرامج الإرشادية لتوعية مستخدمي المياه بأهمية ترشيد المياه واستخدامها الأمثل وبمشاركة الوزارات المعنية[4] .

---

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، مصدر سابق ، ص67 .

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة الانبار ، مصدر سابق ، ص46.

(3) محمد سعد عبد القادر وآخرون ، سياسة تنشيط القطاع الخاص في العراق وتطبيقاتها في القطاع الزراعي ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد السابع ، بغداد ، 2002 ، ص15 .

(4) جعفر طالب أحمد ، محددات الإنتاج الزراعي – الآثار والحلول ، بحث ألقي في المؤتمر العلمي الرابع تهيئة الطاقات والميزات العلمية من أجل إصلاح الاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 3-4 /5/2009 ، ص230 .

9- تطوير منظومة الطرق والنقل للمنتجات الزراعية من قبل القطاع العام وتشجيع وتنشيط المؤسسات التسويقية وتقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء المخازن المختلفة (السقائف-المغلقة– المبردة – المجمدة – السايلوات) من قبل مستثمري القطاع الخاص واستثمار ما يتاح منها مما تملكهُ الدولة في خدمة وتطوير وكفاءة القطاع الزراعي الخاص .

10- توفير الخدمات الأساسية الصحية والثقافية والتعليمية للريف وتقليل التفاوت في تلك الخدمات بين الريف والمدينة بهدف تحويل سكانها إلى أيدٍ عاملة في القطاع الزراعي ، إلى جانب ذلك القيام بتحديد أسعار المحاصيل الزراعية الإستراتيجية بشكل مجدٍ ومحفز للإقبال على الزراعة وبما يضمن استمرار المزارعين في مزاولة النشاط الزراعي وعدم تفكيرهم بالعمل في نشاطات أخرى ذات مردود مادي مرتفع كالشرطة والجيش .

11- تهيئة الشباب من خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية للعمل في القطاع الزراعي الخاص بتخصيص قطع أراضٍ لهم وتدريبهم وتسهيل عملية الاقتراض لزجهم في العملية الإنتاجية بما يؤدي إلى امتصاص البطالة بتشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل من الخريجين ، فضلا" عن زيادة الإنتاج وتحسين التربة[1] .

12- تطبيق الروزنامة الزراعية لتنظيم عمليات استيراد الفواكه والخضر بوصفها خارطة طريق تحدد مواسم الإنتاج للمحاصيل المهمة من الخضراوات والفاكهة ومن ثم تحديد السلع المستوردة بحيث تؤدي إلى تقارب العرض والطلب وتحسين الأسعار وتشجيع الإنتاج الزراعي المحلي[2] .

ثانياً : القطاع الصناعي الخاص

يمثل القطاع الصناعي الخاص السبيل الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق مستويات دخل مرتفعة وهو دخل يمكن أن يبقى متدفقاً لمدة طويلة ، وأنه المدخل المناسب لاستيعاب التقنيات الحديثة التي تسهم في تحديث وتنمية كل القطاعات الاقتصادية الأخرى وتكاملها ، إلا إن العوائق التي ذكرت سابقاً كانتْ السبب في تخلفه وتلكوءه وعليه يجب القيام بمجموعة إلاجراءات للنهوض به وكالأتي :-

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة الانبار ، مصدر سابق ، ص39.

(2) جان سيريل فضل الله وآخرون ، اثر الاستيراد العشوائي على إنتاجي محصولي الطماطة والبطاطا ، مجلة صوت المستهلك ، جامعة بغداد ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، العدد تسعون ، 2011 ، ص4 .

1- إعفاء مستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية التي تستخدم من قبل القطاع الصناعي الخاص منْ الرسوم الكمركية أو تقليل نسبتها لدعم الإنتاج المحلي في منافسة السلع المستوردة وإلزام المستوردين بإدخال المواد الأولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات القياسية .

2- توفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية الناشئة من خلال تفعيل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتشريع القوانين الخاصة بمحاربة سياسات الإغراق التي تمارس في العديد من الدول ، فمن الضروري تفعيل القانون الخاص بمكافحة الإغراق الذي يطبق على الممارسات التجارية التي تسبب ضرراً أو تهديداً على القطاع الصناعي الخاص وتحديد حالات الإغراق وحالات الدعم التي تمنحها حكومات الجهات المصدرة لمنتج صناعي إلى العراق لغرض اتخاذ إجراءات قانونية ووقائية ، والى جانب ذلك العمل على فتح حوار علمي موسع ومتكامل لتقصي أسباب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ووضع خطة لدعمها وتعزيزها .

3- رفع الضرائب عن كاهل القطاع الصناعي الخاص لتشجيع الاستثمارات الصناعية الخاصة مع إجراء دراسة وافية وإصلاحات جذرية للنظام الضريبي الحالي .

4- تقديم سلف وقروض كافية تتناسب مع حجـــم العمل ومنحها بأسلوب شفاف يتيح لكل الصناعيين الراغبين في الاقتراض بالحصول عليها وبصورة سهلة وعادلة وخفض سعر الفائدة أو تمديد مدة سداد القرض بهدف التوسع بالإنتاج وفتح خطوط إنتاجية جديدة للقطاع الصناعي الخاص والورش الإنتاجية الصغيرة ، وضمان الائتمان المصرفي من قبل صندوق خاص .

5- إيصال الكهرباء وإنشاء محطات التحويل الكهربائية مع مد شبكات نقل الطاقة إلى المعامل ونصب المولدات الكهربائية الكبيرة كمصدر احتياط ، مع تحسين للخدمات البلدية في المناطق الصناعية .

6- حصر إجراءات تسجيل الشركات الصناعية في دائرة محددة أو مكتب موحد خاص بالتسجيل ووضع أنظمة إدارية مرنة تستجيب للظروف والأحوال الاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع الصناعي الخاص وبما يسهل انجاز متطلباته وإجازاتهُ في أوقات مناسبة .

7- تفعيل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديله لشمول المشاريع الاستثمارية الصناعية الخاصة بامتياز تمليك أرض المشروع بدلاً من التأجير، وعدم إجبار الصناعيين على ترك مشاريعهم .

8- الترويج لبرنامج شامل لاستقطاب وتطوير الكفاءات الصناعية ، ويشتمل على المساهمة في تقديم البرامج التدريبية للكوادر الفنية وإشراك أصحاب المهن والمصالح الخاصة للاستفادة من خبراتهم الكفوءة وتشجيعها للعودة إلى العمل في الشركات وتفعيل دورها في الإنتاج الوطني.

9- تفعيل دور الهيأة العامة للتنمية الصناعية التي كانت تجهز القطاع الصناعي بالعديد من المواد الخام إلى الصناعيين وبيعها بأسعار مناسبة .

10- العمل على تشجيع إقامة المعارض المحلية والخارجية وتعزيز المجال التسويقي للترويج للمنتجات الصناعية للقطاع الخاص .

ثالثاً : القطاع التجاري الخاص

يُعدْ القطاع التجاري الخاص دالة لتمثيل واقع التجارة بما في ذلك التجارة الخارجية وحالة الموازين السلعية للاقتصاد الوطني ، وواقع الميزان التجاري وميزان المدفوعات كعامل مساعد في تحديد الأهداف التنموية المستقبلية وفي الاتجاه نفسه فأن النشاط التجاري الخاص يعكس مدى التطور التجاري والتكوين التركيبي السلعي الذي هو بمثابة دليل على تفضيلات السوق لنوعية البضاعة والمستوى المعيشي للسكان ، كما يمكن أن يكون مرشداً سليماً يساعد المستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة ذات الجدوى الاقتصادية ، ووضع الاستراتيجيات الفاعلة التي تمتلك القدرة على التعاطي مع حاجات السوق وبما يحقق المزيد منْ الوفورات الداخلية والخارجية للبلد ، من هنا فأن ضرورة اتخاذ خطوات عملية في سبيل تحسين أداء هذا القطاع ومن هذه الخطوات :

1- التشديد على ضرورة تأمين التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيراد ومنع دخول السلع التي لاتتطابق ومواصفات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من خلال إنشاء مخازن نظامية أو مايطلق عليها الحرم الكمركي للتأكد منْ هوية الإرسالية وفحصها وتفعيل العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كالهيأة العامة للكمارك ووزارة الصحة والداخلية والتجارة[1] .

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة النجف ، واشنطن ،2011 ، ص65.

2- تشريع قانون منْ قبل البنك المركزي العراقي بفتح الاعتمادات المستندية في البنـــوك التجاريـــة سواء كانت حكومية أم خاصة مما يسهل التجارة عبر الحدود ويعززها كثيراً مـــن خـــلال تجـــاوز الإجراءات الروتينية للتحويل المالي وسرعتها وضمان استلامها من قبل الطرفين المورد والمصدر.

3- تحسين وتطوير البنى الارتكازية التي تخدم التجارة الخارجية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص في الاستثمار في المخازن وإنشاء شركات النقل والتسويق الحديثة وبما يساعد على زيـــادة كفـــاءة النقل وسرعتهُ وتخفيض تكاليفهُ .

4- إتباع وزارة التجارة سياسة تجارية مدروسة تمنع الإغراق لحماية مصالح المنتجين المحليين لغرض تعزيز القدرات الصناعية والزراعية المحلية وتشجيعهم دون المساس بتوجهات حرية السوق.

5- قيام الحكومة العراقية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري لتفعيل الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بهدف تشجيع الصادرات العراقية وتوفير المعلومات التفصيلية عن أسواق التصدير والمتطلبات والشهادات المطلوبة .

6- تفعيل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 من خلال إتباع سياسة تجارية استثمارية مخططـــة بشكل استراتيجي بتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المجالات الإنتاجية التي تتوافر فيها ميزة تنافسية في الأسواق التنافسية أو الخارجية ، فضلاً عن فتح إعانات التصدير(ولكن ليس بشكل دائـــم لكي لا يعتمد المنتجون المحليون بشكل مستمر عليها) من أجل تحسين رفع قدراتهم علـــى الإنتـــاج والمنافسة في الأسواق الأجنبية .

7- العمل على توقيع ميثاق عمل مشترك مع الدول المختلفة التي ترتبط معها الحكومة بعلاقات ودية لغرض تسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للتجار العراقيين الذين يحملون هوية اســـتيراد وتصدير أو هوية غرفة التجارة .

8- تطبيق برنامج حكومي يهدف إلى تحسين نوعية الصادرات العراقية غير النفطية من خلال التطبيق التدريجي لنظام إدارة الجودة الشاملة بهدف تحسين القدرة التنافسية للصادرات العراقية .

9- تفعيل الاتفاقيات التجارية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الدول العربية وغير العربية وإلزام حكومات تلك الدول بتنفيذها وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في حالة عدم الالتزام بتسهيل دخول

الصادرات العراقية لأراضيها ، إذ سيعمل هذا الإجراء على مساعدة القطاع التجاري الخاص على رفع مستوى صادراتهُ وتشجيعهُ على زيادة حجمها .

10- إصلاح التشريعات المتعلقة بضوابط ممارسة العمل وتشجيع القطاعات غير الرسمية (غير المسجلة في الدوائر الحكومية) لتوثيق ممارستهم للمهنة وإخضاعهم للمتطلبات النوعية والمسؤولية القانونية ، ووضع الضوابط والشروط لممارسة المهنة حسب التصنيفات الدارجة للتجارة الداخلية .

11- تفعيل دور الملحقية القانونية في السفارات العراقية للمطالبة بحقوق وتعويضات للمستوردين العراقيين الذين تتعرض بضائعهم للغش التجاري من الدول المصدرة وتسهيل عملية إرجاع تلك البضائع .

12- تستطيع الحكومة دعم الجهود التسويقية للقطاع الخاص في الأسواق العالمية من خلال إنشاء مراكز للتجارة الخارجية وتوفير بيانات عن الشركات والأسواق الخارجية والتعاقد مع شركات تسويقية دولية ، ويمكن للحكومة إن تركز على دعم بعض الصناعات النشطة التي تتميز بإنتاجها الواسع لكنها تفتقد القدرة على المنافسة ويمكن إن يستمر الدعم لمدة ثلاث أو أربع سنوات لأنها مدة كافية لإعطاء الفرصة للمنتجات المحلية لكي توجد في الأسواق الخارجية وتثبت جودتها وتكون لها سمعة تجارية تؤدي إلى زيادة الطلب على إنتاجها[1] .

13- تفعيل عمل هيأة النزاهة داخل الموانئ العراقية لتشخيص حالات الفساد ونقل المفسدين خارج عمل الموانئ أو استبعادهم بصورة نهائية .

رابعاً : القطاع المصرفي الخاص

إن أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة في العراق ، وضرورات تقديم أفضل الخدمات المصرفية يدفع للتأكيد على إجراء إصلاحات حقيقية في هذا القطاع أبرزها :

1- مساهمة الدولة بشكل جدي في مبادرات وحملات لإعادة الثقة بالنظام المصرفي وبخدماته ، وبأي جهد يستهدف تعريف المواطن بالتطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية الخاصة والتأكيد على مستوى الكفاءة والأمان المستحدث فيها .

---

(1) عبد الحسين محمد العنبكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، (العراق، مركز العراق للدراسات ، 2008) ، ص118 .

2- العمل على دعم رأس المال للمصارف الخاصة وتشجيع وسيلة الإقراض مابين المصارف وتخفيض معدلات أسعار الفائدة بما ينسجم والاستقرار الاقتصادي وانخفاض التضخم .

3- تقديم المختصين بالدولة وبخاصة البنك المركزي ووزارة المالية لسلسلة من القوانين للمشرعين تتضمن تطوير الجانب القانوني للعمليات المصرفية داخل العراق وخارجه سواء فيما يتعلق بتحويل الأموال منْ العراق وإليه أو حجومها أو مصادرها بما يتوافق وتطور العمليات المصرفية في العالم[1] .

4- وضع سيناريو لهيكلية الجهاز المصرفي العام والخاص داخل العراق وخارجة ليتماشى ومرحلة الحصار النقدي الذي تم بقرار من مجلس الأمن الدولي ، مع إدخال عناصر جديدة من أدوات العمل المصرفي كانت يتم التعامل بها سابقا" وافتقدها الجهاز المصرفي بفعل الحصار الاقتصادي منها على سبيل المثال لا الحصر مصارف متخصصة لدعم الصادرات (غير النفطية والمصدرين)، وأيضا" الاعتماد على إجراءات بديلة للتخلص من الحصار النقدي وهو ما ابتدأ به مؤخرا" من عقد اتفاقيات لتوسط بنك الكويت الوطني والبنك الزراعي التعاوني الإيراني[2] .

5- تبسيط الإجراءات الروتينية لتقديم الخدمات المصرفية ، إذ على المصارف أن تعيد النظر في إجراءات تقديم خدماتها وبخاصة عمليات السحب والإيداع وصرف الشيكات .

6- اعتماد التقانة المعاصرة على وفق معايير فنية للاتصالات متفق عليها بين المصارف الخاصة والبنك المركزي وبما يحقق أقصى درجات الأمان من الاختراقات وربط هذه المصارف بشبكات خاصة مؤقتة وليس فقط بالانترنت ، مع تيسير إجراءات المقاصة بين البنوك عن طريق لجنة المقاصة .

7- توسيع عدد الفروع للمصارف الخاصة لكي تشمل الأقضية والنواحي في البلد حتى تكون قريبة من الجمهور بصورة أوسع لممارسة واحدة من أهم الأعمال المصرفية وهي الاستثمارات المالية إلى جانب توافر الصلاحية لمديري الفروع لممارسة هذا النشاط .

---

(1) كريم عبد النبي باشا ، المؤسسات المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق ، مجلة المنصور ،كلية المنصور الجامعة ، السنة التاسعة ، العدد 12 ، 2009 ، ص65 .

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، مصدر سابق ، ص136 .

8- بسبب افتقار المصارف الخاصة إلى المكننة مقارنة بمصارف الدول المجاورة لذا يجب انفتاح الجهاز المصرفي الخاص على التجارب التطبيقية المصرفية في الدول الأخرى وأن تتحمل الدولة جزء" من تكاليف هذه العملية لما يراد منها من مزايا الجهاز المصرفي الخاص .

9- استخدام الأساليب التسويقية العلمية في تشجيع صغار المدخرين للإيداع في المصارف الخاص، إذ أسهمتْ الظروف الأمنية السيئة بدور كبير خلال السنوات الماضية في فقد الشعور بالاطمئنان في الجهاز المصرفي وأدتْ إلى سيادة فكرة الاكتناز أو الادخار غير الاقتصادي .

خامساً :- قطاع البناء والتشييد الخـاص

يعد قطاع البناء والتشييد الخاص مرتكزاً للنهضة العمرانية في شتى بقاع العالم ، ولقد باتت بعـض الدول تتنافس فيما بينها في بناء الأبراج السكنية الشاهقة بعد أن كانت تعاني في وقت قريـب مـن أزمات سكنية خانقه ، إلا إن هذا القطاع في العراق بقي متخلفاً وبعيداً عن مواكبة التطـورات. لـذا يتطلب الأمر وضع بعض الإجراءات الإصلاحية للنهوض بهذا القطاع وكما يلي :-

1- إيجاد آلية جديدة للتنسيق الفاعل مع الحكومة تهدف إلى إلغاء البيروقراطية والتفرد في قرارات إحالة المقاولات ، مع الأخذ بنظر الاعتبار عوامل أخرى مثل نوعية المواد المستخدمة ، مدة الصيانة ، مدة تنفيذ المشروع ، التحفظات المقدمة من قبل المقاول المتعهد ، تقديم تسهيلات مصرفية من قبل المصارف الحكومية والخاصة للمشاريع الإسكانية كدعم المستثمرين في شراء المعدات والمكائن وتأجيرها للمقاولين ، وهي طريقة التأجير الأمريكية المعروفة[1] .

2- وضع آليات جديدة للسيطرة النوعية وفحص مواد البناء المستوردة من الخارج والسماح بإنشاء المختبرات الأهلية لفحص مواد البناء وتعزيز الثقة بها عبر تشريعات تنظم عملها ووضع ضوابط متقدمة بها .

3- قيام الجهات المعنية بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي بتشجيع وتسهيل إنشاء المصارف المتخصصة كإنشاء صندوق القرض الإسكاني والائتمان الإسكاني وبنك الإسكان لتمويـل أعمـال المقاولات مع مراعاة التصنيف لكل مقاول عند منح القروض والتأمينات وخطابات الضمان ، وبما

(1) كريم عبد النبي باشا ، مصدر سابق ، ص70 .

يمكّن المستثمر من رهن المقاولة لتمويل العمل ليتمكن من تلافي مشكلات ارتفاع أسعار المواد وإن نجاح المقاولين يمكن تقييمه من خلال البنك المركزي عبر تقييم قدرة المقاول على التسديد ونجاحهُ في الإيفاء بالتزامه مع البنك[1] .

4- الإسراع في تبني أنظمة إدارية تعمل على وفق مناهج الحكومة الالكترونية لتسهيل مهمة الحصول على الوثائق المطلوبة لرخص البناء وتوحيد إجراءاتها واختصار الفترة الزمنية لانجاز إصدار الرخصة .

5- صياغة قانون جديد يحدد صيغ الشراكة المحتملة بين المقاولين المحليين والأجانب وواجبات والتزامات كل طرف بموجب هذه الشراكة على أن تقدم التسهيلات والامتيازات بالمستوى نفسه للمقاولين المحليين ونظرائهم الأجانب .

6- منح العقود إلى شركات القطاع الخاص المعروفة التي لها باع طويل في اختصاصها بما يضمن تنفيذ المشاريع بشكل نهائي ،تجنبا" من تركه قبل التنفيذ كما حصل في بعض المشاريع التي سرقت أموالها[2] .

7- تشجيع الحكومة للإنتاج المحلي لمعامل المواد الإنشائية من الطابوق والبلوك والاسمنت وتجهيز الحصى والرمل ورفع كفاءتها وآليات تسويقها وتوفير التمويل اللازم من خلال تقديم السلف والقروض تتناسب مع حجم المعمل ومنحها بأسلوب شفاف يتيح لكل الصناعيين الراغبين في الإقراض بالحصول عليها بصورة سهلة وعادلة وخفض سعر الفائدة أو تحديد مدة سداد القرض بهدف التوسع بالإنتاج وفتح خطوط إنتاجية جديدة لتلك المعامل والورش الإنتاجية الصغيرة .

سادساً : قطاع النقل الخاص

يسهم قطاع النقل الخاص في التأثير في مجمل النشاطات الاقتصادية للقطاعات الأخرى من خلال حجم التداخل والارتباط الذي يحكم العلاقات التشابكية بينهُ وبين هذه القطاعات ، لذا تتطلب الحاجة لتنمية هذا القطاع وإعادة تأهيله ليتصدى لدور أكبر في المستقبل ويمكن أن يكون ذلك من خلال الإجراءات اللازمة الآتية :-

(1) حاكم محسن محمد ، الاقتصاد العراقي – (رؤية مستقبلية ، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية للمدة من 17-18/ آذار / 2009 ، ص[33] .

(2) الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، الدليل البرلماني لمواجهة الفساد ، (القدس ، مؤسسة الشرق الأوسط ،2003) ، ص[13] .

1- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع عن طريق فسح المجال أمامه لفتح مكاتب للوكالات البحرية والجوية والبرية بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدم للمسافرين وبأسعار أرخص انطلاقاً من مبدأ المنافسة.

2- إصدار أنظمة وتعليمات لضمان تكافؤ الفرص عند تساوي الكفاءة والقدرة بين الأطراف المتنافسة دون تفضيل شركة نقل على أخرى ليكون البقاء للأفضل.

3- استحداث شبكات الطرق السريعة والجسور التي تمكن القطاع من تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، فضلاً عن ذلك تطوير عمل المنافذ الحدودية من خلال إنشاء المخازن المبردة بالمواصفات القياسية وتوفير الأماكن الصحية المناسبة لعمال التفريغ وغير ذلك من الخدمات التي تيسر عمل شركات النقل الخاص داخل البلد .

4- إنشاء مكتب موحد داخل المنافذ الحدودية يضم ممثلين عن الجهات الحكومية كافة ذات العلاقة بعملية النقل للحصول على الأختام المطلوبة والمعلومات الكافية وإرشاد الناقل على كيفية إتباع الطرق والإجراءات الصحيحة والسليمة في أثناء العبور ، إلى جانب تزويد المراكز الحدودية البرية بكوادر مدربة وأعداد كافية من الموظفين لتسريع عملية العبور والعمل على خلق روح التعاون بين الموظفين والناقلين .

5- العمل على توحيد الرسوم والضرائب المفروضة تحت مسمى واحد وتخفيضها وضرورة توحيد الأنظمة والقوانين التي تعمل على تعقيد عمليات النقل إذ إن الشاحنة تدخل إلى دولة ما ضمن مواصفات معينة لتدخل دولة أخرى تختلف فيها المواصفات أو المقاييس ويتطلب منها تغيير هذه المواصفات والحمولات التي تجعل من الصعب بإمكان التخلص من الحمولة الزائدة أو تغيير مواصفات المركبة[1] .

6- الاعتماد على شبكات التبادل الالكتروني الحديثة في تبادل البيانات والمعلومات بين الدوائر الحكومية التابعة للكمارك بهدف السرعة في إنجاز المعاملات الكمركية .

7- قيام وزارة النفط بإنشاء محطات خاصة لسائقي الشاحنات للتزود بالوقود بأسعار حكومية مدعومة بهدف خفض تكاليف النقل وانعكاس ذلك على أسعار السلع الغذائية وغيرها .

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة الانبار، مصدر سابق ، ص72 .

8- تزويد المراكــز الحدودية البرية بأجهزة كشف الكترونية بدلاً من الطرق التقليدية المتبعة في الوقت الحاضر مع العمل على إلغاء نظام الترقيق أي انتظار الشاحنات وأن تتم عملية تفريغ حمولات الناقلات وتفكيك المركبات من قبل فنيين متخصصين .

9- ضرورة وجود مجموعة من الاتفاقيات أهمها اتفاقية موحدة حول المواصفات الفنية للمركبات العاملة في مجال النقل الدولي وأخرى حول تراخيص القيادة والسير واتفاقية متعددة حول الإجراءات الحدودية كسرعة إنهاء الإجراءات .

10- التعاقد مع الشركات العالمية المختصة لتجهيز الموانئ العراقية بمعدات وآلالات حديثة ذات تكنولوجيا متطورة تنسجم مع توسع الحركة التجارية التي يشهدها البلد .

11- تمديد ساعات تشغيل الموانئ والمنافذ الحدودية لتعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة وإصدار تعليمات إدارية من قبل إدارة الموانئ بجعل الدوام على شكل وجبتين (شفتين) واحدة صباحية والأخرى مسائية لتعمل الموانئ طوال اليوم بل وحتى في فترات العطل الرسمية مقابل أجور إضافية أو حوافز وكذلك الحال بالنسبة للمنافذ الحدودية .

12- السماح للقطاع الخاص بفتح مكاتب طيران للشركات العالمية في مطارات محافظات العراق بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدم للمسافرين وان هنالك شركات خاصة عديدة في البلد على استعداد تام لفتح تلك المكاتب لو تم منحها الإجازة الرسمية للعمل.

13- تطوير عمل المنافذ الحدودية من خلال إنشاء المخازن المبردة بالمواصفات القياسية وتجهيزها بالمولدات الكهربائية لتكون تلك المنافذ قادرة على العمل طوال اليوم.

سابعاً : قطاع التعليـم الخـاص

يمثل هذا القطاع أحد روافد المجتمع كونهُ الأساس في إنتاج النخبة من الطلبة إذا ما قدمت الدولة مستوى مقبولا" من الدعم اللوجستي الفني لهذا القطاع إلى مدة معينة يكون فيها قد استكمل متطلبات نهوضه بالأعباء والمهمات الأساسية ، ولتفعيل أداء هذا القطاع المهم يجب الأخذ بالآتي :-

1- شمول الأساتـذة في الجامعات الأهلية بالخدمة الجامعية ، لأن الأداء سواء فـي الحكـومي أم الأهلي يخضع لشروط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نفسها.

2- منح قطع أراضي لبناء المدارس والجامعات والكليات الخاصة مع توفير مصادر مالية لتمويـل تلك الأبنية تدعمها لمدة التأسيس ، ويمكن الاستفادة من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 عبـر الانتفاع من حق التأجير للأراضي وعد النظام التعليمي من المشروعات الإستراتيجية .

3- العمل على دعم ملاكات المدارس الخاصة (عبر العمل بنظام التنسيب) وشمول المدرسين فـي المدارس الخاصة بأنظمة وزارة التربية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصـيتهم بوصـفهم مـلاك مدارس خاصة .

4- العمل على تشجيع مستثمري القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التربيـة والتعلـيم حسـب المحافظات التي لديها المعلومات والبيانات الكافية عن الأعداد الموجودة والأعداد اللازمة لسد الحاجة وبإشراف الجهات المختصة .

5- الاهتمام بالكادر التعليمي والعمل على تطويره بإدخالهُ في دورات تطويرية سـنوياً فـي العطلـة الصيفية كما في بعض الدول بهدف الاطلاع على خبرات الآخرين والاستفادة منها قدر الإمكان .

6- الشروع بعملية إصلاح المناهج لتطوير المهارات ذات الصلة وتحقيق تعليم منافس على الصـعيد الوطني والعالمي ويمكن أن يؤدي القطاع الخاص دوراً فاعلاً في بناء المناهج لضمان تطويرها على وفق متطلبات سوق العمل .

ثامناً : القطاع الصحـي الخـاص

يسهم القطاع الصحي الخاص على توفير الخدمات الصحية المتكاملة إلى جانب القطـاع الصـحي العام ومن أجل ذلك لابد من النهوض بمستوى أداء هذا القطاع ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتبـاع ما يلي :-

1-وضع تشريعات جديدة لتمويل القطاع الصحي الخاص واستحداث أنظمـة للتمويـل بإعفـاءات من الفائدة أو بشروط سداد طويلة وميسرة وتمويـل المشروعات التي تحتاج إلـى جهـد وتمويـل كبير كالأبحاث العلمية والمختبرات المتخصصة مع تسهيل دخـول الشـركات العالميـة لتجهيـز المستشفيات الخاصة .

2-منح المستثمر قطعة أرض مناسبة ذات مساحة كافية لتشييد مستشـفى وبسـعر مناسـب أسـوة بمشاريع تحظى بهذه الامتيازات على الرغم من أن أهميتها تقل كثيراً عن أهمية هذا القطاع ويفضل جلب شركات وخبرات أجنبية لبناء مستشفيات عصرية تتوافر فيها معايير المرفق الصحي العالمي.

3- عد العمل في المستشفيات الخاصة مجزياً للخدمة والتقاعد بتشريع جديـد ، وإصـدار قـانون واضح يفصل العمل في المستشفيات الحكومية عن الأهلية ، أي لايجوز العمل في القطـاعين فـي الوقت ذاته إلا في اختصاصات نادرة مع توضيح الأدوار المتاحة من قبل القطاعين .

4-إلزام العامـلين في هذا القطاع بالالتحاق في دورات تعليمية وتدريبيـة مسـتمرة مـع إجـراء امتحانات كفاءة لرفع مستوياتهم العلمية .

5-وضع تشريع في المستشفيات الجامعية لعمل نظام البـورد وهـو الأسـاس لتخـريج وإعطـاء شهادات الاختصاص وعد بعض المستشفيات المتطورة جزءاً من نظام التدرج التعليمي[1] .

6-تشريع قانون خاص لتسهيل استيراد الأدوية وإيصالها دون المرور بسلسلة من الإجراءات تصل إلى ستة أشهر أو أكثر ، إذ إن القوانين والتشريعات الموجودة تخص استيراد الأثاث ومـواد البنـاء وغيرها وهذا غير ممكن مع عملية استيراد الأدوية الأكثر أهمية من بقية الاسـتيرادات الأخـرى ، مع الأخذ بنظر الاعتبار خضوع عملية استيراد الأدوية للفحـص المختبـري والسـيطرة النوعيـة لخطورتها على حياة الإنسان .

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة كردستان ، مصدر سابق ، ص85 .

7-العمل بقانون التعريفة الكمركية في حماية السوق المحلية من دخول الأدوية المغشوشة ومن مناشئ غير معروفة ، إذ إن تفعيل هذا القانون سيدفع باتجاه تشجيع صناعة الدواء في العراق ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي للدواء ، ولا شك إن للسياستين التجارية والمالية دورا" مهما" في التقليل من آثار الإغراق السلعي في الدواء ، فضلا عن الأدوات الأخرى التي من الممكن أن تعتمد لأجل هذه المواجهة ومنها الرقابة المباشرة على بيع وتداول الأدوية [1].

تاسعاً : القطاع السياحي الخاص

تمثل السياحة حلقة من حلقات الاقتصاد الوطني وعاملاً فاعلاً في حركة التغير الاجتماعي والاقتصادي ، فضلاً عن قدرة هذا القطاع في تفعيل النشاط الاقتصادي ومع ذلك فأن نشاطات المؤسسات المعنية بالسياحة في عموم العراق كانت دون المستوى المطلوب لتطوير الحركة السياحية ، لذا يجب اتخاذ إصلاحات معينة لهذا القطاع تشمل مايلي :-

1- توفير الأمن والاستقرار التي تعد من العناصر المهمة بالنسبة للسائح ومن العوامل التي تؤمن بشكل كبير وواضح على الجذب السياحي فالسائح فضلا عن بحثه عن الراحة والمتعة فأنهُ يبحث أساساً عن الأمن والطمأنينة والابتعاد عن مناطق الاضطرابات والمشكلات .

2- تطوير خدمات البنى التحتية وبخاصة شبكات النقل الداخلي والخارجي وخطوط السكك الحديدية فالنقل يمثل العمود الفقري والقاعدة الأساسية لصناعة السياحة ، وكفاءة النقل والسلامة فيه هي عنوان صلاحيته ، وفي مجال إنفاق السائح يشكل النقل جانباً كبيراً ولاسيما السياحة الدولية لذا يجب إنشاء وتطوير وسائط نقل حديثة وإنشاء طرق حديثة وتطوير المطارات والموانئ بما يتناسب مع أعداد السائحين المتوافدين للبلد[2] .

3- إنشاء صندوق للاستثمار السياحي بما يسهم في دعم المشاريع السياحية وإقامة مشاريع جديدة وتطوير القائم منها وتطوير الخدمات التكميلية والمشاريع المرتبطة بالقطاع السياحي وتسهم في هذا الصندوق بحصة أكبر الدولة وبعدها رجال الأعمال والمستثمرون .

---

(1) خليل إبراهيم إسماعيل ، دور السياستين المالية والتجارية في التقليل من اثأر الإغراق السلعي على الإنتاج المحلي (الدواء نموذجا")، مجلة صوت المستهلك ، جامعة بغداد ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، العدد تسعون ، آذار ،2011 ، ص2.

(2) مجيد الشرع ، العائدات البديلة للتنمية الاقتصادية في العراق ، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 22-24 آذار ، 2009 ، ص3.

4- تشجيع القطاع الخاص على إقامة وبناء الفنادق السياحية الحديثة وتطويرها على وفق المعايير الدولية وبما يتناسب مع أعداد السائحين وتصميم الفنادق على أساس الغرف المزدوجة والشقق المفروشة ، ولاسيما إنها المفضلة لدى شريحة واسعة من السائحين خصوصا" من أبناء الخليج العربي[1] ، فضلا" عن تشديد الرقابة الصحية على الفنادق وتوجيه أصحابها بتقديم أفضل الخدمات للسياح الوافدين .

5- رفع وتخفيف الكثير من الإجراءات الإدارية المتبعة تجاه السائح منذ دخوله حتى خروجه لغرض زيادة أعداد السياح ، كإجراءات التفتيش وتحويل العملة والفحص الطبي .

6- فتح أقسام جديدة للسياحة والفندقة في جامعات البلد ورفد هذه الأقسام بخبرات وكوادر علمية بما يسهم في تخريج كوادر مدربة وتوفير عمالة ماهرة متخصصة وبأعداد كبيـــرة للقطاع السياحي وتشجيع الطلبة للانخراط في هذه المؤسسات العلمية من خلال التعيين المركزي لهم عند التخرج ووضع حوافز مادية عند التعيين وأن يتم ذلك بعد دراسة الحاجة الفعلية لهذه الكوادر وأعدادها .

7- تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي المرتبطة بدعم الصناعة السياحية من أجل تطوير التسويق السياحي فضلا" عن دراسة الأسواق السياحية المستهدفة ومتطلباتها، وخصوصا" صناعة البلاط المزجج (القاشاني) وصناعة الطابوق الطيني المفخور(الآجر) وصناعات تتعلق بزخرفة الخشب (الشناشيل) والمنسوجات التقليدية وغيرها[2] .

8- إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك إصدار النشرات السياحية والمجلات والأدلة والخرائط عن المعالم الدينية والآثارية في العراق وبعدة لغات ، فضلا عن إقامة معارض دورية لإمكانات السياحة في العراق بما يكفل تحسين الصورة السياحية للبلد .

9- توفير مقومات تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كالإعفاء الضريبي وسياسات التمويل وتقديم الدعم في تسعير خدمات الماء والكهرباء والأراضي المستخدمة في إقامة المشاريع السياحية.

10- يمكن زيادة أعداد السياح الوافدين إلى زيارة الأماكن المقدسة ، عن طريق استحداث أنشطة سياحية إضافية تجعل السائحين يمددون إقامتهم في العراق ، وخصوصا" أن هنالك الكثير من

---

(1) محمد حسن علي نصار الزويني ، واقع وآفاق السياحة الدينية في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستيـــر مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء ، غير منشورة ، 2005 ، ص[195] .

(2) رمزية جاسم هاشم ، الدور الاقتصادي للنشاط السياحي ، من بحوث المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار في بناء استراتيجية وطنية للتنمية السياحية في العراق ، هيئة السياحة ، بغداد ،2005 ، ص[37] .

المواقع الأثرية مثلا" في محافظة بابل وسامراء ونينوى ، فضلا عن المواقع الترفيهية في محافظات إقليم كردستان ، مما يعني إن زيارة كل هذه المواقع قد تستغرق عدة أيام أخرى .

11- دعم القطاع الخاص للنهوض بالقطاع السياحي ، لما يمتلكه هذا القطاع من مرونة عالية في العمل وسرعة في اتخاذ القرار وفي تنفيذ الأعمال من خلال تقديم المشورة الفنية لهذا القطاع ، ودعمه بقروض طويلة الأجل وتقليل الفوائد المترتبة على القرض وتمديد مدة السداد ومنح إعفاءات عند السداد ، وزيادة مدة استغلال المشروع السياحي وهو ما يطلق عليه بـ(المساطحة) ، بشرط خضوع المشروع للإشراف والتفتيش الدوري للتأكد من استمرارية الاهتمام بالمشروع لزيادة المردودات الاقتصادية ، وإعفاء مواد ومستلزمات السياحة من الرسوم الكمركية ، مع فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لغرض الاستفادة من رأس المال والخبرات المتوافرة لديه ، وتقليل القيود المفروضة عليه ليسهم مع القطاع الخاص المحلي في تطويره .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات بما يلي :-

1- أدت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها العراق خلال المدة من (2003-2008) والتدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي، إلى تواضع أداء القطاع الخاص وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال وارتفاع المخاطر بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي، وتدني نسب الإنتاج والإنتاجية في القطاع الصناعي الخاص، فضلا عن ضعف القاعدة الإنتاجية ومحدوديتها ، وأن بيئة الأعمال تعد غير جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي نتيجة للفساد الإداري وتضارب القوانين وعدم توافر الشفافية في تنفيذ تلك القوانين، فضلا"عن ذلك تدهور البنية التحتية الأساسية التي تعد عاملا رئيسا" في جذب وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي .

2- لم تولي الدولة عناية كبيرة بالقطاع الخاص الوطني في العراق ، لكونها لم تنتهج سياسة تنموية فعالة للنهوض به ، وقد يعود السبب في ذلك إلى الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية وخصوصا النفط كمصدر رئيس للدخل في تحقيق العوائد المطلوبة لغرض تحـــقيق التنمية الشاملة للبلد ، مما أدى بالنتيجة إلى توقف عملية التنمية لمعظم القطاعات الاقتصادية .

3- يغلب على القطاع الخاص الوطني في العراق صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والإنتاج والتسويق ، ويتبع أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال لأنهُ يعتمد كثيراً على الدعم الحكومي الأمر الذي جعلهُ ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج .

4- يتزايد نشاط القطاع الخاص في العراق خاصة في القطاعات ذات الربحية السريعة كالتجارة والسياحة والاتصالات والمقاولات ، بدلاً من القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة التي تواجه تدفق البضائع المستوردة وذات السعر المنخفض(الإغراق) الأمر الذي أدى إلى إغلاق آلاف المصانع والمعامل نتيجة تراجع الطلب على السلع المحلية لصالح المستوردة بسبب ارتفاع كلف الإنتاج المحلي .

5- يعد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الركيزة الأساسية للبيئة التشريعية في العراق، إلا أنه يعاني من عدة نقاط ضعف تتعلق بالضمانات والامتيازات الممنوحة التي تم تعديل جزء بسيط منها الذي تعلق بالأساس بمسألة تمليك الأرض للمستثمر التي سمح التعديل الأول للقانون بحق التملك للمستثمر في قطاع الإسكان حصرا .

6- إن تطوير أداء القطاع الخاص الوطني يتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأجل تركز على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط كمورد رئيس للميزانية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وإعطاء اهتمام أكبر للقطاع الخاص ودعمه ومراقبته من خلال تطوير معايير المحاسبة وتطبيق قوانين مكافحة الفساد .

7- إن طريقة الخصخصة التنظيمية تعد الطريقة الأنسب في إدارة شركات القطاع العام إذ يتضمن هذا الأسلوب السماح للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل مشاريع القطاع العام كلاً أو جزء" وهذه العملية لا تعني نقل ملكية هذه المنشآت إلى القطاع الخاص ، ومن ثم لاتفرض على الدولة التزامات قانونية تتعارض مع توجهاتها السياسية ولكنها تعني بالترجيح النسبي نقل إدارة وتشغيل هذه الشركات العامة إلى إدارة القطاع الخاص الوطني .

8- تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجا" متطورا" لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كافة من أجل تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ، ويعد ماقامت به وزارة الصناعة والمعادن نموذجا" لأول تجربة استثمار وطني ناجحة بعد عام 2003 تمهد الطريق أمام الوزارات الأخرى لتأهيل شركاتها ، كما ستشجع على جذب استثمارات القطاع الخاص وتشغيل معاملها بطاقاتها التصميمية ومن ثم توفير المنتجات المحلية بدلا" من استيرادها .

ثانياً : المقترحات

لقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات التي من الضروري العمل بها من أجل بلوغ الأهداف المرجوة مستقبلاً من تطوير القطاع الخاص الوطني في العراق وتنميته والمتمثلة خصوصا" في الآتي :-

1- انتهاج سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص الوطني سواء ما يتعلق بالقوانين أم تطبيقها ، بإزالة العراقيل البيروقراطية التي تحد من ديناميكيته ، وفي الوقت ذاته جعلهُ يعمل في إطار القوانين واحترامها وتوجيهه من خلال التحفيزات المختلفة نحو الاستثمار المنتج من أجل المساهمة في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني خصوصا" في مجال القطاع الزراعي والصناعي والخدمي .

2- تكثيف الحوار من قبل الجهات الحكومية المعنية بالتنسيق مع الغرف التجارية لتوسيع قنوات الاتصال بالقطاع الخاص من خلال تنظيم الندوات لمناقشة عدداً من الموضوعات المهمة ومن بينها دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تقويم المحاور المقترحة لتطويرها وبحث دور القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد من أجل تذليل الصعوبات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص الوطني .

3- دراسة إمكان إنشاء صندوق خاص مشترك بين القطاعين العام والخاص أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كليهما لتسهيل حصول شركات ومؤسسات القطاع الخاص الوطني على قروض وتسهيلات ائتمانية وبالذات في المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة وبالنسبة للصندوق أو البنك يجب أن تكون له فروع في كل محافظات العراق مهمتها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فضلاً عن استنباط أدوات تمويل جديدة من أجل توسيع الفرص التمويلية المتاحة لهذه الشركات .

4- الاهتمام بتأسيس صناديق تقاعد خاصة بالتجار والصناعيين والمزارعين في غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المنظمات المهنية مما يؤدي إلى عامل جذب للعديد من الأفراد للعمل ضمن القطاع الخاص .

5- تحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية من أجل تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات كإنشاء نظام النافذة الواحدة الذي تتم فيه خدمة المستثمرين العراقيين والأجانب وإنهاء جميع الإجراءات الإدارية المطلوبة كتسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية الجديدة في أسرع وقت ممكن .

6- نظراً لضعف القطاع الخاص الوطني في العراق ينبغي أن تؤكد الاستراتيجيات الهادفة إلى تنمية القطاع الخاص ضرورة تعزيز الشركات المملوكة للدولة التي تفتقر إلى الكفاءة إلى إعادة هيكلتها ضمن الخصخصة التنظيمية للقطاع الخاص التي تبقي على ملكية الدولة لأصولها وذلك في إطار سياسة صناعية وخدمية شاملة تكون بمثابة أساس لبناء قدرات القطاع الخاص الوطني .

7- نظراً لأهمية القطاع الخاص الوطني في العراق فانهُ يجب التركيز وزيادة الاهتمام به وتفعيل دورهُ في زيادة الطاقة الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية ، لإنتاج سلع وخدمات تستطيع المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية ، بحيث لايقتصر الأمر على إصدار القوانين والقواعد الجديدة التي تترجم السياسات ذات الطابع الاقتصادي ، بل يجب تفعيل تلك القوانين والعمل بها كما لابد أن يسبق كل ذلك تفهم ودعم كامل من الدولة والأفراد لتطوير وتفعيل القطاع الخاص في البلد .

8- إعطاء الأولوية في ترسية العقود للمقاولين العراقيين مع تنفيذهم أيضاً نسبة من الأعمال إذ تمت الترسيه مع مقاولين أجانب شريطة أن تترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة .

9- يجب أن ننظر لرسم خريطة الاقتصاد العراقي بعيداً عن المعطيات الموروثة والتجاذبات الأيديولوجية رأسمالية كانت أم اشتراكية ، وإنما ننظر لوضع هذه المقدرات أو تلك تحت إدارة القطاع العام والخاص بمقتضى مايمكن أن تحققهُ من منافع اقتصادية ومصالح عامة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام بخطى أوسع .

10- التأكيد على مزيد من السياسات التي تشجع رؤوس أموال القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار الوطني والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة وبخاصة في مجال القطاعات الإنتاجية والتعدينية .

11- ينبغي العمل على إصلاح القطاع الخاص الوطني وذلك بجعلهُ قطاعاً فاعلاً وأكثر إنتاجية ولتحقيق ذلك فأن من واجب الحكومة إعادة الثقة وخلق الأمان الحقيقي لذلك القطاع من خلال تطوير هيئات الاستثمار المحلية بالاتجاه الذي يؤدي إلى تعزيز الاستثمار المحلي للقطاع الخاص الوطني ، وإجراء مايستلزم من تعديلات في البيئة التشريعية والتنظيمية القائمة بما يسمح من توفير الفرص المتكافئة للجميع وبشفافية عالية .

12- لإنجاح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمرحلة أولى أن يبادر القطاع العام بطرح المشاريع التنمويـــة بوصفه أكثر إحاطة بمتطلبات التنمية ، وان كان الأمر لا يمنع من قبول المبادرات التي يتقدم بها القطاع الخاص في إطار شراكة حقيقية تقوم على فكرة التكامل والتنافس فمجال ترتيب الشراكة سيكون مثمراً للدولة على جميع المستويات في إطار عملية مفاضلة مدروسة بين التنفيذ المباشر للمشروع من قبل الدولة وتنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص بحيث يضمن تحقيق تنمية مستدامة بكل مكوناتها وضمان تطوير للجهات العامة لنقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب على الإنشاء والإدارة والصيانة، لذلك يتطلب إتباع سياسات إصلاح اقتصادي وإداري، وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية اللازمة لرفع مستوى أداء القطاع الخاص الوطني العراقي .

المصـادر باللغـة العربيـة

أولا" : الكتب :-

1- الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، الدليل البرلماني لمواجهة الفساد ، (القدس ، مؤسسة الشرق الأوسط ،2003) .

2- أبو عامرية،فالح ،الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،(الأردن،دار أسامة للنشروالتوزيع، 2010).

3- الأمير ، فؤاد قاسم ، مقالات سياسية اقتصادية في عراق مابعد الاحتلال ،(العراق ، مؤسسة الغد للنشر والطباعة ، 2007).

4- ايفانز ،تريفور،مواطن الضعف في الصرح الاقتصادي،ترجمة نور الأسعد وماري سعادة،في الولايات المتحدة(الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية)، (بيروت شركة المطبوعات ، 2006).

5- البداوي ، إسماعيل إبراهيم ، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ،(الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 2006).

6- بسيسو، منى، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية،(الكويت، المعهد العربي للتخطيط،2008) .

7- التوني ، ناجي ، دور وأفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية ، (الكويت ،المعهد العربي للتخطيط ، 2001) .

8- جالبريث ، جون كينيث ، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر) ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، (عالم المعارف ، 2000) .

9- ألجبالي ، عبد الفتاح،السوق الديمقراطي،(واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2006) .

10- جريجوري ، بول ، وروبرت ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، ترجمة طه عبد الله منصور، (المملكة العربية السعودية، دار المريخ ، 1994) .

11- جلال، فرهنك ، واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومقترحات للتطوير والتوسيع،في أحمد الكواز وآخرين ، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، (الكويت،المعهد العربي للتخطيط ، 2004) .

12- ألحديثي ، سيف الدين محمد خلف ، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ، في تقي عبد سالم وآخرين ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ،(العراق، مركز العراق للدراسات،2007).

13- خطاب ، ممتاز عبد المنعم ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة "تجربة مصر" ، في خالد ألوزاني وآخرين، التعاون الاقتصادي بين القطرية والعولمة ، (الطبعة الأولى،عمان، دار فارس،2003).

14- خليل ، سامي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، (الكويت،شركة كاظمة للنشر والتوزيع ،1982).

15- الدجاني ، برهان ، دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، في عباس النصراوي وآخرون ، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1990).

16- ألدعمي، هدى زوير ، التنمية الاقتصادية في العراق (المشاكل والحلول)،الطبعة الأولى،(العراق، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ، 2006) .

17- دهال ، رياض ، وحسن الحاج ، حول طرق الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية ،(الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004) .

18- الربيعي ، عبيدة محمد فاضل ، الخصخصة وآثرها على التنمية في الدول النامية ، الطبعة الأولى ،(القاهرة ، مكتبة جرير ، 2004).

19- زكي ، رمزي ، التضخم في العالم العربي ،(نيقوسيا ، دار الشباب للنشر، 1986).

20- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، (العراق ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، 2009) .

21- سالم، بول ، الولايات المتحدة والعولمة ، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، في أسامة الخولي وآخرين ، العرب والعولمة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2008).

22- سالم ، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق،(العراق،بيت الحكمة، 2001) .

23- السامرائي ، هناء عبد الغفار، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ، في تقي عبد سالم وآخرين ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، (العراق ، مركز العراق للدراسات ، 2007) .

24- السعدي ، صبري زاير ، التجربة الاقتصادية في العراق للمدة (1051-2006) ،(بيروت ، دار المدى للثقافة والنشر ، 2009) .

25- سوليفان ، جون ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي ، (واشنطن ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2002).

26- السيد علي ، عبد المنعم ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، في عباس النصراوي وآخرين ، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990).

27- الشماع ، عدنان ، القطاع المختلط في الاقتصاد العراقي، (بغداد ، دار الرواد للطباعة، 2002) .

28- صالحي ، صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، (القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006) .

29- صقر ، أحمد صقر ، التنمية الاقتصادية ،(الكويت ، مؤسسة التقدم العلمي ، 2004) .

30- طاقة ، محمد ، مأزق العولمة ، الطبعة الأولى ، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007).

31- عبد الرضا ، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط ،(البصرة ، مؤسسة وارث الثقافية ،2008) .

32- عبد العزيز ، أكرم ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي أو الخيار البديل ، (الطبعة الأولى ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002) .

33- عثمان ، عثمان محمد ، التنمية في مصر خلال خمسين عام ،(مصر ، وزارة التنمية ،2008).

34- العلاف ، إبراهيم خليل أحمد ، الجذور التاريخية لنشأة وتطور القطاع الخاص في العراق حتى سنة 1964 ، في غانم محمد الحفو وآخرين ، الاقتصاد العراقي (الواقع ، الإشكالية ، المستقبل) ، (الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ، 2004).

35- علام ، سعد طه ، التخطيط مع حرية السوق ،(الطبعة الأولى ، مصر ،2003).

36- العنبكي،عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، (العراق ، مركز العراق للدراسات ، 2008) .

37- القريشي ، مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي ، (الأردن ، دار وائل للنشر ، 2008) .

38- كانال ، جان ، أصول الرأسمالية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر ، ترجمة أنطوان حمصي، (دمشق ، دار الطليعة الجديدة ،2006).

39- الكبيسي ، عامر خضير حميد ، إستراتيجية مكافحة الفساد مالها وما عليها ، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2006).

40- كلارك ، غريغوري ، الاقتصاد العالمي نشأتهُ تطوره ومستقبله ، ترجمة الأمين الأيوبي ، الطبعة الأولى ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009).

41- الكواز،أحمد،بيئة القطاع الخاص، النظرية والواقع ،(الكويت،المعهد العربي للتخطيط، 2009).

42- المديني ، توفيق، وجه الرأسمالية الجديد ، (دمشق ، اتحاد الكتاب للعرب ، 2004) .

43- مرزوق ، عاطف لافي ، إشكالية التحول الاقتصادي في العراق،(العراق، مركز العراق للدراسات، 2007) .

44- مسعود ، مجيد ، دليل المصطلحات التنموية ، الطبعة الأولى ،(دمشق ، دار المدى ، 2004).

45- النبهاني ، تقي الدين ، النظام الاقتصادي في الإسلام ، (بيروت ، دار الأمة ، 2004) .

46- ألنجفي ، سالم توفيق ، حول مسألة الرأسمالية (رؤية للقرن الحادي والعشرون) ، في صبري زاير السعدي وآخرون ، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005).

47- نوير، طارق ، ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل "حالة مصر" ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2009) .

48- يوسف ، إبراهيم يوسف ، النظام الاقتصادي الإسلامي ،(قطر ، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والنشر ، 2000).

ثانياً : البحوث والدراسات :-

1- أكيتوبي، برناردين وآخرين ، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، صندوق النقد الدولي ، 2007 .

2- البلبل ،علي أحمد وآخرون ، التطور الهيكلي المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر1997-2002

، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد 9 ، 2004 .

3- حسان ، محسن ، برنامج خصخصة قطاع الأعمال في مصر ، في تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد7، 2001 .

4- درويش ، حسين ديكان ، القطاع الصناعي في العراق الواقع والآفاق ، العراق، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ، 2009 .

5- راميل ، اليكساندرا ، وماري مكفاي ، التطوير المستدام للقطاع الخاص سعياً لتحقيق نتائج ملموسة للفقراء دليل 2008/2007 ، واشنطن ، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ، 2008 .

6- الرشيد ، عادل محمود ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

7- الريس،عفيف علاء الدين،الإصلاح الاقتصادي لمرفق الخدمات،وزارة الصناعة والمعادن، 2007.

8- شاكر ، عامر عبد الأمير ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ،2007 .

9- عبود ، عباس كاظم ، ظاهرة الإغراق السلعي وآثرها على الاقتصاد العراقي ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2008 .

10- الغزالي، صلاح محمد ، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية ، منظمة الشفافية الكويتية ، الكويت ، 2007 .

11- قبرصي ، عاطف ، أعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، معهد التخطيط القومي- بمشاركة المركز البرلماني الكندي لمكافحة الفقر ، القاهرة 13-11 تشرين الثاني ، 2001 .

12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق ، نيويورك ، 2009 .

13- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا (2007-2008) ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

14- محمد ، سعد عبد الفتاح ، الفساد المالي والإداري في العراق (المشكلة والحلول) ، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو) ، اليمن ، 2008 .

15- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة البصرة ، واشنطن ، 2010 .

16- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظات كردستان ، واشنطن ، 2010 .

17- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة الانبار ، واشنطن ،2011 .

18- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، أجندة محافظة النجف ، واشنطن ،2011 .

ثالثاً: الدوريات:-

1- إسماعيل ، خليل إبراهيم ،دور السياستين المالية والتجارية في التقليل من اثأر الإغراق السلعي على الإنتاج المحلي (الدواء نموذجا")، مجلة صوت المستهلك ، جامعة بعداد ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، العدد تسعون ، آذار ،2011 .

2- باشا ، كريم عبد النبي ، المؤسسات المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق ، مجلة المنصور ، كلية المنصور الجامعة ، العدد 12 ، 2009 .

3- البشبيشي ، أمل ، نظام البناء-التشغيل- التحويل BOT ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 28 ، السنة 11 ، صيف 2002 .

4- البصري ، كمال ، قانون النفط والتحديات الاقتصادية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، العدد 4 ، 2007 .

5- البياتي ، ستار جبار ، المتغيرات الاقتصادية في السوق العراقية وأثرها عــلى حماية المستهلك مستقبلاً ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، السنة الخامسة ، العدد الثالث عشر ، 2007 .

6- البياتي، ستار جبار، دور القطاع الخاص في الأمن الغذائي، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثاني عشر ، بغداد ، 2009 .

7- جابر ، منذر محمد ،الخصخصة والاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 11، العدد3 ، 2009 .

8- الجبوري ، باقر كرجي حبيب،خصخصة القطاع العام في العراق الأسباب والنتائج المتوقعة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة القادسية،المجلد 11، العدد3 ، 2009 .

9- جميل ، هيل عجمي ، تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة وآثارها المتوقعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 8 ، العدد 28 ، 2001 .

10- حسن ، حسين عجلان ، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الحادي عشر ، 2006.

11- الحسني ، زهير، دور قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 في دعم القطاع الخاص في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009 .

12- الراوي ، أحمد عمر، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد الثالث عشر ، 2007 .

13- السيد علي ، عبد المنعم ، الأزمة المالية العالمية (طبيعتها ، أسبابها ، تداعياتها ، آثارها ،علاجاتها) ، الجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، السنة السابعة ، 2009 .

14- شنجار ،عبد الكريم جابر ، القطاع الزراعي في العراق مابعد العقوبات الدولية مالعمل؟ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد الثالث عشر ، 2007 .

15- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد 14 ، كانون الأول 2004 ، جامعة البصرة .

16- عبد القادر ، محمد سعد وآخرون ، سياسة تنشيط القطاع الخاص في العراق وتطبيقاتها في القطاع الزراعي ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد السابع ، بغداد ، 2002 .

17- عبد اللطيف ، آسار فخري ، إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة الاقتصادات العراقية ، العدد 18 ، السنة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2008 .

18- العزاوي ، كريم عبيس ، واقع القطاع الخاص في العراقي وسبل النهوض به ، مجلة بابل ، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل،العدد 11 ، 2009 .

19- عماد، محمد علي ، دعم القطاع الخاص أداة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق ، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثاني عشر ، تشرين الثاني ، 2009 .

20- فرغسون ، نيال ، الفرق بين الأزمتين 1929 و 2008 ومعالجتها ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 330 ، تشرين الأول ، بيروت ، 2008 .

21- فضل الله، جان سيريل وآخرون، اثر الاستيراد العشوائي على إنتاجي محصولي الطماطة والبطاطا ، مجلة صوت المستهلك،جامعة بغداد،مركز بحوث السوق وحماية المستهلك،العدد تسعون، 2011.

22- فهد،أيسرياسين،منظمة التجارة العالمية، واقع انضمام العراق،الهيئة الوطنية للاستثمار، 2009.

23- كورناي ، جانوس ، تحقيق التحول إلى الملكية الخاصة ، واشنطن ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، 2000 .

24- مهلل ، حسن بدري ، تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة البنى الأساسية ، مجلة التجارة العراقية ، العدد 12 ، تشرين الثاني ، 2009 .

25- الوزان ، احمد عباس ، التحول نحو القطاع الخاص إلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق الحر ، مجلة دراسات اقتصادية . ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2009 .

رابعاً : الندوات والمؤتمرات :-

1- أحمد ، جعفر طالب ، محددات الإنتاج الزراعي الآثار والحلول ، بحث ألقي في المؤتمـــر العلمي الرابع ، لتهيئة الطاقات والميزات العلمية من أجل إصلاح الاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 3-2009/5/4 .

2- البنك الإسلامي للتنمية ، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وأفاق ، ندوة حول القطاع الخاص ودورة في التنمية في الدول النامية ، الواقع وأفاق المستقبل،القاهرة، ،2003 .

3- الحافظ ، مهدي ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، ندوة لمعهد تقدم السياسات الإنمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين ، لبنان ، 2007 .

4- الحافظ ، مهدي ، إدارة الإصلاحات الاقتصادية في العراق ، ندوه لمعهد الديمقراطية والتنمية في العراق، بغداد ، كانون الثاني ، 2006 .

5- الريس ، عفيف علاء الدين ، مدخل إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بحث ألقي في مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق كأحد وسائل الإصلاح ، وزارة الصناعة والمعادن ، العراق ، 2009 .

6- الشرع ، مجيد ،العائدات البديلة للتنمية الاقتصادية في العراق ، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 24-22 آذار ، 2009 .

7- علي ، احمد بريهي ، اقتصاد العراق بين العجز ومتطلبات الانطلاق ، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من 24-22 آذار ، 2009 .

8- علي عبد الرسول ، فائق، خيارات طريق التنمية الاقتصادية بين ارث الماضي ورؤيا المستقبل ،ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من24-22 آذار2009.

9- محمد ، حاكم محسن ، الاقتصاد العراقي – رؤية مستقبلية ، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية للمدة من 18-17 / آذار / 2009 .

10- هاشم ، رمزية جاسم ، الدور الاقتصادي للنشاط السياحي ، من بحوث المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار في بناء إستراتيجيـــة وطنية للتنمية السياحية في العراق ، هيئة السياحة ، بغداد ، 2005 .

11- واثق ، طه محمد ، القطاع الخاص في العراق بين مواطن الضعف وإمكانيات التطوير، ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني الأول المنعقد في بغداد للمدة من24-22 آذار 2009 .

12- الياسري ، حسن نوري ، الخصخصة ودراسة التجارب العالمية وأفاق تطبيقها في العراق ،الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

خامساً : الرسائل الجامعية :-

1- الزويني ، محمد حسن علي نصار، واقع وآفاق السياحة الدينية في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، غير منشورة ، 2005 .

سادساً /النشرات والتقارير الإحصائية :-

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العرابية وآخرين ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ،(ابو ظبي ، دار الفجر ، 2008) .

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2008 ، واشنطن ، برنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي ،2009 .

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2009 ، واشنطن ، برنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي ،2010 .

4- البنك الدولي ، تقرير أنشطة ممارسة الأعمال 2009 ، نيويورك ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ، 2010 .

5- البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 ، نيويورك ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ، 2009 .

6- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير التنمية في العالم ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2009 .

البنك الأهلي المصري ، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، النشرة الاقتصادية في المجلد 57 ، العدد 4 ، 2005 .

7- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية ، القاهرة ، العدد 480 ، 2009 .

8- البنك المركزي المصري،شعبة البحوث والتطوير والنشر،المجلة الاقتصادية،المجلد142 ، 2009.

9- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2009 ، العراق ، 2010 .

10- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009 ، 2010 .

11- تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق 2008 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2008 .

12- جمهورية العراق،مجلس النواب العراقي ، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ،بغداد، 2006 .
13- جمهورية العراق ، مجلس النواب العراقي ، قانون الاستثمار رقم 64 لسنة 2007 قانون تصفية نفط الخام ، بغداد ، العدد 4032 ، 2007 .
14- جمهورية العراق ، جريدة الوقائع العراقية ، المادة (2) من قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم 43 لسنة 2002 ، بغداد ، العدد 3964 ، 2002 .
15- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2001 ، أبو ظبي ، 2002 .
16- وزارة الأعمار والإسكان ، دائرة العقـــارات ، تقريـــر الإسكان في العراق (الواقع ، المشاكل ، المعالجات ، الخطط المستقبلية) ، العراق ، وزارة الأعمار والإسكان ، 2008 .
17- وزارة الأعمار والإسكان ، قطاع الإسكان في العراق ، بيان صادر عن ورشة عمل تحليـــل قطاع الإسكان في العراق والتوجهات المستقبلية ،عمان، 6-7 كانون الأول ديسمبر ، 2006 .
18- وزارة التجارة والصناعة ، نقطة التجارة الدولية ، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لعام 2008 ، القاهرة ، وزارة التجارة ، 2009 .
19- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،إستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2014 ، بغداد، التخطيط ، 2010 .
20- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، 2008 ، بغداد ، 2009 .
21- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2008 ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2009 .
22- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية ، تقرير الموازنة الاستثمارية لعام 2008 ومبالغ إطلاق الصرف ونسب التنفيذ ، 2008 .
23- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة التنمية البشرية ، قـــسم التشغيل والقوى العاملة ، توزيع القوى العاملة على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2008 .
24- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات البيئة 2009 ، تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2008 .
25- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء الفنادق والإيواء ،أعداد السائحين الوافدين إلى العراق للمدة 1989-2008 ، العراق ، وزارة التخطيط ، 2009 .

26- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات البيئة ، خلاصة تقرير لمسح البيئي لنشاط الخدمات الطبية في العراق لسنة 2008 ، بغداد ، وزارة التخطيط ، 2009 .

27- وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007-2008 ، القاهرة ، وزارة التنمية ، 2009 .

28- وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة الأداء التنموي في إطار خطة عام 2007-2008 ، القاهرة ، وزارة التنمية ، 2009 .

29- وزارة المالية ، الموازنة الفيدرالية للعراق لعام 2007 ، بغداد ، 2007 .

30- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، (USAID) ، برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات ، دليل المستثمر في العراق ، 2009 .

31- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، (TIJARA-USAID)، تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص وتحديد المعوقات(التحديات) والفرص لمؤسسات أعمال خاصة على مستوى بيئة الإعمال وعلى مستوى ذات المؤسسة نفسها للمشاريع الخاصة في العراق ، 2010.

سابعاً : الانترنت و (شبكة المعلومات الدولية) :-

1- إحصاءات البنك الدولي ، قاعدة بيانات القطاع الخاص الأمريكي، متاح على الانترنت .
www . ppi.worldbank.org .

2- البنك الدولي ، تقرير تمويل التنمية العالمية ، 2007 ، متاح على الانترنت :-
www. data. Bank aldwl-org/global- development finace.com .

3- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 2008 ، معلومات متاحة على الانترنت : -
www. world Development Indicators.com .

4- تحليل القوى العاملة العراقية 2003-2008 ، متاح على الانترنت .
www.lau Iraq .org .

5- الجابري ، علي عبد الكريم ، تنمية القطاع الخاص في العراق ، متاحة على الانترنت :-
www.almadapaper.net .

6 ـ الحركة المصرية من اجل التغيير، 2005، متاح على الانترنت :ـ

www .harakmariia.org .

7- رزيق ، كمال ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الخامس والعشرون ، 2005 ، متاح على الانترنت :- www.uluminsania.net.

8- الطائي ، ميعاد ، تجربة المدارس الأهلية ، متاح على الانترنت :-

www.almadapaper.net .

9- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، دور الدولة في الفكر الاقتصادي ، المدى الاقتصـــادي ، 2006 ، متـــاح على الانترنت :- http : // almadapaper . html .

10- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، الاتفاق بين شركتي شل وغاز الجنوب .. عقد شراكة أم هيمنه ؟ ، جريدة المنارة ، العدد 6965 ، 28-11-2008 ، متاح على الانترنت :-

http://www.almannarah.com/Mobile/index.aspx .

11- الفريجي ، حيدر ، البطالة في العراق مالذي يمكن عمله ؟ متاح على الانترنت :-

www .al-iraq.net/new/studies.html .

12- نغيمش ، راضي عبد ، واقع التعليم الخاص في البصرة ، متاح على الانترنت :-

www.besrancity.net/pather/report/basrah/57.html .

13- وحدة الدراسات والبحوث المصرية ، العنف والفقر والجريمة ارتباك المجتمع ، البطالة تلتهم المجتمع ، 2006 ، متاح على الانترنت :- www.sharkiqonline . com .

14- وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة الاستثمارات ، متاح على الانترنت:-

www.industrygoviq.huskicms.com/ar/investments/investing-in-new .

15- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، شركات القطاع العام بين الواقع والطموح ، متاح على الانترنت :- www.mof.gov.iq .

المصـادر باللغــة الانكليزيــة

1- **Albert Keidl , The economic Basic for social unrest in china , George , Washington university ,USA,2001 .**

2- **Badly shier , the economy today ,Ninth Edition , American university 2001.**

3- **Council of economic advisers economic Indicator, Government printing office ,Washington ,2005.**

4- **Christoffersen , Peter and T.slock ,"Do Asset prices in Transition countries Contain information about future Economic Activity " , IMF , WP.100/103,2000.**

5- **David M.Walkerm Rebuilding Iraq Govermance security , Recount reaction and financing challenges , United States covermence Account ability office , April ,2006 .**

6- **Economic Report of the president ,Transmitted to the congress , Washington ,February ,2003.**

7- **Economic Report of the president , Transmitted to the congress , Washington , February ,2006.**

8- **Gilbert E.Metcelf , Energy conservation in the United States , Tuffs University , USA , 2006.**

9- **Helen Chapin Hertz ,Metz , Editor , Iraq accounty study , Washington D.C , US, government office ,1990 .**

10- **Hirschman Albert , the strategy of economic development , New York , WW Norton and company , 1978 .**

11- **Kui-Waili , china's capital and productivity Measurement using financial Resources economic growth center , February ,2007 .**

12- Kellick , N., economic development in conflict – affected countries Practitioures , Washington D.C , World Bank , 2008 .

13- Morris Goldstein and Nicholas Lardy , china's exchange rate policy Dilemma , institute for international economics , 2006 .

14- Mirx , krill and Fridrik engles , the communist , New York , modern,Ridbir beacs , 1964 .

15- OPEC , Annual statistics Bulletin ,Austria, various issues

16- Office of Management and Budget , Budget of the United States government , fiscal year 2006, USA , 2006 .

17- The world fact Book , Central Intelligence Agency, USA , 2007.

18- Charles, Blok , Essay of the history of the United States , New York , MecMiln , Grneod , 1990 .

19- United Nation Development Programme (UNDP) , post-conflict recovery Enabling locoing enuity , New York , United Nation Development Programme , 2008 .

20- William Benton , The new Encydopedia Britannica , New York , San Francisco , 1973.

21- Zainy ,Mohamed Ali , Development Investment as a guide for Oil Production policy in OPEC countries in OPEC review ,2001.